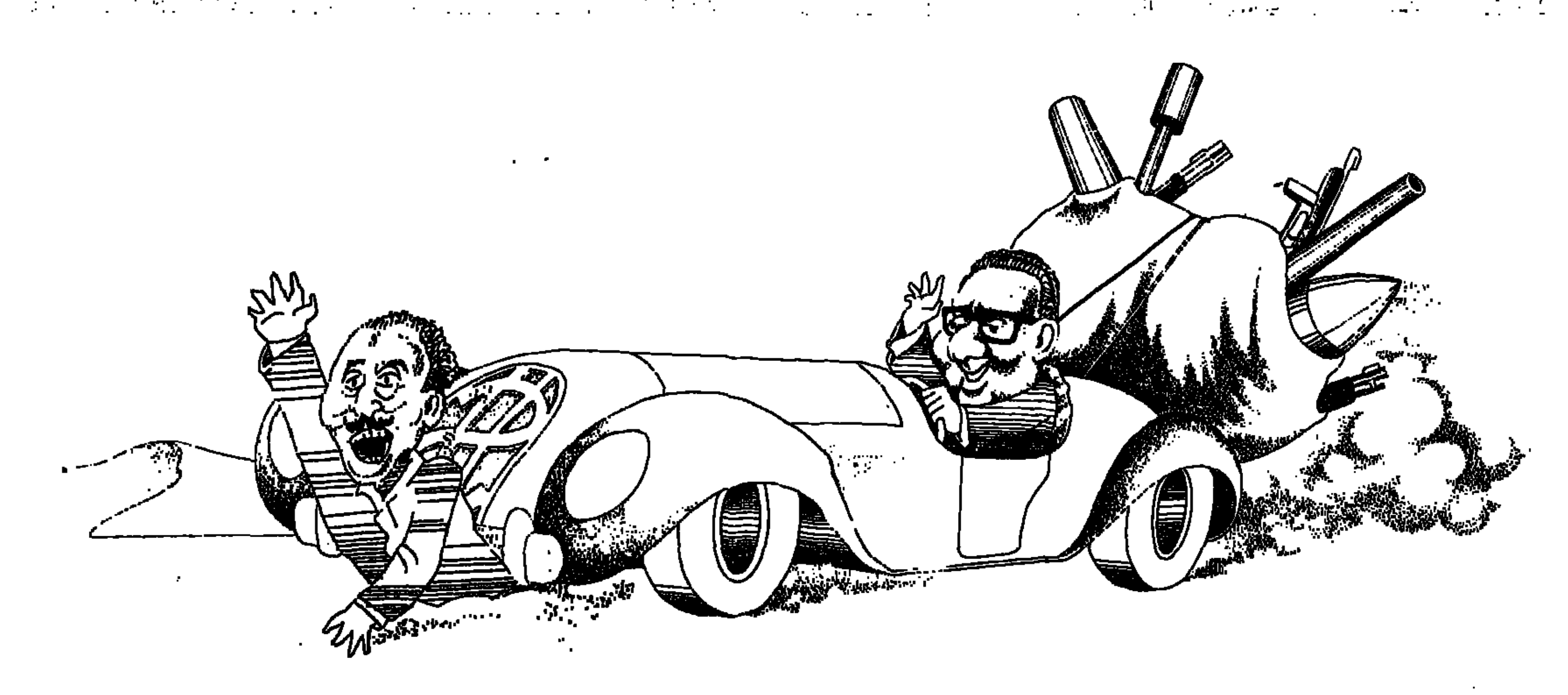
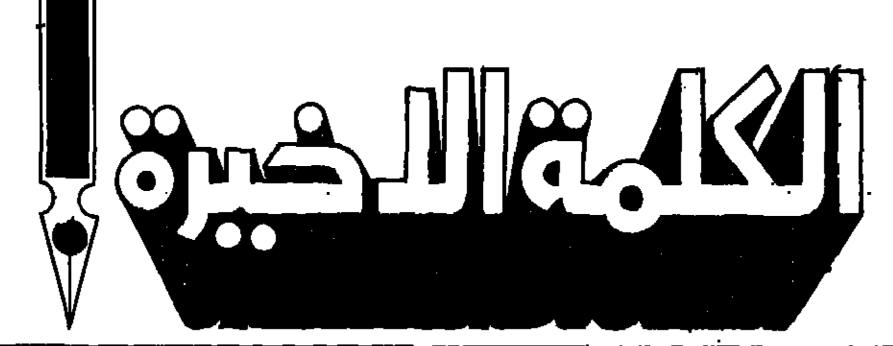
الحرية

الموقف الفلسطيني ضد اتفاقية السادات
داخل اجتماع المجلس المركزي



جـولـة كيسنجر العاشرة
الثمن البـاهظ للانسحاب الجزئي

هكذا من الأصل



انهاء لحالة الحرب مع اسرائيل بضمانة أميركية

التفاؤل الشديد يسود كل الدوائر الرسمية والاعلامية المصرية باقتراب الوصول الى صيغة الاتفاق النهائي على الحل الجزئي . ولعلها المرة الاولى التي يصرح فيها مسؤول لمصري (تحسين بشير) ملقيا الضوء على بعض الصيغ التي تم التوصل اليها ، وفي مقدمتها تنازل النظام المصري عن احد ابرز شروطه وهي استعادة الممرات بكاملها والاكتفاء « بالقسم الاكبر منها » . واذا كان الساداتيجرؤ على الاعلان (في حديثه الى مجلة الحوادث) بان الشيء الذي تغير منذ فشل جولة كيسنجر في اذار وحتى الان هو الموقف الاسرائيلي . فان اجراء جردة بالتطورات التي وقعت والمعلومات التي تسربت حول بنود الاتفاق الجديدة تكشف مصدر التراجع والتنازل الفعلي :

— السادات يوافق على بقاء القوات الاسرائيلية في جزء ضئيل من الممرات وهو جانبها الشرقي الذي يمثل المفتاح الفعلي لها .. وهو بهذا يحتفظ للعدو بالمبادرة العسكرية في احكام قبضته على الممرات ، ويفقد هذا الانسحاب بذلك بريقه كانتصار استراتيجي يضع مفاتيح سيناء في يد مصر .

— ويرضى السادات بمنح الاميركيين موطىء قدم على الارض المصرية من خلال تسليمهم حق الاشراف على اجهزة الانذار والمراقبة الالكترونية على كلا جانبي الممرات الشرقي والغربي . وهذا يشكل التطبيق العملي لانهاء حالة الحرب بضمانة اميركية كما كانت تصر عليه اسرائيل.

— علاوة على أن السادات يتعهد بانهاء مقاطعة الشركات الاميركية التي تتعامل مع اسرائيل .. الامر الذي يعني انهاء المقاطعة الاقتصادية كليا في ظل العلاقات والسيطرة التي تربط بين الشركات الاميركية وبين مثيلاتها في اوروبا الغربية واليابان وسواها في العالم الراسمالي .

— واكثر من ذلك فان السادات يفتح قناة السويس امام الملاحة الاسرائيلية ويقبل بتخفيف الحملات الاعلامية ضد اسرائيل .

— ويرتبط هذا كله باتفاق يتجدد تلقائيا كل سنة لتمديد وجود القوات الدولية لعدة سنوات .

ويتضح من خلال هذه الجردة أن التدهور الذي لحق بالموقف المصري قد اقترب به من الشرط الاسرائيلي الاساسي وهو الوصول الى وضع واقعي من انهاء حالة الحرب . وهذا هو بالضبط جوهر الاتفاقية المصرية — الاسرائيلية الموعودة ، كما أن هذا هو ما كانت تصر عليه اسرائيل خلال جولة كيسنجر الماضية في اذار . ولعل ذلك ما يقصده ، السادات حين يؤكد على اقتراب اسرائيل من موقفه وليس العكس ، حيث طرح خلال جولة كيسنجر استعداده لتلبية عدة شروط تقترب به من انهاء حالة الحرب بضمانة اميركية .

لكن اخطر ما في هذه الصيغة للاتفاق المصري — الاسرائيلي ، هو ما يمكن ان يترتب عليها من نتائج على صعيد المنطقة بكاملها :

● فهذه الاتفاقية تشكل عامل تشجيع لسائر الاتجاهات اليمينية والرجعية المعادية للمقاومة الفلسطينية سواء في لبنان او الاردن من اجل تصعيد حملاتها ضد المقاومة مستغلة في ذلك هذا التقدم الجزئي الذي حققه الحل الاميركي .

● وهذه الاتفاقية تعيد الحياة للمساعي الاردنية من اجل العبث بتمثيل الشعب الفلسطيني .

● كما أنها تفتح الباب امام القوى الرجعية العربيه وسائر القوى الانهزامية من اجل تصعيد ضغوطها على عدد من اطراف المواجهة الوطنية في سبيل جذبها الى حلبة الحل الاميركي .

● وهي كذلك تتيح للعدو الصهيوني أن يحصل على وضع الاسترخاء والهدوء على الجبهة المصرية ، وتصعيد اعمال عدوانه ضد الجبهات الاخرى وخاصة ضد المقاومة الفلسطينية .

● وتتيح هذه الاتفاقية لليمين المصري وحلفائه الرجعيين في المنطقة شن حملات ضد القوى الوطنية والثورية داخل مصر والوطن العربي من اجل شل اي ردود فعل جماهيرية على هذا الاتجاه الاستسلامي .

● عدا عن كونها تتيح لليمين المصري ان يتمادى في سياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي ، من اجل تصفية سائر المكاسب التقدمية وتعزيز مواقع النفوذ الاميركي اقتصاديا وسياسيا في مصر

● والاتفاقية كذلك تعطي اسرائيل فرصا جديدة من اجل المماطلة الطويلة الامد في احتلالها للاراضي السورية والفلسطينية .. هذا الهدف الذي كانت تسعى اليه اسرائيل دائما ، وتعتبره اغلى ثمن يمكن الحصول عليه عبر عزل مصر وتجميد الصراع على الجبهة معها .

ان هذه النتائج الخطيرة التي يمكن ان تترتب على اتفاقية الحل الجزئي في سيناء ، تضع اكبر العبء مباشرة على الثورة الفلسطينية وسوريا بصفتهما القوتان الاساسيتان اللتان يستهدف هذا الحل الاميركي في جبهة سيناء اضعافهما الى اقصى حد ، وشل تاثيرهما في الصراع داخل المنطقة . واذا كان الساداتيصر على أن خطوة في مرتفعات الجولان سوف تتبع الخطوة في سيناء .. فلا يهدف هذا القول الا الى ذر الرماد وتغطية خطوته الجزئية بصمت عربي مطبق . فالسياسة الاميركية — الاسرائيلية التي تطمع في استدراج سوريا نحو تقديم ثمن سياسي باهظ على غرار السادات ، تصطدم بعقبات اساسية في الموقف السوري ووضع سوريا الداخلي والخارجي .. عدا عن كون اسرائيل لا تخفي اهدافها بالنسبة للجولان والاراضي الفلسطينية . لكن السادات حين يطرح قضية الجولان فهو يعتقد ان نجاح الحل الجزئي على سيناء وضغوط الرجعية العربية ، وتزايد ارتباطه بالحل الاميركي ... ان كل هذا سوف يوفر الضغط المطلوب على الموقف السوري من اجل ان يجاري اليمين المصري في تنازلاته الفادحة .. وهو امر لا يبدو انه يلوح في الافق بفعل العوامل المتشابكة التي ذكرت . ان هذا الوضع الذي يرسي اساسا لوحدة الموقف الفلسطيني — السوري ضد الحل الاميركي بمختلف حلقاته وتلاوينه ، فانه كذلك يكشف عمق الاخطار التي تهدد كلا الطرفين في حال تدني مستوى مقاومتهما للحل الاميركي او التردد من مجابهته بحزم في اللحظات التاريخية الدقيقة الراهنة.

ان اليمين المصري يقدم اليوم دليلا جديدا على انسياقه في خط التفريط والاستسلام الوطني ، وهو يغامر بالاقدام على هذه الخطوة معولا على ان بمقدوره اظهارها على انها انتصار عسكري واقتصادي ، « الممرات والنفط » ، امام الجماهير .. ومتجاوزا بذلك عقبة التصلب الاسرائيلي — الامبريالي التي واجهته في الماضي من خلال تخطي هذا التصلب باعطائه التنازلات التي كان يريدها .. اذ لولا هذا لاتضح بشكل جلي عمق المازق والحلقة المفرغة التي تدور فيها سياسة اليمين في رهانه على اميركا بشكل اساسي . ان اليمين المصري سيحاول بدون شك ان يطمس التنازلات ويقلل من قيمتها علنا ، وان يعطي للخطوة الجزئية حجم الانجاز التاريخي الهائل ، لعله يستطيع ان يتجاوز ازمته الوطنية والاجتماعية الطاحنة مؤقتا ، ويضمن لخطه في الارتباط مع اميركا مزيدا من النجاح في ظل ظروف اكثر مواتاة له . ومن الطبيعي أن يصور اليمين المصري بالتالي هذا النجاح « الحل الجزئي » ، على انه نجاح لسياسته في الرهان على الحل الاميركي ، بل واكثر من ذلك على انه نجاح لاميركا نفسها وخطها في عموم المنطقة في سبيل تبرير المزيد من الارتباط بها . واذا كان هذا التفريط الجديد الذي يقدم عليه اليمين المصري يمثل استطرادا لسياسته وخاصة في اعقاب حرب تشرين ، فان دوافع هذه الخطوة الجديدة تعود الى تلك الحقبة وما سبقها ، وتعود كذلك مباشرة الى حاجة اليمين المصري لهذا الحل الجزئي باي ثمن في سبيل ابقاء الطريق مفتوحة امامه لتوثيق ارتباطه باميركا . والاستمرار في خط التراجع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي .. في سبيل ابقاء سيطرته وتوسيعها داخل مصر ومد نفوذه نحو عموم المنطقة .

ولقد استفاد اليمين المصري بالتاكيد من ضعف ردود الفعل الوطنية والتقدمية الداخلية والعربية في مواجهة سياسته .. وهو لا زال يعول على ان الرجعية العربية سوف تقدم له العون بضغوطها لاخماد ردود الفعل هذه . واذا كان هذا الضعف مرده تردد بعض القوى الوطنية ورضوخها جزئيا للضغط اليميني والرجعي ، واستمرار تعلقها باوهام الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من صلات باليمين المصري باي ثمن واي شكل يتوفر .. فان القوى الاكثر تقدما في صفوف حركة التحرر العربية والفلسطينية تتحمل الان مسؤولية ان لا تمر خطوة السادات الجزئية بصمت .. وبدون ان تتصاعد المقاومة الجماهيرية في وجه هذا التراجع الاستسلامي .

الاسبوع في سطور

قضية المطران حداد ومعركة صنع المستقبل الجديد

رغم تبرئة الفاتيكان له من تهمة الخروج على المعتقد الكاثوليكي ، ورغم توقيعه على « وثيقة ايمان » اعدها «المجمع العقيدة والايمان» في روما ، وبدون محاكمة كنسية تمتع بها احد المطارنة المتهمين بالتهريب ، اتخذ مجمع المطارنة للروم الكاثوليك قراره باقالة المطران غريغوار حداد من ابرشيته ، « نظرا لظروف الابرشية الراهنة» .

وفور انتشار النبأ مساء الاربعاء الفائت ، توافدت جموع غفيرة على دار المطرانية تعلن رفضها للقرار وتمسكها بالمطران حداد .

فمن جهة اجتمعت المجالس الرعوية في الابرشية واصدرت بيانا شديد اللهجة طالبت فيه باستقالة البطريرك حكيم ، وتشكيل لجنة تحقيق من اللاهوتيين ورجال القانون لكشف ملابسات القرار .

ومن جهة ثانية صدر عن عدد من الحركات والهيئات الدينية بيان اعتبر قرار المجمع « جزءا من حملة تقوم بها بعض الاوساط الكنسية من اجل القضاء على الاتجاهات الجديدة الملتزمة » ، وحذر من ان القرار « هو سبب اساسي لخلق الانقسام في الكنيسة » .

وقد وقعت البيان الحركات التالية: الشبيبة العاملة المسيحية ، حركة الرسل العلمانيين ، الشبيبة الطالبة المسيحية ، رابطة الجماعات القاعدية المسيحية ، تجمع المسيحيين الملتزمين، الحركة المسيحية الجامعية ، رابطة قدامى المسؤولين في حركات الشباب الكاثوليكي ، الامانة التنفيذية للجنة المسكونية للعدل والسلام والتنمية ، الاتحاد العالمي للطلاب المسيحيين — سكرتيرية الشرق الاوسط .

وفي اليوم التالي ، احتشد في دار المطرانية جمع غفير من ابناء الطائفة واعلنوا الاعتصام حتى عودة المجمع عن قراره .

اما على الصعيد السياسي ، فباستثناء موقف النائب البير منصور المتضامن مع المطران حداد ، لاذ جميع النواب والوجهاء الكاثوليك بالصمت ، بل ذهب هنري فرعون (وهو الذي بدا لفترة قائد حملة التأييد) الى القول بضرورة « الرضوخ » لقرار المجمع ، والتمسك « بالانضباطية » .

ودعت المجالس الرعوية الى قداس احتفالي يوم امس الاحد ، برئاسة المطران حداد ، يجري خلاله حوار بين المطران وابناء الابرشية حول افاق العمل في المستقبل .

ان قضية المطران حداد التي انفجرت ظاهريا على اثر مقالاته في « افاق » في بداية العام الماضي ، والتي تعود في جذورها الى اعوام ٦٧—٦٨ مع تنامي التيار الذي التف حول المطران حداد ، تستدعي منا ملاحظتين :

١ — ان الظاهرة التجديدية التي مثلها المطران حداد في الكنيسة اللبنانية ، تاتي في اطار نهوض جماهيري ضد بقايا الاقطاع ، في مختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومن ضمنها الكنيسة، ففي مرحلة يزداد فيها الانفكاك الجماهيري عن المؤسسات القائمة ، ويتاكد عجزها من تمثيل الحد الادنى من هموم الفئات المتوسطة والمسحوقة ، وقد قدمت الحوادث الاخيرة اسطع دليل على هذا الشكل ، تتخذ معركة المطران حداد موقعها الصحيح ، كاحتجاج ضد هيمنة التخلف في الكنيسة ، ومحاولة لدفعها باتجاه التحديث ، فكرا وادارة ، والاستجابة للتحديات المطروحة عليها .

ويلتقي التيار التجديدي للمطران حداد مع تيار عالمي يسود معظم كنائس الغرب والعالم الثالث ويدعو الى المزيد من تبني الكنيسة لقضايا الفئات المسحوقة . وقد تميزت الفترة الاخيرة بالعديد من المواقف الجريئة من قبل الاساقفة والكهنة والعلمانيين المنخرطين في هيئات دينية ، وخصوصا في اميركا اللاتينية وافريقيا (بوليفيا ، التشيلي ، الحبشة ..)

٢ — بعد سقوط كل الفزاعات التي حاولت السلطات الكنسية استخدامها ضد تيار المطران حداد (التشكيك الديني ، الاتهام بالشيوعية) وبعد التصلب الذي ابدته هذه السلطات واصرارها على المعركة حتى النهاية ، تنفتح على اوسع نطاق معركة الفئات التي حملت قضية المطران حداد وكافة الاطراف المسيحية التحريرية ، واذا كان ثمة من ايجابية يمكن ان تسفر عنها خاتمة القضية ، فهي تنامي الوعي لدى هذه الفئات بتواصل معركتها مع معركة كل القوى ضد مؤسسات النظام السياسي القائم والذي يقف حاجزا امام كل تجدد على مختلف المستويات واخصها المستوى الكنسي الذي يجدد ايديولوجية النظام ويحفظ استمراريته.

ان معركة غريغوار حداد لم تنته . والفئات التي ناصرته هي المدعوة ، اكثر من سواها ربما ، الى متابعة معركة تحويل الكنيسة من حامية للماضي الى مشاركة في صنع المستقبل الجديد .

المجمع الارثوذكسي يؤكد على عروبة الكنيسة الارثوذكسية

انتهى مجمع مطارنة الروم الارثوذكس الذي انعقد في الشوير ، الاسبوع الفائت ، باتخاذ عدد من التدابير التنظيمية الداخلية ، وباصدار بيان شامل عن موقف الكنيسة الارثوذكسية من الاحداث .

ويركز البيان ، وهو مستوحى في خطوطه العريضة من خطاب البطريرك الياس الرابع في مهرجان الشوير ، على رفض الاقتتال الاهلي وضرورة الالتفاف الى معالجة الاسباب الاجتماعية للازمة ، وتطوير المؤسسات السياسية القائمة بما يحفظ حقوق كافة الاطراف .

ويشدد البيان على عروبة الكنيسة الارثوذكسية ومواقفها التاريخية المناصرة للقضايا الوطنية .

التآمر مستمر على البطاقة التموينية للسكر

في زحلة ، قامت حملة لمقاطعة البطاقة التموينية يقف وراءها النائبان سليم المعلوف وجوزف طعمة السكاف. المصالح وراء المقاطعة معروفة : مصنع السكر . والمشجعون كثر : وزارة الاقتصاد التي ارتدت عمليا على مشروع البطاقة وكبار التجار والمستوردين والصناعيين المتضررين من بيع السكر بسعر منخفض لابناء الشعب !

وامعانا في افشال تجربة البطاقة التموينية للسكر ، يسود التخبط والتمييز في توزيع المراكز في منطقة بعلبك — الهرمل حيث يجبر الالاف من المواطنين على الانتقال الى مراكز قليلة الكثافة السكانية لمجرد ان تلك القرى تلقى « رعاية خاصة» من قبل المسؤولين !

كتائبيات

● قامت مجموعة من ميليشيا حزب الكتائب بمعاونة حلفائها من ال كرم في زغرتا باجراء مناورة حربية بالذخيرة الحية في اهدن بذكرى ١٧ اب، احتفالا بحضور اعضاء المكتب السياسي للحزب لتهنئة فرنجية بالذكرى الخامسة لتنصيبه . وانتهت المراضة بانسحاب الشيخ امين الجميل احتجاجا على استنكار الرئيس فرنجية للمناورة .

● طوقت ميليشيا حزب الكتائب الصحافي الفرنسي اريك رولو وزوجته روزي وبعثة تلفزيونية تضم جو سليم صعب ويورك ستوكلسي وميشال باريه ، واقتحمت مواقعهم واستطاعت انتزاع الات التصوير منهم . وكان الشيخ بيار قد دعا الصحافيين هؤلاء الى تناول الغداء في احدى معسكرات الميليشيا . وقد اشرف على العملية التي تمت بنجاح الشيخ الصغير بشير الجميل.

● تمكنت قوات مشتركة من ميليشيا الكتائب والرابطة المارونية من احداث حريق كبير في حرج رويسة شربون اثناء قيام عناصرها بالتدريب على القتال في بلدة رويسة النعمان ، واندلعت النيران في الحرج المذكور اثر اصابته بقذائف حارقة . وقد استمر الحريق لمدة يومين كاملين دون ان يبادر من اشعلوا النيران الى اطفائها .

● اعتقلت السلطات التركية في اسطمبول طالبين لبنانيين ينتميان الى « الاتحاد العام للطلاب القوميين اللبنانيين » وصودرت منها كمية الاسلحة التالية : ١٠٠ بندقية ام—١٦ مع مئة الف قذيفة تابعة لها ، ١٠٠ كلاشينكوف مع ١٠ الاف قذيفة لها ، و٤ مدافع هاون عيار ١٢٠ ملم مع ٢٠٠ قذيفة ، ١٠ قناصات من طراز «برجليف» وعشر رشاشات فال مع ٢٠٠ قذيفة لها . واعترف الطالبان انهما قبضا ثمن الاسلحة من الرهبانية المارونية التي يراسها الاباتي شربل قسيس المعروف باتجاهه نحو عسكرة الكنيسة وزعم « الاتحاد العام للطلاب القوميين اللبنانيين » ان لا علاقة له بالصفقة ، مع انه اعترف ان الطالبين ينتميان له.

الذين يتحدثون عن الجولة الرابعة انما هم « عملاء وخونة » يقول الرئيس رشيد افندي كرامي . ولكن — لعمري — ماذا نسمي الذين قبض عليهم بالجرم المشهود ، وهم يعدون لها ؟!

شعلة على الدرب

بالاحضان يا بينوشيت !

يزور لبنان نائب وزير خارجية الطغمة الفاشية العميلة في التشيلي ، في الوقت الذي اعلن فيه ان معالجة سفير التشيلي في لبنان كلفت الخزينة ١٦٤ الف ليرة .

بينوشيت لم يعد بعيدا كثيرا . ربما هو احب ، بعد ان احس بالبعد الجغرافي الشاسع بين تشيلي ولبنان ، ان يخفف من غلواء المسافات كي يغمرنا بجزء من « الحنان الدافئ » الذي سبق ان اذاقه لشعب تشيلي. انفاسه حملها نائب وزير خارجيته انريك فالديش بوغا الى لبنان خلال هذا الاسبوع ، مشفوعة بتمنياته « الحارة جدا » للشعب اللبناني وكذلك للشعب الفلسطيني وكذلك للشعب العربي ... وكلها « لمن يهمهم الامر » في لبنان ؛

● فالجنرال بيار الجميل مهتم كثيرا بتجربة الجنرال بينوشيت في تشيلي ونجاحه الباهر في تحويل كل بقعة في تشيلي الى مسلخ للجماهير وقوى اليسار .

ولا ريب ان الاجتماعات التي عقدها الجنرال بيارو مع الجنرال بوغا تضمنت الشكر والنصيحة : شكوى والم وبكاء ونصيحة جنرال الفاشية التشيلية حول الطريق الاسلم لتطبيق مبادئ الفاشية العالمية .

● والمسؤولون ، الذين استقبلوا بوغا بالاحضان ، مهتمون كثيرا ايضا في استقصاء انباء ليالي القدر التي تعيشها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية في تشيلي والمجاري التي يغرف منها بينوشيت وعصابته الدولارات الاميركية الطائرة .. وفي المعرفة افادة !

.. والجماهير الشعبية مهتمة ايضا ، ولكن كان بودها ان تطلع سلفا على الزيارة الميمونة لزوار بينوشيت في بيروت . كانت تتمنى على الحكومة الكرامية الا تقفم منها هذا « الحدث السعيد » ، لو علمت الجماهير سلفا بنبأ الزيارة لكانت اعدت لها الاستقبالات « الحامية جدا » التي تليق بمبعوثي بينوشيت وبوغا وسائر مقامات الاستخبارات الاميركية التشيلية .

سعد محيـر

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

الحرية

المدير المسؤول
نهلة الشهال

المدير الاداري
سامي بشاقة

السعر في البلدان التالية :

لبنان ٢٥ ق . ل — عدن ١٠٠ فلس
سوريا ٥٠ ق . س — ابو ظبي ٧٥ فلس
الكويت ١٠٠ فلس

مكاتب الادارة والتحرير

شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشرة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف ٢٤٧٥٥٢ — ص.ب ٨٥٧ — بيروت — لبنان .

موضوع الغلاف

جولة كيسنجر العاشرة

الثمن السياسي والعسكري الباهظ للانسحاب الجزئي

جاء كيسنجر في جولته الجديدة العاشرة بعد ان تم الاتفاق بنسبة ٩٠ ٪ على تسوية جزئية بين مصر واسرائيل .. وسيسعى كيسنجر لحل « الخلافات الباقية » وهي خلافات اقل جوهرية من البنود التي تم الاتفاق عليها .

وياتي كيسنجر — هذه المرة — متاكدا من النجاح بعد ان تم طبخ التسوية الجزئية على نار هادئة قدمت فيها مصر التنازل تلو التنازل منذ فشل مهمته في اذار الماضي ، وظلت اسرائيل الى اخر لحظة متصلبة تطالب بالضمانات العملية والسياسية والمساعدات العسكرية والاقتصادية حتى حصلت على تنازلات مصرية اساسية عبر عنها رابين أثناء سفر كيسنجر الى مصر لمقابلة السادات: ان مصر تعهدت علنيا وعمليا بعدم اللجوء الى القتال ، وان اسرائيل حصلت على ما تريد من ضمانات بانهاء حالة الحرب .

وبالرغم من محاولات الاعلام المصري الرسمي اخفاء البنود الحقيقية للاتفاقية والتركيز فقط على مسالة الانسحاب الاسرائيلي ، فان بنود الاتفاقية بدأت تتسرب سواء داخل اسرائيل نفسها او في الصحافة العالمية .

وقد اضطر المسؤولون الاسرائيليون ان يذيعوا بنود الاتفاق ليطمئنوا الراي العام ... على انهم عقدوا صفقة جيدة فعلا لصالح اسرائيل وانهم حصلوا على ضمانات ومكاسب هامة واساسية .

ومعظم بنود الاتفاقية الجديدة تتعلق بضمانات سياسية وعسكرية لاسرائيل مقابل انسحابها الجزئي من الممرات وحقول النفط .

وقد قدم حكام مصر كل التنازلات المطلوبة لاسرائيل واميركا ولم يحصلوا بالمقابل على اية ضمانة بانسحاب اسرائيل من بقية سيناء نفسها ولا بالطبع من بقية الاراضي العربية المحتلة .. **اي ان اسرائيل حصلت على « تسوية جزئية ومنفردة » قائمة بذاتها غير مشروطة باي شرط لاتمام التسوية وشمولها .. بل بالعكس حصلت اسرائيل على ضمانات عملية وعسكرية وسياسية بعدم حصول اية انسحابات اخرى سواء على جبهة سيناء او على الجبهات العربية الاخرى .**

والتفريط الساداتي لم يقتصر على التفريط بالجبهات العربية ، وبحقوق شعب فلسطين انما فرط بالاراضي المصرية نفسها ، اذ لم يضع اي شرط لانسحاب اسرائيل من بقية سيناء ، ولم يحصل السادات على اية ضمانة لفرض هذا الانسحاب ، بل بالعكس اعطى لاسرائيل تنازلات وصلت الى التعهد بعدم اللجوء الى القوة والقبول باشراف اميركي على ما يسمى بنظام الانذار المبكر على المداخل الشرقية للممرات .. مع القبول بتجديد القوات الدولية مدة ٣ سنوات، وتوسيع المناطق المعزولة من السلاح بما فيها المناطق التي يتم فيها الانسحاب الاسرائيلي الجديد .

والقبول بالاشراف العسكري الاميركي وبوجود خبراء اميركيين يفسح « التورط الوطني » الذي يمثل الية الحكم المصري ، بالخبراء الاميركيون هم نواة التدخل الاميركي ، والاميركيون انفسهم اصبحوا يؤكدون ان وجود مستشارين او خبراء او مدنيين يعني امكانية التورط العسكري الاميركي بازدياد التدخل وتوسيعه باستمرار وفق ما يجد من ظروف وتطورات .

وقد حاول كيسنجر ان يطمئن الاميركيين ويقول لهم ان هؤلاء المستشارين لن يتجاوز عددهم المئة وانهم خبراء اكثر منهم عسكريين .. ولكن هذه التطمينات لم تستطع ان تنفي ان اميركا قد وضعت لنفسها نواة فعلية للتدخل العسكري الاميركي عندما تحتاج اسرائيل لذلك !.

وقد تعهدت اميركا لاسرائيل — كما كشفت نيويورك تايمس — بارسال قوة مستقلة لتحل محل قوات الطوارئ الدولية في حالة سحب غير متوقع لهذه القوات !.

كل هذه « الضمانات الخاصة » العملية والعسكرية حصلت عليها اسرائيل دون اي شرط او حتى حديث عن انسحاب اخر من سيناء نفسها.

هذا على الصعيد المصري .

اما على الصعيد العربي فان حكام مصر قد تعهدوا عمليا وسياسيا بعدم التدخل في القتال اذا ما نشب بين سوريا واسرائيل .

يقولون ان السادات اشترط — هنا — عدم قيام اسرائيل بالعدوان على سوريا . وهو شرط شكلي وسلبي تماما .. اذ ان اصرار اسرائيل على عدم الانسحاب من الجولان (والقبول فقط بتعديلات طفيفة او تغييرات تجميلية على خطوط وقف اطلاق النار الحالية في جبهة الجولان حسب التاكيدات الاسرائيلية ، ان اصرار اسرائيل هذا معناه انها لن تنسحب الا بالقوة من الجولان ، وعندما ستلجأ سوريا الى القوة لتحرير الجولان فان مصر تعهدت بعدم الاشتراك في الحرب لان اسرائيل لم تقم بعدوان على سوريا !.

هذا ما عبر عنه بوضوح احد المسؤولين الاسرائيليين عندما اكد بان مصر تعهدت لاميركا بالا تدخل في حرب قد تثيرها سوريا .. ونفس الامر ينطبق بالنسبة للمقاومة الفلسطينية فقد تعهد حكام مصر بالا ينجروا الى القتال بسبب العمليات الاسرائيلية المضادة للفدائيين في لبنان.

... وعلى اي حال فالبرهان قريب وقريب جدا .. فعشية جولة كيسنجر قامت اسرائيل بغارتها العسكرية على بلدة حام في البقاع متحرشة بسوريا ، ولم يصدر عن السلطات المصرية اي شيء يشير الى هذا العدوان الاسرائيلي .. وكان الصمت الكامل في الصحافة المصرية !!.

واضافة الى ذلك تعهد حكام مصر بتخفيف الحملات الاعلامية على اسرائيل وتخفيف المقاطعة الاقتصادية للشركات التي تتعامل مع اسرائيل والسماح للبضائع الاسرائيلية بالمرور في القناة .

وتعهد حكام مصر — ايضا — بعدم طرد اسرائيل من الامم المتحدة والعمل من اجل ذلك ! .. ، وعلى اي حال فقد برهن السادات على ذلك عمليا في مؤتمر كمبالا .. وقد اشار الى ذلك هيرتزوغ مندوب اسرائيل في هيئة الامم المتحدة ، كما اشار اليه كيسنجر عندما صرح قائلا بان التسوية الجزئية تقلل من خطر تعليق عضوية اسرائيل في الامم المتحدة !.

هذه الضمانات والتنازلات حصلت عليها اسرائيل من السادات دون ان تقدم اية ضمانة او تنازل يتعلق بالتزام اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة او الاعتراف بحقوق شعب فلسطين الوطنية .

ومقابل هذه « المقايضة » الخاسرة في اتفاقية السادات ، فان اسرائيل نالت من امريكا تعهدات بمساعدات عسكرية واقتصادية وصفها المسؤولون الاسرائيليون انفسهم بتاكيد من المسؤولين الامريكيين بانها مساعدات لم يسبق لها مثيل !.. مساعدات عسكرية واقتصادية هائلة ، من ضمنها صواريخ لانس الجديدة قادرة على ضرب القاهرة نفسها . ومساعدات تصل الى ٣ مليار دولار !

ان تزويد اسرائيل بالاسلحة الامريكية جزء لا يتجزأ من التسوية الجزئية !! ، وقد تعهدت امريكا بتزويد اسرائيل بالسلاح في شكل منتظم وفي السنوات المقبلة ، بالاضافة الى تزويدها بالنفط مقابل حقول ابورديس التي تخلت عنها .

واكد كيسنجر للاسرائيليين ان التسوية الجزئية تعني « ثبات العلاقات الامريكية — الاسرائيلية .. وهو ثبات ساهم بصورة حاسمة في اقامة دولة اسرائيل وساعد في حماية امن اسرائيل على مدى ربع قرن ، كما ان اسرائيل تستطيع الاعتماد على ثبات هذه العلاقة » !

لقد حصلت اسرائيل من امريكا على المزيد المزيد من المساعدات العسكرية والمالية والاقتصادية في الوقت الذي يعطي فيه السادات لامريكا البراءة ، وفي الوقت الذي يقبل فيه بوجود امريكي في سيناء !

لقد باع حكام مصر ارضهم الوطنية في سيناء للامريكيين وللاسرائيليين ، وباعوا الحقوق العربية والفلسطينية بثمن بخس في مقايضة خاسرة لبضعة كيلومترات من الممرات دفعوا بها ثمنا سياسيا وعسكريا باهظا ... لقد قيدوا مصر باتفاق لصالح اسرائيل ، وقيدوا مصر بتعهدات واشتراطات مصرية وعربية تفرط بحقوقها الوطنية والقومية .. تخلوا عن حق شعبهم بتحرير اراضيه المحتلة ، وتخلوا عن الالتزام بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

هذا هو الثمن الباهظ الذي يدفعه حكام مصر في اتفاقية كيسنجر — السادات — رابين ..

لقد وصف كيسنجر التسوية الجزئية بانها جيدة لاسرائيل !.. **وقد عقد حكام مصر صفقة خاسرة باشراف الاميركيين هي لصالح اسرائيل وليست لصالح مصر وشعبها ، وليست لصالح الحق العربي !.. ولا بد للجماهير المصرية والعربية ولجميع القوى الوطنية العربية ان تحاسب حكام مصر على ذلك !.**

هكذا من الأصل

المصادر الاسرائيلية :

لا اتفاقية بدون وجود اميركي في الممرات

تشير معظم المصادر الاجنبية والاسرائيلية الى ان المحادثات الاسرائيلية ــ المصرية التي تجري برعاية الولايات المتحدة ، قد توصلت عمليا الى تذليل معظم العقبات في طرق التوصل الى حل منفرد على جبهة سيناء وتؤكد المصادر الاسرائيلية الرسمية على ان المواقف المصرية ــ الاميركية قد اقتربت مؤخرا بشكل مشجع من المواقف الاسرائيلية بالنسبة للناحية الاجرائية للاتفاق ، وبالنسبة لفحواه ومضمونه السياسي .

ومع ذلك ، فان التفاؤل الاسرائيلي ، ما زال يؤكد على بقاء بعض القضايا المعلقة التي تتطلب مزيدا من الايضاحات والتفاهم حولها، او بمعنى ادق ، هناك بعض القضايا التي ما زالت تتطلب تقديم تنازلات مصرية . ومن هنا ــ وحسب المصطلحات الدبلوماسية ــ فان هدف جولة كيسنجر القادمة ، هو تذليل هذه العقبات .

حقيقة التفاؤل الاسرائيلي

ان المتتبع لمجريات الاحداث الاخيرة ، يرى ان النشاط الاسرائيلي كان يركز الى جانب عملية المساومة على بنود الاتفاق المنشود ، على ايجاد تفاهم اميركي ــ اسرائيلي مسبق ليس فقط بالنسبة لبنود الاتفاق والصيغ المختلفة المطروحة ، بل ايضا بالنسبة لاسس العلاقات الاميركية ــ الاسرائيلية الراهنة والمستقبلية ، سواء بالنسبة للاتفاق بحد ذاته او بالنسبة لمجمل السياسة الاميركية في المنطقة ، وتاثير هذه السياسة ، على العلاقات الثنائية بين اسرائيل واميركا .

وهناك عدة قرائن تؤكد على ان هذا التنسيق قد بلغ درجة قصوى ، حيث كشفت المصادر الاسرائيلية عن حقيقة قيام اسرائيل بوضع خريطتين لحدود الانسحاب الاسرائيلي المقترح في تصرف الاميركيين لمساومة المصريين عليهما . وهذه العادلة ان دلت على شيء ، فانما تدل على ان الولايات المتحدة في « مساعيها » الحميدة تعدت دور الوسيط وانتقلت الى دور الطرف المساوم مباشرة ونيابة عن اسرائيل في القضايا المعلقة .

ومن هنا فان حقيقة التفاؤل الاسرائيلي، نابعة ، من النجاح الذي حققته السياسة الاسرائيلية ، لجهة التفاهم مع اميركا ، اكثر من كونه تفاؤلا بالنسبة لما تم التوصل اليه عمليا من التقاء حول بعض جوانب الاتفاق . وقد اكد رابين هذه الحقيقة اثناء تقديمه تقريرا لاعضاء كتلة المعراخ في الكنيست في الاسبوع الماضي، حيث قال : لقد تم عمل كبير فيما يتعلق بموضوع علاقات اسرائيل ــ اميركا . وهناك امور حققناها لم تكن قائمة في اي وقت ، في نطاق العلاقات بين الدولتين ــ وهذه الامور كلها لصالح اسرائيل .

نقاط الاتفاق والخلاف

اشار يستحاق نافون ، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الى انهناك نقاطا متماثلة تم بصددها الاتفاق ، ونقاطا لا يزال الخلاف قائما بشانها . ومن جملة نقاط الاتفاق ما يلي :

★ تصريح بان مصر تتعهد بالامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها .

★ ان الاتفاق سيبقى قائما الى حين استبداله باتفاق اخر .

★ يلتزم الطرفان بتمديد انتداب قوات الطوارىء الدولية سنويا ، لمدة ثلاثة اعوام على الاقل .

★ تراقب تنفيذ الاتفاق الجديد لجنة مشتركة من الدولتين .

★ سيسمح للبضائع الاسرائيلية بالمرور في قناة السويس .

★ تتعهد الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل باسلحة متطورة ونفط كتعويض عن الانسحاب من ابار ابو رديس .

★ تستمر المساعي الدبلوماسية للتوصل الى تسوية سلمية نهائية ، في نطاق مؤتمر جنيف .

واكد نافون ان هناك ١٢ بندا في الاتفاق لا يستطيع الكشف عنها وان هناك بعض النقاط التي لا تزال موضع خلاف . واوضح نافون أن الاتفاق يتكون من ثلاثة اجزاء : جزء علني بين مصر واسرائيل ، واتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة والتزامات متبادلة بين مصر واسرائيل بواسطة واشنطن .

اما نقاط الخلاف التي ما زالت عالقة ، فقد حددها احد الوزراء الاسرائيليين بالنقاط التالية :

★ يرفض المصريون ، حتى الان ، الوجود الاسرائيلي في محطة الانذار في ام خشيبة ، ويوافقون على وجود اميركي مقلص فقط .

★ ترفض مصر ، حتى الان ، المطلب الإسرائيلي بان يشغل الاسرائيليون ٣ محطات مراقبة في الممرين بوجود اميركيين .

★ لا تزال مصر تطالب بوضع قوة عسكرية في المداخل الغربية للممرين ، وهو ما ترفضه اسرائيل .

★ لا تزال مصر تطالب بخروج اسرائيل من الممرين باكملهما ، مع انها تبدي مقدارا من المرونة بشان حدود السفوح في شمالي الممرين ، قرب مطار رمنديم .

★ تطالب مصر بتحريك قواتها نحو ٥ كلم الى الشرق من المنطقة العازلة الحالية ، وتعارض اسرائيل ذلك ، وقد وافقت على السماح بالتقدم مسافة ١٠ كلم داخل المنطقة العازلة فقط .

★ تطالب مصر بتوسيع الممر الى ابو رديس وان تكون السيطرة في هذا الممر مصرية ، ولبس للامم المتحدة ، ويكون وجود قوة الامم المتحدة هناك رمزيا ..

العلاقات الاسرائيلية ــ الاميركية

كان موضوع العلاقات الاسرائيلية ــ الاميركية ، من النقاط الرئيسية التي كان يدور حولها الجدل داخل التجمع الحاكم وعلى صعيد الراي العام ، لدى مناقشة احتمال التوصل الى تسوية مرحلية او عدمه ، وتاثير ذلك على هذه العلاقات .

ويمكن ملاحظة مدى الحساسية التي تبديها السلطات الاسرائيلية لهذا الموضوع ، لدى متابعة التصريحات الاسرائيلية الرسميةالمتعلقة بمجرى المفاوضات خلال الفترة الاخيرة . فقد كانت بيانات الحكومة ، تؤكد دائما على تخويل طاقم المفاوضات بالاستمرار فيها ، رغم رفضها احيانا للمقترحات المصرية المقدمة جملة وتفصيلا . ويمكن ملاحظة ذلك ايضا من حقيقة سفر بعثة عسكرية واقتصادية الى الولايات المتحدة ، لاجراء مباحثات ثنائية لتعزيز هذه العلاقات وربط ما يتم التوصل اليه خلالها ، بالاتفاق المرحلي المزمع عقده ، وكون تلك المباحثات تعدت اطار احتياجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية ، الى طرح مسالة التفاهم الاميركي ــ الاسرائيلي لمرحلة ما بعد الاتفاق .

وفي اطار المساعدات الاميركية لاسرائيل ، اشارت المصادر الاميركية بان طلبات اسرائيل تضمنت ما يلي :

★ ار٢ مليار دولار مساعدات عسكرية حسب الاسعار الحالية .

★ ٧٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية.

★ ٣٥٠ مليون دولار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات نتيجة للتنازل عن ابار النفط .

★ ٥٠٠ مليون دولار لتغطية الفروقات التي يمكن أن تحدث نتيجة ارتفاع اسعار الاسلحة والاعتدة الحربية .

★ ١٠٠ مليون دولار لبناء خزانات للنفط لحالة الطوارىء .

يضاف الى هذا الحصول على تعهد أميركي لتزويد إسرائيل بالنفط مباشرة في حالةاستحالة حصولها على النفط من الاسواق والمصادر الاخرى . وهذه النقطة هناك التزام بشانها لسنة واحدة ، حيث يتطلب تمديدها لاكثر من ذلك موافقة خاصة من الكونغرس الاميركي . وكما تشير المصادر الاسرائيلية ، فان حجم المساعدات الاميركية سيكون من جملة المواضيع التي سيتفق عليها اثناء جولة كيسنجر القادمة، رغم انها اقرت من حيث المبدا ، اثناء المفاوضات مع البعثة الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية .

واضافة الى الامور المتعلقة بالعلاقات الثنائية ، فان اسرائيل تصر على وجوبتواجد « الخبراء والفنيين » الاميركيين في نقاط المراقبة ، كاحدى الضمانات لتنفيذ الاتفاق ، وبصفته يعبر من الضمانة الاميركية لعدم نشوب حرب في المستقبل بشكل فعال ، ويمثل بداية لتكريس الوجود العسكري في المنطقة ، وكان هذا بالضبط احد المطالب الاسرائيلية التي طرحت خلال جولة كيسنجر في شباط الماضي وجرى تعليق البت بها . وتعلن مجلة « تايم » الاميركية في عددها الاخير على لسان مسؤول اسرائيلي : « بدون وجود اميركي لن نوقع الاتفاقية » .

الانعكاسات الداخلية

كانت اولى ردود الفعل الداخلية ، من جانب المعارضة اليمينية « الليكود » التي بادرت بشن هجوم سياسي على الحكومة ، مطالبة باستقالتها واجراء انتخابات جديدة او على الاقل طرح موضوع التسوية المقترحة لاستفتاء عام . فقد جاء في بيان صدر عن اجتماع لادارة الليكود اتهام للحكومة بتعريض « امن الامة » للخطر . وجاء في البيان : « في المفاوضات حول الانسحاب من سيناء ، وحول التخلي عن الممرات وحقول النفط في ابو رديس ، سارت الحكومة من فشل الى اخر ، ومن تنازل الى اخر ، الامر الذي يعرض الامة وجنودها للخطر » . واضاف البيان : « لم يبق ثمة شك ، انه خلال المحادثات قبلت الحكومة الاملاء الذي رفضته خلال شهر اذار ــ مارس . وفي هذه الظروف فاننا ندعو الى رفض ضغوط الدكتور كيسنجر للقيام بزيارته للمنطقة في المستقبل القريب »

وانتهى البيان الى القول « ستطالب كتلة ليكود باجراء مناقشة سياسية شاملة في الكنيست ، بشان الوضع الخطر الذي نشا ، واستخلاص الاستنتاجات من فشل الحكومة».

وفي الجلسة الطارئة التي عقدها الكنيست الاسرائيلي بهذا الخصوص ، اتفقت المعارضة والائتلاف على اجراء تلك المناقشة وعلى طرح موضوع التسوية على الكنيست في حال التوصل اليها نهائيا (دافار ١٩ــ٨ــ٧٥) .

اما داخل حزب العمل والمعراخ ، فقد تم الاتفاق ايضا على طرح التسوية وبنودها التفصيلية على مؤسسات المعراخ لاقرارها قبل طرحها في الكنيست (المصدرنفسه)

وتدور الان نشاطات محمومة داخل الساحة الاسرائيلية الحزبية ، من قبل المعارضة والحكومة لضمان تاييد الكنيست لراي كل منهما . ويرى المراقبون انه اذا تم التغلب على العقبات التيمازالت معلقة ، بشكل مرضي ، فان احتمال حصول الحكومة على تاييد الكنيست امر مفروغ منه . وتتركز المخاوف حول احتمال نجاح دايان في جر مجموعة « رافي » الى معارضة التسوية المقترحة ، الامر الذي سيشجع معارضي التسوية داخل «المفدال » ايضا شريك التجمع العمالي في الائتلاف الحكومي . ففي مثل هذه الحالة ، ستتعرض الحكومة الى خطر حجب الثقة عنها واستقالتها . لكن هذا الاحتمال يبدو بعيدا الى حد كبير طالما ان الطاقم الثلاثي (رابين ، بيرس ، الون) بقي متماسكا ولم تنشا داخله خلافات في الراي ، تشجع معارضي التسوية داخل حزب العمل، وبالذات اعضاء « رافي » في المضي قدما في معارضتهم ، الى حد التصويت ضد الحكومة في الكنيست .

وشارك في التعليق على ما كشف من بنود الاتفاق ، الى جانب الكتل السياسية ، بعض المعلقين السياسيين ايضا . وفي هذا الاطار كتب ارييل غيناي (المحرر السياسي ليديعوت احرونوت) فيتقويم الاتفاق ، والمصلحة الاسرائيلية والمصرية في الالتزام به : «اولا وقبل كل شيء ، هذا اتفاق ستنجم عنه مصلحة فعلية لمصر ، للمحافظة على الهدوء في خطوط وقف القتال مع اسرائيل . ومن الواضح ، ان لاسرائيل مصلحة كهذه ، لانه بعد توقيع الاتفاق ، سيبقى في ايديها جزء كبير من سيناء ومناطق اخرى .

« ان اعادة حقول النفط في ابو رديس الى مصر ــ مهما كانت مؤلمة لاسرائيل ــ تنطوي على ميزة واحدة لنا : تدرك مصر ان كل خرق مهم لوقف القتال ، وكل تجديد لاعمال العداء ، حتى وان كان على نطاق محدود، سيعرض انتاج البترول في ابو رديس وتصديره للخطر .. »

وتابع غيناي : « من شان هذا الاتفاق ، ان يدفع مصر ــ للمرة الاولى ــ الى ان توقف الى حد ما ، حالة الحرب الدبلوماسية والاقتصادية ضد اسرائيل . وثمة معلومات سرية عما حدث فعلا في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في كمبالا ، حيث رفض هناك اقتراح بالمطالبة بتعليق عضوية اسرائيل في الامم المتحدة ، تظهر ان مصر كانت احدى الجهات المهمة لمنع صدور مثل هذا القرار » . وزعم غيناي ان هذا الوقت ، يعمل على الاعتقاد بان مصر « ستحترم البنود السرية الخاصة بالحرب السياسية والاقتصادية » .

واعرب عن اعتقاده بان « الاتفاق سيعمق طبعا الخلافات بين مصر وانصارها في العالم العربي ، وبين الراديكاليين العرب» .

تقسيم الحرم الابراهيمي
تكريس لسياسة الاستيطان والتهويد

الترتيبات الجديدة التي صادقت عليها الحكومة الاسرائيلية ، والتي تم بموجبها الاستيلاء على جزء اخر جديد من الحرم الابراهيمي ، جاءت في سياق خطة اسرائيلية شاملة تهدف الى تكريس الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية .

لم تكن هذه الخطوة مقطوعة الجذور عن سلسلة الخطوات التي مارستها سلطات الاحتلال منذ الايام الاولى لاستيلائها على الاراضي الفلسطينية في حرب حزيران . ففي الاسابيع الاولى للاحتلال ، اقدمت هذه السلطات على سرقة تاج العذراء من كنيسة القيامة ، كما استولت على محتويات عدد اخر من الاماكن الدينية ، وعبثت بالبعض الاخر . ثم باشرت في اعمال الهدم والتنقيب فهدمت حي المغاربة المحيط بحائط المبكى وحولت الجوامع الموجودة فيه الى اماكن عبادة لليهود ، وبدات في حفرياتها تحت المسجد الاقصى مما هدد الاسس التي يقوم عليها المسجد .وكانت عملية احراق المسجد الاقصى خطوة اخرى في الخطة الاسرائيلية.

ولم تتركز الاطماع الصهيونية في الاستيلاء على الاماكن الدينية في القدس فحسب ، بل امتدت لتشمل الاماكن الدينية والتاريخية المنتشرة على امتداد الارض الفلسطينية المحتلة . ومنذ الشهور الاولى للاحتلال ، باشرت السلطات الاسرائيلية بوضع ترتيبات للاستيلاء على الحرم الابراهيمي في الخليل ، وتشكلت لجنة لتحقيق هذه الاطماع .

بعد ان قامت سلطات الاحتلال بهدم الدرجات المؤدية الى مدخل الحرم الابراهيمي في تشرين الثاني ١٩٦٨ ، اخذت تولي اهتمامها لتعزيز وتطوير مستعمرة « كريات اربع » الواقعة بالقرب من الخليل والتي تضم القوى الدينية واليمينية الصهيونية وعلى راسها الحاخام موشه ليفنغر رئيس اللجنة المحلية للمستعمرة .

وتحت ضغط مستوطني هذه المستعمرة ، اتخذت السلطات اجراءات تقضي بتخصيص اماكن وازمنة محددة لليهود لكي يقوموا بشعائرهم الدينية فيها داخل الحرم الابراهيمي . ومع الضغوطات التي مارسها ليفنغر وجماعته اضافة لاشغالهم عنوة احيز اخر في الحرم ، وبعد مقابلتهم لدايان في تشرين الاول ١٩٧٢ وعرض مطاليبهم عليه، قام الحاكم العسكري للخليل بابلاغ سلطات الوقف المسؤولة عن الحرم الابراهيمي ان السلطات العسكرية قررت اتخاذ الخطوات التالية :

١ ــ الاستيلاء على قاعة يعقوب وتحويلها الى مكان لصلاة اليهود ، اضافة الى قاعة ابراهيم التي تم الاستيلاء عليها سابقا .

٢ ــ سقف الساحة الكائنة بين القاعتين وفرشها لاستخدامها للصلاة .

٣ ــ عدم السماح للزوار بدخول غرف الصلاة التابعة لليهود اثناء فترة الصلاة .

٤ ــ وضع حواجز بين اماكن الصلاة المختلفة .

٥ ــ في حال عدم كفاية الاماكن المخصصة لصلاة اليهود ، فانهم سيستعملون اماكن اخرى في الحرم .

وعلى الرغم من ردود الفعل العربية التي قامت انذاك احتجاجا على الاجراء الاسرائيلي والتي وصفت بانها نار اضرمت في الشارع الاسلامي في الضفة الغربية والقدس الشرقية نتيجة القرار الاسرائيلي .. على الرغم من ذلك ، فان سلطات الاحتلال لم تتوقف عن مواصلة تنفيذ مخططها الرامي الى تهويد مدينة الخليل العربية .

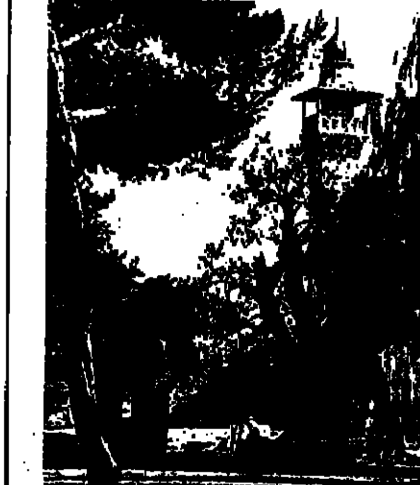
مؤشرات قديمة للخطوة الاخيرة :

لم يكن وعد دايان هو المؤشر الوحيد الذي يفضح الخطة الاسرائيلية التي بدا تنفيذ مرحلتها الثالثة بقرار الحكومةالاسرائيلة الاخيرة ، فمنذ سنوات ، وصف داني روبنشتاين ــ دافار ٨ــ١١ــ٧٢ ــ الخطوة الثانية من عملية الاستيلاء بانها انتصار جديد حققه مستوطنو كريات اربع ، وقال : « لن يعترف المستوطنون على الاطلاق بوصاية الوقف الاسلامي . انهم يطالبون وسيواصلون مطالبهم بتمكين اليهود من اقامة الشعائر الدينية كافة في الحرم الابراهيمي . حاليا ، قاموا بخطوة الى الامام . مكان اوسع للصلاة ومزيد من الاثاث اليهودي الدائم . وهكذا شيئا فشيئا » .

لقد مست الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال صميم المشاعر الدينية والقومية للمواطن العربي ، وزاد من ذلك سلسلة الاستفزازات المتتالية التي قام بها مستوطنو كريات اربع ، وكان اخرها الشجار الذي وقع في ساحة الحرم الابراهيمي في اواخر تموز الماضي حين حاولت مجموعة من المتعصبين اليهود من المستوطنين الحيلولة دون دخول مجموعة من العرب الى الحرم بينما كانوا يشتركون في تشييع جنازة ، مما اضطر كهل عربي الى الاقدام على ضرب نائب الحاكم العسكري للمدينة ، فحدث اشتباك واسع قامت على اثره سلطات الاحتلال باعتقال ٢٨ مواطن عربي .

اتخذت السلطات الاسرائيلية من هذا الحادث ذريعة لمتابعة مخططاتها ، في الوقت الذي اشتدت فيه حملات اليمين بالمطالبة بتهويد مدينة الخليل . وعليه ، وافقت الحكومة الاسرائيلية باغلبية الاصوات على الاقتراح الذي تقدم به وزير الدفاع شمعون بيريس والذي يقضي باقرار ثلاثة مداخل للحرم احدها لليهود والثاني للمسلمين والثالث للزوار .

وما زالت الاطماع الصهيونية تتركز للاستيلاء على ما تبقى من الحرم الابراهيمي فقد ذكرت يديعوت احرونوت ٧ــ٨ــ٧٥ ان المستوطنين « غير راضين عن هذه الترتيبات، لانهم يريدون جعل الحرم الابراهيمي كله تحت السيطرة اليهودية » ، في حين اكد سكرتير ادارة كريات اربع على ان المكان يعتبر ملكا لليهود وعليه يجب ان يكون باكمله ملكا لهم .


الحرم الابراهيمي

النار تشتعل في الشارع من جديد

احدث الاجراء الاخير ردود فعل شعبية في المناطق العربية المحتلة ، ففي يوم ٩ــ٨ــ٧٥ قامت تظاهرة في مدينة الخليل احتجاجا على التقسيم الجديد ، فاقدمت قوات البوليس على اعتقال ١١ شابا عربيا ، ثم قامت بتعزيز قواتها في الطرقات والشوارع الرئيسية للمدينة لمواجهة الغليان الجماهيري ، وامتدت اجراءات الامن الاحترازية الى كافة مدن الضفة الغربية، ولم تخف سلطات الاحتلال تخوفاتها من تصعيد الاوضاع الى « اضطرابات خطيرة » فاستدعت السلطات اعيان الضفة وابلغتهم بان قوات الامن ستقمع بشدة اي تحرك قد يحدث ، كما قامت بتوجيه تحذير الى المواطنين تطلب فيه عدم المشاركة في الاضراب العام ،

في الوقت ذاته طالب المجلس الاسلامي من جميع ائمة المساجد والخطباء تكريس خطبة الجمعة لموضوع «التدنيس» الذي قامت به سلطات الاحتلال تجاه المسجد الابراهيمي في حين قررت الشخصيات الوطنية القيام بمسيرة شعبية الى الخليل والتظاهر امام الحرم الابراهيمي .

ويوم الجمعة ١٥ اب ١٩٧٥ ، وهو اليوم المقرر للاضراب والتظاهر ، اعلنت مدن الارض المحتلة اضرابا عاما ، وانطلقت التظاهرات التي شملت معظم المدن والقرى الفلسطينية المحتلة منددة بالاجراءات الاسرائيلية وبالاحتلال الصهيوني والتسوية الامبريالية الاميركية ، وطالبت بتصعيد النضال ضد الاحتلال . وهتف المتظاهرون « الحرم الابراهيمي لنا » .. « اخرجوا من الخليل وفلسطين ايها الصهاينة » .

وحدثت اصطدامات واسعة قذفت فيها الجماهير الحجارة على رجال الشرطة الاسرائيليين . وفي مدينة الخليل توجه جنود الاحتلال الى تظاهرة ضخمة انطلقت من المسجد الابراهيمي بعد الصلاة وقمعوها بالقوة ، واعتقلوا عددا كبيرا من المتظاهرين في حين اقامت قوات الاحتلال الحواجز على الطريق المؤدية الى الخليل ومنعت الدخول اليها ، كما سيرت الدوريات المدرعة وقاذفات الماء في الشوارع والازقة الضيقة .

وفي اليوم ذاته ارتفعت اصوات الخطباء في جميع مساجد وقرى الضفة منددة بتقسيم المسجد الابراهيمي وبالاحتلال ، كما وزعت منشورات على نطاق واسع شملت الارض المحتلة باسرها تدعو الى مقاومة الاحتلال الصهيوني .

حول الموقف الفلسطيني ضد اتفاقية السادات

بقلم: خليل فارس

ابسط ما يمكن ان يقال حول البيان الصادر عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني انه ادنى بكثير من مستوى خطورة الحدث الذي تناوله. فقد اكتفى البيان بالاشارة العامة الى اخطار الحل الاميركي على الوضع العربي، واظهر « القلق والانزعاج » من نجاح هذا الحل، وخاصة بالنسبة « لما يقال » عن اتفاق سياسي على جبهة سيناء.

ومن المفهوم ان مثل هذا البيان لم يصدر لولا **الضغط الشديد** الذي مارسته الاتجاهات التقدمية داخل المجلس، في مقابل اتجاهات اخرى كانت ترى انه **من العبث** معارضة الخطوة الجزئية في سيناء « لان هذه المعارضة لن تعطل انجاز هذه الخطوة عمليا » !!. ولهذا جاء البيان في صياغته بمثابة ((**تسوية**)) بين الاتجاهين، وان كان يحمل في مضمونه ومدلوله انجازا نسبيا متقدما للقوى التي استطاعت فرض صدور موقف عن منظمة التحرير بشان هذا التطور الخطير في اوضاع المنطقة.

واذا كان **انجاز نسبي** من هذا النوع يمكن ان يشكل خطوة الى الامام بالنسبة لتركيب منظمة التحرير ومجلسها المركزي وسياسة بعض القوى والاتجاهات المترددة داخلها.. الا انه وبالمقارنة مع تسارع الاندفاع نحو انجاح خطوة سيناء بكل الشروط السياسية التي تصاحبها وكل النتائج التي تترتب على هذه الخطوة.. فان « القلق والانزعاج » وتاكيد « المعارضة » بشكل عام للحل الاميركي.. لا يعني سوى ان بعض القوى داخل منظمة التحرير تعمل على تعطيل كل جهد لمقاومة هذا الحل عمليا، ولتعبئة طاقات شعبية واسعة فلسطينية وعربية ضده. اذ ان هذه القوى لا تزال تعلق كثيرا من الامال — الاوهام — في الحفاظ على **صلة ما** بالنظام المصري.. في وقت يقطع فيه هذا النظام كل ارتباط له بالقضية الوطنية والقومية دون مواربة او تردد.

ومثل هذا الموقف المتردد — في احسن الاحوال — الذي تمارسه هذه القوى.. يحمل نذير انحراف وطني خطير، وخاصة في الوقت الذي لم يعد فيه خافيا ان نتائج الخطوة الجزئية في سيناء سوف تنعكس **مباشرة** على الثورة الفلسطينية بشكل يفوق في تاثيره انعكاسها على اية قوة عربية اخرى.. من حيث كون هذه الخطوة سوف تشجع العدو على الاستفراد بالجبهة الفلسطينية التي تواصل القتال؛ وسوف تفتح اعين الرجعية المحلية في لبنان وسواه على فرصة جديدة للتحرك التآمري من جديد ضد الثورة. **ويكفي انه في الوقت الذي كان فيه الناطق الرسمي المصري يعلن بصفاقة بالغة ((ان مصر لن تلجا الى استعمال القوة ما دامت اسرائيل لا تقوم بالعدوان)).. كانت الطائرات الاسرائيلية تقصف مواقع للثورة في لبنان لكي تدلل على التكتيك الذي سوف تستخدمه — بشكل اعلى من السابق — ضد الثورة في اعقاب تحقيق اتفاقها مع مصر.**

واذا كانت الحجة السائدة لدى القوى **المترددة** هي ان اي موقف مضاد لخطوة سيناء بشروطها ونتائجها، سوف لن يعطل تحقيق هذه الخطوة ولن يمنع تمادي السادات في سياسته.. فان ذلك يدلل على استعداد خطير لدى هذه القوى للسير في نهج **استسلامي** يائس تماما. فهذا الاتجاه **البراغماتي** القصير النفس، يهمل تماما من حسابه كل ذلك الزخم والتاييد الشعبي الكاسح الذي تحظى به الثورة الفلسطينية في صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية، وقدرة الثورة على اجتذاب قوى وتنظيمات عربية وطنية وتقدمية الى موقف موحد ومضاد لخطوة السادات.. واذا كان تحريك مثل هذه الطاقات في الظرف الراهن لا يمكن من منع خطوة السادات، فانه يستطيع بالتاكيد ان يساعد على **تراكم قوى وامكانات** في المراحل اللاحقة من اجل تطويق سياسة السادات ونتائج واثار خطوته الاستسلامية.. علاوة على ان ذلك سوف يكون خطوة بارزة على طريق احداث الفرز بين القوى الوطنية والتقدمية الجذرية داخل حركة التحرر العربية وبين الانظمة والقوى التي ربطت مصيرها بالحل الاميركي وتحولت الى ادوات مخلصة لتنفيذه وانجاحه.

ومهما بلغت براعة السادات ونظامه في طمس وتزيين الجوانب الاكثر خطورة وتراجعا في الاتفاقية.. فانه لن يستطيع على الاطلاق ان يمنع حدوث انفجارات عاصفة في وجه سياسته وتراجعاته في عموم المنطقة.. لكن المطلوب هو ان تستثمر الثورة الفلسطينية كل رصيدها الشعبي في سبيل التعجيل بهذا « الانفجار » وتوسيع اطاره وتعميقه بالتكاتف مع القوى الوطنية الجذرية العربية.. لان مثل هذه المبادرة هي التي تساعد على الحد من اثار الاتفاقية الخطيرة، وشل كل امكانية لكي لا يمتد الحل الاميركي باتفاقات مشابهة الى جبهات اخرى.. كل هذا قبل ان يفوت الاوان.. اي ان الثورة الفلسطينية تتحمل عبئا كبيرا في العملية الطويلة من اجل ردم الثغرة في نسبة القوى التي احدثها السادات ونظامه لصالح العدو الاميركي — الاسرائيلي، وحتى تتوفر شروط النهوض الجديد لقوى التحرر الوطني الجذرية.. اضافة الى ان الثورة التي ستعاني ومعها كل شعبها من اثار هذه الاتفاقية على نضالها المسلح والجماهيري،

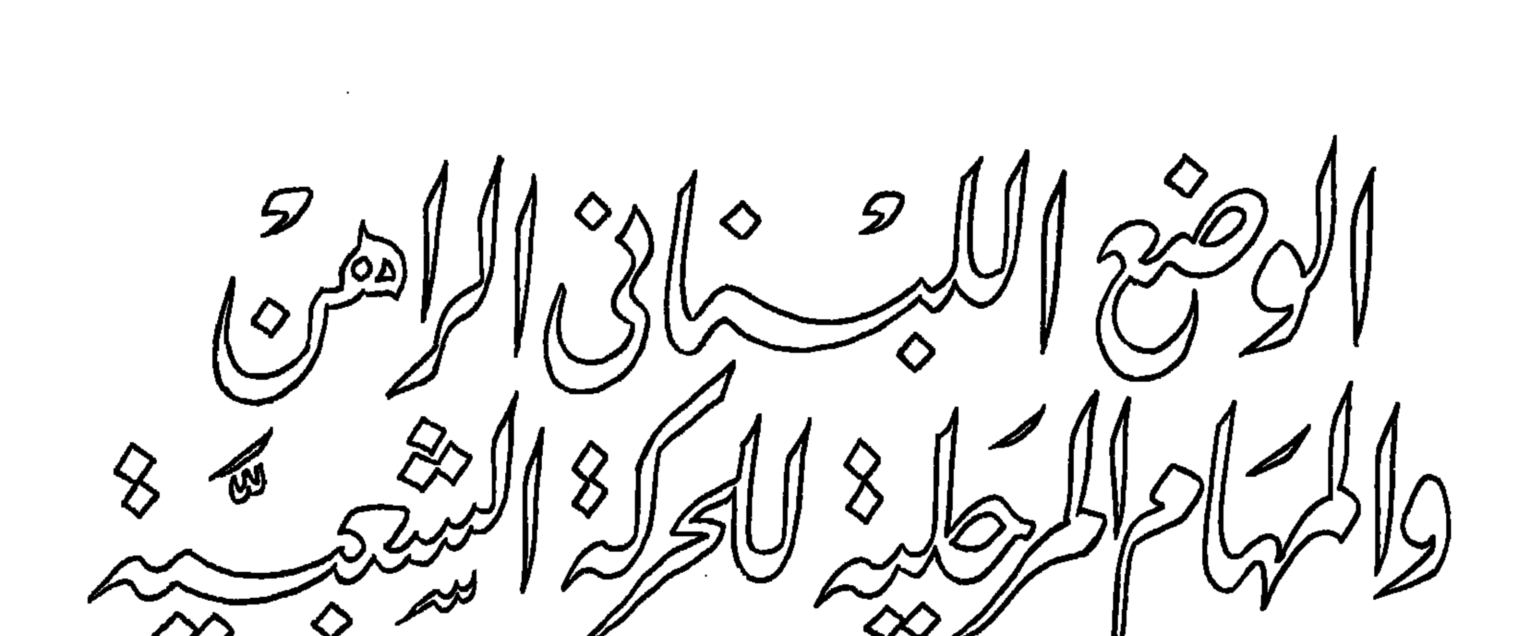
ومن النتائج التي تترتب عليها باطالة امد الاحتلال لارضها الوطنية، ووضع عوائق جديدة امام حل قضيتها الوطنية، وازدياد التكالب الاميركي — الصهيوني — الرجعي عليها.. ان الثورة لا تملك خيارا اخر — عدا الاستسلام — سوى ان **تفتح النار** بكل ما تخزنه من امكانات ضد اتفاقية السادات، دفاعا عن وجودها الوطني وحقوق شعبها.

ان « النصائح » التي تدعو الى مواجهة الاتفاقية **بالصمت المطبق**، او بتسجيل مواقف « القلق والانزعاج ».. لا تهدف سوى الى ترويض الثورة على **التعايش** مع الحل الاميركي بكل حلقاته وصوره. واذا كانت اميركا تندفع نحو اقتناص هذه الفرصة التي وفرها السادات، بالاسراع لعقد اتفاق سيناء والتمهيد لخطوات اخرى سياسية من اجل جذب اطراف جديدة الى مواقع حلها وسياستها.. وخطوات قمعية بالتعاون مع اسرائيل والرجعية المحلية من اجل شل ردود الفعل والمقاومة التي تبديها القوى الثورية العربية.. اذا كانت هذه هي السياسة الاميركية كما تتجلى في اتفاقية السادات وما سيتلوها من نتائج، فان الوقت لن يطول حتى تجد الثورة نفسها في مواجهة معارك طاحنة سياسية وعسكرية وجماهيرية ضد المناورات الاميركية الجديدة على جبهات اخرى عدا الجبهة المصرية.. وعلى جبهة الدفاع عن وجودها وحقوق شعبها في لبنان والاردن والمناطق الفلسطينية المحتلة... وعندما يصبح الصمت على اتفاقية السادات تقليدا سائدا، والبحث عن « امكانات للتعايش مع هذه الخطوة الاستسلامية دون قطع اخر الخيوط التي تتصل بالسادات » هو السياسة الرائجة، فان التردد الراهن سوف يستحيل الى **استسلام سياسي وعملي كامل** عندما يطرح الحل الاميركي قضية تقرير مصير الارض الفلسطينية وشعبها على بساط البحث عبر العرش الاردني!

ان مقاومة اتفاقية السادات هو واجب وطني فلسطيني.. للدفاع عن المنجزات والحقوق الوطنية ولتطويق آثار ونتائج هذا التراجع الاستسلامي على الثورة ومواقعها، ولردع اية قوى عربية داخل المنطقة من الاقتداء بالسياسة الساداتية، ولتعطيل كل محاولة اميركية ويمينية تريد بعث الدور الهاشمي على حساب الثورة وتمثيلها للشعب.

وفي هذه المعركة تلتقي الثورة مع سائر القوى والمنظمات الثورية العربية في معركتها السياسية — الاجتماعية ضد التفريط الوطني والقومي بارضها المحتلة، وارتماء فئات واسعة من البورجوازية العربية الحاكمة في شبكة النفوذ السياسي والاقتصادي الاميركي، ولجوء البورجوازية الى القمع المكشوف والشرس في سبيل تحطيم كل مقاومة لبرنامجها وافلاسها الوطني.

ان **التردد السياسي** ليس سوى التعبير المباشر عن مجاراة فئات من البورجوازية الفلسطينية لسياسة البورجوازيات العربية الحاكمة ورضوخها — جزئيا حتى الان — لضغوطها، بحكم شبكة العلاقات السياسية والاجتماعية التي تربطها. وهو تردد مدمر في المدى المباشر والابعد لقضية الثورة ومصالح الشعب، والامر الذي يجعل من واجب سائر الاتجاهات التقدمية والثورية الفلسطينية ان تشله، وهو امر ممكن تماما في ظل تركيب الحركة الوطنية الفلسطينية ومستوى وعي شعبها واتساع قاعدتها المنظمة والمسلحة التي تختزن خبرة طويلة وعالية في مواجهة ومقاومة التآمر الرجعي العربي واليميني.



خلال النصف الاول من اب الجاري، عقدت اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان دورتها العادية للتداول في الوضع السياسي. وقد ناقشت واقرت تقريرا للمكتب السياسي عن خصائص الوضع اللبناني الراهن في اطار الوضع العربي العام، ونتائج دروس المجابهات الاخيرة، وما ترتبه من مهام على منظمتنا وسائر القوى الوطنية والتقدمية. وفوضت اللجنة المركزية مكتبها السياسي اصدار التقرير السياسي المذكور في ضوء حصيلة مداولاتها. وفيما يلي نصه.

الوضع العربي في مواجهة الحلول الجزئية والمنفردة

فليتحول لبنان الى ((الحلقة الاقوى)) في النضال ضد المشاريع الاستسلامية

لا تزال السمة الابرز للوضع العربي الراهن، ولتطورات النضال ضد الاحتلال الصهيوني، هي استمرار مسيرة الحلول الجزئية والمنفردة بقيادة نظام الردة البرجوازية في مصر وحليفه الرئيسي، الرجعية السعودية. ولا تزال هذه المسيرة المصدر الاول للتفريط بقضية العرب الوطنية الكبرى، و بحقوق الشعب الفلسطيني بنوع خاص، مثلما شكلت ولا تزال تشكل التغطية والمبرر للعديد من التنازلات والتراجعات التي تساعد الامبريالية الاميركية على اعادة ترتيب اوضاعها في المنطقة، واكتساب مواقع جديدة لها، على حساب المكاسب الوطنية والاجتماعية والسياسية التي حققتها جماهيرنا العربية بالنضال الشاق والتضحيات الجسيمة.

ومنذ فشل مهمة كيسنجر في الربيع الفائت، والامبريالية الاميركية تستغل تهافت النظام المصري وراء الحلول الجزئية، انقاذا لنفسه في وجه الازمة الوطنية والاجتماعية الداخلية فتلوح بعصا التصلب الاسرائيلي وباقتراب موعد الانتخابات الاميركية من اجل ابتزاز المزيد من التنازلات.

ان استرسال النظام المصري في هذه السياسة يضرب عرض الحائط بالحد الادنى من التضامن الوطني العربي (المتجسد بمقررات مؤتمر الرباط)، ويزيد في عزلة مصر من باقي جبهات المواجهة، ويمعن في محو الاثار الايجابية لحرب تشرين ١٩٧٣، في سبيل اتفاق جديد في سيناء يتم في ظل اكثر الشروط الاسرائيلية — الاميركية اذلالا واشدها تنكرا للحقوق الوطنية العربية والفلسطينية. ان ثمن مثل هذا الاتفاق هو تكريس الاحتلال الاسرائيلي على اجزاء من الاراضي المصرية — واستجلاب القوات الاميركية الى سيناء، والتمهيد لتخفيف المقاطعة الاقتصادية على العدو الصهيوني، تمهيدا لعقد الصلح معه والاعتراف به، وترك الجبهات العربية الاخرى لتواجه منفردة احتمال الحرب الاسرائيلية الجديدة في ظروف هي الاكثر سلبية بالنسبة للعرب عموما، ان لجهة الاستعداد القتالي، او وضع القوات ووحدة الصف والتخطيط المشترك.

وقد كان محور كل هذه المسيرة، ولا يزال، يرتكز الى شتى محاولات تطويع المقاومة الفلسطينية، وتامين انخراطها فيها، بالترغيب حينا باتفاق اردني — فلسطيني يفوض النظام الهاشمي حق تمثيل الفلسطينيين، وبالترهيب احيانا من خلال التهويل ((بضرورة اللحاق بقطار التسوية قبل فوات الاوان)) وبممارسة شتى الضغوط على قيادة المقاومة، بما في ذلك التآمر المسلح المكشوف الرامي الى تحجيم قوى المقاومة الفلسطينية تمهيدا لضربها في ساحة وجودها وتحركها الرئيسية — الساحة اللبنانية.

ان استمرار مسيرة الحلول الجزئية والمنفردة — خاصة في وضع يغادر فيه يمين حركة التحرر العربية مواقعه الوطنية السابقة للانخراط، بسرعة، في دورة التبعية للامبريالية — يجعل من دعم صمود المقاومة الفلسطينية الوجه الرئيسي للمعركة الوطنية العربية الكبرى ضد الامبريالية الاميركية والصهيونية ومشاريعهما الاستسلامية، ويجعل ايضا من الساحة اللبنانية ساحة رئيسية من الساحات التي تدور عليها هذه المعركة.

بل اكثر من ذلك. فان صمود المقاومة الفلسطينية على ارض لبنان، ونمو وتصاعد نضالات الحركة الوطنية والشعبية اللبنانية؛ وظروف لبنان المميزة، كلها عوامل تجعل من هذه الساحة اللبنانية ساحة التصدي الرئيسة لمخطط فرض التسويات الاستسلامية على الوطن العربي. (دون ان يعني ذلك، بحال من الاحوال، التقليل من اهمية قوى وعوامل الصمود والتصدي الاخرى في اي جزء اخر من الوطن العربي).

ان المساهمة العملية الحقيقية للحركة الوطنية اللبنانية في النضال ضد الحلول الاستسلامية هي المساهمة المقدمة على الساحة اللبنانية نفسها. وهذه الحركة الوطنية التي نجحت في دفن اجزاء من المخططات الامبريالية — الصهيونية — الرجعية على ارض لبنان، جنبا الى جنب مع الحركة الوطنية الفلسطينية، من ٢٣ نيسان ١٩٦٩ الى ١٣ نيسان ١٩٧٥، مرورا بالعشرات من المعارك المجيدة والتضحيات المشتركة، واعية الان اكثر من اي وقت مضى لدى اهمية المسؤولية القومية الواقعة عليها.

الوضع اللبناني الراهن والمهام المرحلية للحركة الشعبية

على امتداد ثمانين يوما ، خاضت الحركة الوطنية اللبنانية ، متلاحمة مع المقاومة الفلسطينية ، ثلاث مجابهات رئيسية في وجه المشروع الفاشي الانتحاري لحزب الكتائب ، والمتعاونين معه في اجهزة السلطة المدنية والعسكرية . وقد نجحت الحركة الوطنية في احباط الجولات المتتالية من هذا المشروع ومنعه من تحقيق اي من اغراضه . فصدت محاولة تقييد وتحجيم المقاومة الفلسطينية . وخنقت في المهد مشروع اقامة حكم عسكري ، يكرس النهج الدكتاتوري القمعي اسلوبا في التعامل مع قضايا البلد الوطنية والاجتماعية ، وفرضت تنفيذ شعار عزل حزب الكتائب رسميا بعد ان نجحت في فرض العزلة السياسية عليه شعبيا .

والان ، وعلى الرغم من الخسائر الجسيمة في الارواح والممتلكات ، وما حملته المجابهات الاخيرة من خطر فعلي على وحدة الشعب اللبناني ، فان عوامل تجدد الانفجار لا تزال كامنة .. ومع ان الهدوء النسبي عاد للبلاد ، واخذت اوساط عديدة تصحو على الكارثة وترجع لغة العقل والحوار ، فان اطرافا اخرى — وفي مقدمتها حزب الكتائب نفسه — لم تستخلص بعد الدروس الضرورية من كل هذا النزيف ومن الطريق المسدود الذي انتهى اليه . فحمى التدريب والتسليح والتسعير الطائفي مستمرة . كما هي مستمرة الشراكة الوثيقة بين الكتائب من جهة والمراكز الرئيسية في السلطة واجهزة الدولة من جهة ثانية .

وكل ذلك في الوقت الذي تمعن فيه حكومة اللون الانعزالي الرجعي في تجاهل المطالب الوطنية او تمييعها ، وفي الاحجام عن التصدي لتواطؤ الاجهزة الرسمية مع اصحاب المشروع الفاشي ، معتمدة اسلوب الامن الوحيد الجانب — الموجه ضد الحركة الوطنية دون سواها — ومستمرة في سياسة تحميل اوسع الجماهير الشعبية الاعباء الجسيمة الناتجة من ازمات النظام وعن المغامرات الفاشية .

واذا كانت تلك هي المظاهر المباشرة لاستمرار عوامل الانفجار ، فلا بد من التشديد على ان تلك العوامل تضرب جذورها في اعماق الازمة العامة للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اللبناني في صلته بالوضع العربي وفي نمط تعاطيه مع معضلات الوضع الداخلي على جميع الاصعدة .

فلقد كان السبب الرئيسي وراء المجابهات المسلحة الاخيرة هو انتقال المستفيدين من هذا النظام الى الدفاع عنه بواسطة العنف المسلح ، في محاولة يائسة للتمسك بكل ما هو متخلف وعفن ومهترىء في الحياة اللبنانية وقطع الطريق امام التغيير الذي فرضه ويفرضه تأزم تناقضات هذا النظام واعلان اكثرية متكاثرة من اللبنانيين رفضها الاستمرار في تحمل نتائجه .

ويبقى الدرس الرئيسي من كل ما جرى هو استحالة استمرار التوازن القلق الحالي والحاح الاختيار بين نهج المحافظة على كل الامتيازات التي يجسدها هذا النظام — بكل ما يرتبه ذلك من مخاطر تجدد الانفجار — وبين نهج الاستجابة لضرورات التغيير . ولكن ، اي تغيير ؟

نظرا لميزات الظرف الراهن ، ضمن موازين القوى الوطنية والطبقية المتحكمة فيه ، ومع الاخذ بعين الاعتبار فداحة الثمن الذي باتت تدفعه غالبية الجماهير اللبنانية لقاء استمرار الاوضاع الحالية ، فان التغيير المطلوب والممكن مرحليا هو الذي يعبر عن مستوى النمو الذي يلغيه الصراعات الوطنية والاجتماعية والسياسية في المجتمع اللبناني ويسمح بانعكاس الوزن الجديد للحركة الشعبية على صعيد المؤسسات السياسية ، كما يفسح في المجال امام نو لد ميزان قوى جديد داخل الطبقة المسيطرة نفسها .

وهذا التغيير ، اذا كان يدخل تعديلات اساسية على الشكل السياسي لسيطرة البرجوازية ، وعلى تركيبة الحكم وتوازناته ، الا انه لا يفترض بالطبع تغييرا في الطبيعة الطبقية لهذه السلطة . واذا كان يرتكز الى تصفية بقايا العلاقات قبل الراسمالية اجتماعيا وسياسيا وتصحيح وجهة تطور الاقتصاد اللبناني ، وتقييد نزعة البرجوازية الى تحميل اعباء ازماتها لاوسع الجماهير والزامها تحمل اكلاف تجديد قوة عمل الجماهير المنتجة ، فانه ايضا لا يفترض تغييرا في اساس النظام الراسمالي نفسه .

هذا التغيير المطلوب والممكن مرحليا ، كان لا بد من صياغة اتجاهاته واهدافه الرئيسية في برنامج مرحلي يوجه ويوحد مختلف نضالات الحركة الشعبية على طريق تحقيقه كمحطة رئيسية نحو انضاج ظروف التغيير الجذري للنظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي الراهن ، وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي يمثل تحالف الجماهير الكادحة بقيادة الطبقة العاملة ، ويرسي اسس الانتقال الى الاشتراكية .

ومن هنا كانت مبادرة لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الى فتح حوار واسع بين مختلف اطرافه جرى تتويجه اخيرا بصدور البرنامج المرحلي المطلوب في محوره المتعلق بالاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي مع اعلان العزم على استكماله بمحوريه الاخرين المتعلقين بالقضية الوطنية وبالقضية الاقتصادية — الاجتماعية — الثقافية .

ان منظمتنا التي شاركت في الحوار الواسع المذكور وفي صياغة البرنامج الذي شكل تتويجا له ، تطرح هنا — استكمالا لمساهمتها على هذا الصعيد — وجهة نظرها المتكاملة حول مختلف اوجه الازمة العامة الراهنة للنظام اللبناني ،

والخطوط الرئيسية لبرنامج مرحلي متكامل يحدد مهام الحركة الشعبية خلال هذه المرحلة من تطور لبنان في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والسياسية .

لذا فان الحركة الوطنية اللبنانية ، ومن ضمنها منظمتنا ، اذ تناضل انطلاقا من ادراكها القاطع لضخامة هذه المسؤولية ، تهيب بكافة القوى الوطنية والتقدمية العربية والعالمية ، وبجميع الصامدين في وجه سياسة الاذلال والتركيع الصهيونية الامبريالية الرجعية — على اختلاف منطلقاتهم ومواقعهم — ان يساهموا ، بمختلف الاشكال ، من اجل تحويل النضال الفلسطيني — اللبناني المشترك الى « الحلقة الاقوى » في مسلسل الصمود ، من اجل دحر المشاريع الاستسلامية ، وتحرير الاراضي المحتلة عام ٦٧ وانتزاع قاعدة وطنية لمواصلة نضال الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير مصيره الوطني على كامل ارضه .

القضية الوطنية اللبنانية في مستواها الجديد

اولا — اكلاف النهج الانعزالي

ازاء كافة المتغيرات في الوضع العربي منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ حتى الان ، وما ترتب عليها من نتائج فرضت على لبنان (لبنان الارض ولبنان الشعب) حالة من الانخراط الفعلي في الصراع القومي الشامل مع اسرائيل وحليفها الامبريالي ، تفاقمت تناقضات النهج الانعزالي الرسمي الذي يشكل ركيزة اساسية من ركائز النظام اللبناني . ولم تكن الاحداث الاخيرة التي تتابعت على امتداد هذا العام (١٩٧٥) الا تعبيرا عن بلوغ تلك التناقضات ذروة جديدة في تأزمها .

وعلى امتداد السنوات الاخيرة ، دفعت جماهير الشعب اللبناني ، افدح الثمن لقاء الاستمرار في هذا النهج .

فالاسترسال في سياسة التخاذل تجاه العدو الصهيوني ، أدى ويؤدي عمليا الى وقع لبنان ، ارضا وشعبا ، تحت الهيمنة الفعلية لقوات العدوان الصهيوني ، بكل ما يجره ذلك من تفريط بالسيادة الوطنية وهدر للكرامة ، واحتلال فعلي لاراض لبنانية ، واعتداءات يومية تحمل لاهل الجنوب بنوع خاص الموت والتشريد ودمار الحياة الاقتصادية . ولقد كان الوجه الاخر لهذا الاحجام الرسمي عن اتخاذ القرار بالانخراط في الصراع مع العدو الصهيوني ، ابقاء الجنوب ارضا وسكانا في قبضة البؤس والتخلف والاهمال والاستغلال ، وتعميق الارهاب الذي تلتقي على فرضه اجهزة السلطة مع ازلام الاقطاع السياسي المتداعي .

وفي ظل هذه السياسة نفسها ، تفجر الاقتتال الاهلي في اكثر من مناسبة ، نتيجة محاولات تقييد نشاط المقاومة الفلسطينية — قوة المجابهة الاساسية للعدو الاسرائيلي — وتحجيمها والتمهيد لضربها . وقد خسر الشعبان اللبناني والفلسطيني من جراء هذه الجولات عددا من الضحايا يزيد اضعافا مضاعفة عما خسراه على يد العصابات الصهيونية . وتكبد الاقتصاد اللبناني من الخسائر ما يكفي لتمويل اكبر خطة لتعزيز الدفاع وتطوير التسلح والقوى المقاتلة .

ويعيش لبنان اليوم في اوج تأزم انتمائه العربي ، بعد ان اختلت المعادلة التاريخية التي فرضتها البورجوازية اللبنانية قانونا يحكم صلته بالوضع العربي ، وهي المعادلة القائمة على النهب المجاني لاقتصاديات الاقطار العربية الشقيقة ، مقابل انغلاق سياسي وثقافي شبه كامل ، يقوم على ادارة الظهر لقضايا الوطن العربي الرئيسية باوجهها المختلفة . وقد حملت الاحداث الدامية الاخيرة التعبير الاشد فظاظة عن مخاطر هذا النهج في اعمال القتل والخطف والتنكيل والارهاب التي مارستها العصابات الفاشية بحق العمال والرعايا السوريين والمصريين وسواهم .

وبسبب هذا التدهور المستمر في علاقة لبنان بالاشقاء العرب ، يتكبد الاقتصاد اللبناني افدح الخسائر التي تنعكس على مجمل اوجه الحياة اللبنانية .

واخيرا ، ليس اخرا ، فقد كشفت الاحداث الاخيرة ان هذا النهج الانعزالي لا ينطوي على مجرد التفريط بسيادة لبنان وكرامته الوطنية بل انه — في مؤداه العملي وترجمته الفعلية — يحمل اعادة نظر في كيان لبنان نفسه ووحدة شعبه ، عبر مشاريع بناء دويلة طائفية على بعض لبنان ، تشكل جزيرة معزولة ومعادية وسط المحيط العربي . وكل ذلك في وقت تتزعزع فيه اركان اعتى الدويلات والكيانات العنصرية — الطائفية في العالم اجمع ، وفي مقدمها دولة اسرائيل نفسها .

« ان الانعزالية اللبنانية » باتت الان الخطر الداخلي الرئيسي على كيان لبنان .

تلك هي ابرز اكلاف الاصرار على النهج الانعزالي ، نهج عزل لبنان عن محيطه العربي ، ورفض قرار الانخراط في المعركة العربية المصيرية ضد العدو الاسرائيلي التي هي معركة الدفاع عن سيادة لبنان وكرامته الوطنية . وعلى امتداد السنوات الاخيرة ، اضيف الى ثمن الانعزالية الباهظ افلاس وانهيار جميع الاساليب المعتمدة تهربا من اتخاذ قرار المجابهة الوطنية : من اوهام « الضمانات الدولية » الى دبلوماسية « قوة لبنان في ضعفه » ومشاريع استدعاء البوليس الدولي ، مرورا بهزيمة كافة مشاريع التقييد للوجود الفدائي الفلسطيني وصولا الى جولات التصفية المتعددة .

ثانيا — برنامج المواجهة الوطنية

● في وجه هذا النهج الانعزالي المفلس والباهظ الثمن ، تنتصب الان معارضة شعبية عارمة التفت حول شعار التصدي للعدوان الاسرائيلي والدفاع عن لبنان . وقد نمت وتصلبت المواقف الوطنية للجماهير اللبنانية في خضم احداث مصيرية : مرارة الهزيمة في حزيران ١٩٦٧ ، الالام والتضحيات الناجمة من الاعتداءات اليومية المتكررة على قرى الجنوب الحدودية وعلى المخيمات ، الانهيارات المتتالية لخرافة « الضمانات الدولية » من ضرب مطار بيروت عام ١٩٦٩ الى غارة العاشر من نيسان ١٩٧٣ واستشهاد القادة الفلسطينيين الثلاثة ، مشاهد المعارك المجيدة لحرب تشرين ١٩٧٣ وامتداداتها في حرب الجولان ، تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية ، واكتشاف عقم محاولات اقتلاعها في لبنان ، والمساهمة الجماهيرية اللبنانية المتنامية في التصدي للجولات التصفوية بحقها .

عبر هذه الاحداث ، والعديد العديد غيرها ، صار موقف الدعوة لمجابهة اسرائيل موقف الاكثرية الشعبية في لبنان . وتعمد بالتضحيات وبدم الشهداء ، على الحدود ، وفي المخيمات وفي احياء المدن المنتفضة دفاعا عن المقاومة واصرارا على الدفاع الوطني .

١ — نحو سياسة دفاع وطني جدية

□ ان الحركة الوطنية اللبنانية ، ومنها منظمتنا ، التي قادت هذه النضالات والتي تجسد هذا الموقف الاكثري للشعب اللبناني ، تضع على راس مهامها الوطنية مهمة :

فرض الدفاع الوطني سياسة رسمية للبنان بوصفه القرار السياسي المستجيب لرغبة اكثرية اللبنانيين ، والمعبر عن تحمل هذا البلد لمسؤولياته تجاه المعركة الوطنية العربية ضد العدو الاسرائيلي ، وبوصفه قرار الدفاع عن سيادة لبنان وكرامته الوطنية وحرمة ترابه .

وعلى ضوء هذا القرار وحده ، تكتسب كل مشاريع التسلح والدفاع والدعم المالي والعسكري العربي شرعيتها الوطنية والقومية . فهذه المشاريع كانت ولا تزال تصطدم بالشكوك العربية حول وجهة استخدام المساعدات المالية والعسكرية ومدى استجابتها للخيارات الوطنية العربية . كما كانت ولا تزال تصطدم بالمعارضة الشعبية لطغيان مهام القمع الداخلي على دور المؤسسة العسكرية اللبنانية .

● ان قرار اعتماد سياسة دفاع وطني جدية ، يفترض اولا باول تحديد وجهة استخدام الجيش اللبناني باقصى قدر من الوضوح والحسم ، بصفته قوة دفاع وطنية ضد العدو الخارجي ، والاقلاع نهائيا عن زجه في النزاعات الداخلية كقوة قمع ضد الجماهير الشعبية ونضالاتها المشروعة .

وبناء على هذا الحسم في دور القوات المسلحة اللبنانية يمكن الشروع بالبت الجدي في كافة مشاريع تعزيز قدرة لبنان الدفاعية ، بشريا وماليا وعسكريا .

وبانتظار ذلك الحسم ، فان اوسع الجماهير اللبنانية ستنظر الى كافة مشاريع التسلح و « تعزيز » القوات المسلحة ، و خدمة العلم ، على انها مشاريع مرشحة لترسيخ وتكريس دور المؤسسة العسكرية كاداة قمع داخلية ليس الا .

كما وان الاشقاء العرب سيظلون يعتبرون ، في غياب القرار الحاسم بالدفاع الوطني الجدي ، ان استجداء القروض باسم « دعم صمود الجنوب » وتعزيز الدفاع اللبناني ، ما هي الا وسائل مبتكرة لملء الجيوب ومراكمة الثروات والانتفاع على حساب مآسي جماهير لبنان ، وجماهير جنوبه الصامد بنوع خاص .

٢ — الدعم الكامل للمقاومة الفلسطينية

ان الجماهير الشعبية التي حملت ، ولا تزال ، مطالب الدفاع الوطني والانخراط في المعركة العربية ضد اسرائيل ، احتضنت المقاومة الفلسطينية منذ ايامها الاولى على الارض اللبنانية . ولقد كان نضال المقاومة الفلسطينية في لبنان عاملا اساسيا من عوامل تسارع يقظة الوعي الوطني . فهي تضطلع ليس فقط بالعبء الاكبر من مسؤولية ابقاء ساحة المواجهة مع العدو الاسرائيلي ساخنة ، عربيا ، لكنها ايضا تحملت وتتحمل المسؤولية الاولى في الدفاع عن ارض لبنان وسيادته وكرامته الوطنية . ولقد تجلى ذلك في التجربة الملموسة لاوسع الجماهير اللبنانية ، وجماهير الجنوب بشكل خاص ، وفي اكتشاف اوساط متعددة بان اسرائيل ليست بحاجة الى المبررات في السعي وراء اطماعها ضد لبنان وارضه ومياهه .

ولذا ، فليس مستغربا ان تحظى المقاومة الفلسطينية بمثل هذا الاحتضان الشعبي ، وهذا الاستبسال في الدفاع عنها ، خاصة عندما يتضح ، بشكل متزايد ، ان اعداءها هم في الوقت نفسه اعداء الاكثرية اللبنانية ، اعداء الجماهير الكادحة ، واعداء تقدم لبنان .

ولكن على الرغم من فشل كافة محاولات تقييد نشاط المقاومة الفلسطينية وتحجيمها والتمهيد لضربها وتصفية حقوقها الوطنية — على الساحة اللبنانية — فان السياسة الرسمية الحالية لا تزال ، في احسن الاحوال ، سياسة القبول بالوجود الفلسطيني المقاتل كامر واقع يصعب التخلص منه . وهي ، في اسوا الاحوال ، السياسة التي لا تزال تعلل نفسها باوهام اقتلاع العمل الفدائي ، والاستعانة بالاحتياطي الفاشي للهجوم عليه ، في لحظات الحرج من الهجوم الرسمي السافر ، لاسباب داخلية وعربية مختلفة .

تعتبر منظمتنا ان النضال اللبناني — الفلسطيني المشترك ، الممهور بالدم الموحد ، هو من الصفحات المشرقة في التاريخ الوطني لهذا البلد . وترى ان التكملة العملية لانتصار قرار الدفاع الوطني هي في مواصلة النضال لفرض تطويع الموقف الرسمي اللبناني للاستجابة لحالة الاحتضان الشعبي النامية للمقاومة الفلسطينية .

وذلك من خلال قيام تعاون ايجابي معها ، يضمن تكامل المهام القتالية والدفاعية بين القوات اللبنانية وبينها ، ويؤمن لها تعزيز وجودها القتالي واقصى قدر ممكن من حرية الحركة على امتداد حدود المواجهة الجنوبية مع اسرائيل .

ان نضال الحركة الوطنية في سبيل فرض دعم المقاومة الفلسطينية موقفا رسميا للبنان هو مهمة بارزة من مهامها الوطنية .

٣ — تعزيز المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة في تنظيم جبهوي متحد

على الرغم من فداحة الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية ، ومن سياسة التخاذل الرسمية ، فقد عبرت جماهيرنا اللبنانية — وخاصة في الجنوب — عن اصرارها على مقاومة العدو الاسرائيلي والدفاع عن ارضها وسيادة وطنها ، منذ اللحظات الاولى بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . وجماهيرنا تكمل بذلك تراثها الوطني العريق ضد الغزو والعدوان ، ومن صفحاته المشرقة انخراطها في مقاومة العدو الصهيوني منذ بداية استيطانه العنصري على ارض فلسطين .

وتحقيقا لارادة التصدي هذه ، صمدت جماهير الجنوب في وجه ابشع واشرس الاعتداءات ، وتحملت اقصى التضحيات في الارواح والممتلكات وموارد العيش ، كما تحملت سياسة الانتقام والارهاب التي تمارسها السلطة وازلام الاقطاع السياسي . وقد تغذت ارادة التصدي هذه من روافد المعارك الاجتماعية الكبيرة التي خاضها اهل الجنوب ضد الاهمال الرسمي والاستغلال المضاعف والعسف الاقطاعي والسلطوي (وابرز محطاتها انتفاضة مزارعي التبغ في النبطية وانتفاضة صيدا الاخيرة) .

وقد نما هذا المد متصاعدا . ففي صفوف المقاومة الفلسطينية ، تصدى شباب الجنوب وباقي مناطق لبنان للعدو الاسرائيلي الذي يعتدي على ارضهم وابناء وطنهم . وقد تتوج هذا المد ، بعد سنوات طويلة من الصمود والتضحية والمقاومة ، بانبثاق مبادرات المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للعدو الاسرائيلي في مساهمة اهالي كفر شوبا في الدفاع عن قريتهم ، وفي تصدي اهالي الطيبة للغارة الاسرائيلية على قريتهم ، واخيرا في معركة كفر كلا التي تكبدت فيها قوة اسرائيلية تزيد عن ٢٠٠ جندي افدح الخسائر على يد قبضة من اهالي البلدة بقيادة « الحرس الشعبي » وسائر القوى التقدمية والوطنية .

ان منظمتنا التي ساهمت جنبا الى جنب مع سائر القوى الوطنية والتقدمية ومع المقاومة الفلسطينية في كافة هذه النضالات وفي انضاج شروط انطلاقة المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة — ترى ان الحاجة باتت ملحة للاضطلاع بالمهام التالية على هذا الصعيد :

● تنمية وتنظيم بوادر المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للدفاع عن لبنان ضد العدو الاسرائيلي .

وترى منظمتنا ان الشكل الانسب لاطلاق وحشد كافة القوى المستعدة لاداء هذه المهمة هو بقيام **التنظيم الجبهوي المتحد للمقاومة الشعبية المسلحة** الذي يفتح صفوفه امام كافة القوى الوطنية والتقدمية ، على اختلاف اتجاهاتها ، وامام جميع الوطنيين والشرفاء بشرط واحد فقط هو الاستعداد لحمل السلاح ضد العدو الاسرائيلي والدفاع عن لبنان والمقاومة الفلسطينية . ومنظمتنا ، اذ تكرر استجابتها للاصوات التي ارتفعت داعية لوحدة القوى المناضلة للدفاع عن الجنوب ولبنان ، تؤكد استعدادها العملي لوضع قواها وامكانياتها في خدمة هذا الجهد .

● اذا كانت هذه المقاومة اللبنانية المسلحة لم تستأذن احدا في انطلاقتها ، فان تنظيم وتدعيم مسيرتها ، يتطلب النضال الجماهيري — على امتداد لبنان كله — من اجل انتزاع **حق وشرعية حمل اهالي الجنوب للسلاح دفاعا عن ارضهم واهلهم وممتلكاتهم وسيادة وطنهم .**

وان منظمتنا — منظمة العمل الشيوعي في لبنان — توجه الدعوة للشعب اللبناني كله ، لمؤازرة اهالي الجنوب في هذه المهمة التي يجري تنفيذها في مواجهة عدو متفوق وحماية ظهرهم من كافة القوى المعادية .

ان تنظيم انطلاقة المقاومة الشعبية اللبنانية ضد العدو الاسرائيلي يفترض بالدرجة الاولى تضافر كل الجهود لانتزاع الاعتراف الرسمي

بحق اهالي القرى الحدودية في حمل السلاح .

● ان التنفيذ العاجل للحد الادنى من مطالب اهل الجنوب عامل اساسي من عوامل صمود لبنان في وجه العدوان الاسرائيلي المستمر والاطماع الصهيونية ، ووجه هام من اوجه اية سياسة دفاع وطني جدية .

تناضل منظمتنا ، مع سائر القوى الوطنية والتقدمية ، في سبيل فرض سياسة جديدة تجاه جنوب لبنان وقضاياه المختلفة ، بتطبيق المشاريع الانمائية الاساسية — وفي مقدمتها مشروع الليطاني — وتحقيق مطالب مزارعي التبغ ، والتصدي لابرز مظاهر التخلف والحرمان في مجالات التعليم والطبابة ، وبتوفير مقومات الصمود المباشرة كقيام هيئة شعبية — رسمية مشتركة للاشراف على الاضرار ودفع التعويضات ، وبناء التحصينات والملاجيء .. واخيرا ، ليس اخرا ، الغاء حالة الطوارىء المفروضة على الجنوب ووضع حد لاعمال الارهاب والقمع والاستفزاز التي يمارسها عملاء الاقطاع والدولة على اهالي الجنوب واطلاق الحريات الديمقراطية الاساسية فيه .

هذه هي ابرز المهام التي تمليها القضية الوطنية اللبنانية في الظرف الراهن ، وهي قبل كل شيء مهام للنضال الجماهيري الطويل النفس ، يجب ان يوظف كل نمو في قوة الحركة الشعبية ، وكل مكسب نحققه في اي مجال من مجالات نضالها الاسراع في تنفيذ هذه المهام ، في سبيل حماية ارض لبنان وسيادته ، ودفع قضيته الوطنية نحو الانتصار .

القضية الاجتماعية ومشكلات التطور الرأسمالي

اولا — اعباء الازمة الاقتصادية — الاجتماعية

خلال السنوات القليلة الماضية ، احتدمت ازمة نظام الاقتصاد الحر ، الذي بات فريدا في تخلفه ، وفي الكلفة الباهظة التي يفرضها على المحكومين بقوانينه بين مختلف الانظمة الراسمالية في العالم .

وبلغت هذه الازمة ذروات لم تبلغها من قبل كان من ابرز معالمها : تعمق تبعية الاقتصاد اللبناني للسوق الامبريالية وعلى الاخص نمو سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على فروع اساسية منه — تحكمها بالنسبة الاكبر من ودائع المصارف ، الانتقال الى السيطرة الكثيفة على الصناعات وانشاء الصناعات الموازية والمنافسة للصناعات المحلية ، الخ .. — وما يؤدي اليه من اقتطاع رؤوس الاموال هذه لحصة متزايدة من الارباح والثروة الاهلية . استفحال الصفة الفوضوية واحادية الجانب الطاغية على النظام الراسمالي اللبناني وتركز التكتلات الاحتكارية فيه ، والاستمرار في ضرب القطاعات الانتاجية في المدينة والريف وهجر نموها .

وفي مواجهة هذه الازمة ، واصلت البرجوازية وعلى الاخص جناحها المالي — التجاري المهيمن سياستها التقليدية في السعي الى الربح الاقصى وباسرع وقت ممكن ، كما واصلت سياسة التعنت والاصرار على تحميل الجماهير اللبنانية كل الاعباء الناجمة عن هذه الازمة .

وابرز هذه الاعباء : الارتفاع الخطير في اكلاف المعيشة على كافة المستويات وما ينجم عنه بالضرورة ، من تدهور سريع في مستوى معيشة اكثرية اللبنانيين . وتقلص مجالات العمل ، مما يدفع بزهرة الشباب اللبناني الى البطالة المديدة ، او الى الهجرة بالالاف سنويا . واشتداد الضغوط على القطاعات الانتاجية ، التي لم تعد تقتصر على لجم نموها ، وانما باتت تشكل سبب الخراب بالنسبة للعديد منها ، وعلى الاخص للانتاج المتوسط والصغير الزراعي والصناعي . وقد تحملت الطبقة العاملة والفلاحون وسائر الكادحين والكسبة ، افدح اعباء الازمة الاقتصادية ، على الاخص من خلال الانخفاض المروع في القيمة الفعلية لاجورهم ، والصرف الكيفي ، والحرمان من التقديمات الضرورية واشتداد وتائر الاستغلال المختلفة .

ونتيجة ذلك ، اشتد التمايز الاجتماعي بروزا ، فتقلصت الاقلية الميسورة ، فيما تدهورت ، ولا زالت تتدهور ، الاوضاع المعيشية للاكثرية المحرومة ، شاملة اوساطا واسعة من الفئات المتوسطة . واتسعت الهوة اكثر فاكثر بين بقع الازدهار في بعض انحاء العاصمة وجبل لبنان وبين القسم الاكبر من لبنان . وانفجرت صراعات اجتماعية لم يعرف لبنان مثيلا لها من قبل ، من حيث حدتها واتساعها وتحريكها لاعمق اعماق الجماهير اللبنانية .

فمنذ معركة الضمان الصحي عام ١٩٧١ حتى الان ، انفجرت عشرات المعارك ، التي عبرت خلالها اكثرية اللبنانيين عمالا وفلاحين وكسبة وطلبة ونساء ومثقفين ، عن رفضها الاستمرار في تحمل اعباء هذا النظام الاقتصادي ، بنتائجه المدمرة على كافة نواحي حياتهم . وقد بلغت هذه المعارك — التي تلعب فيها الطبقة العاملة دورا قياديا متناميا — ذروتها في الاضرابات العمالية العامة ، وما رافقها من اضرابات شعبية شاملة ، التفت خلالها اوسع الجماهير الشعبية حول الطبقة العاملة وبرنامجها المطلبي . وعلى الرغم من المكاسب المهمة التي حققتها هذه النضالات ، وفي مقدمتها انتزاع تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل ، فان سياسة التمييع والابتزاز والتهويل التي اعتمدتها البرجوازية — بعد هدوء العاصفة — لا زالت تهدد العديد من هذه المكاسب بالضياع .

واذا كانت البرجوازية — وخاصة الجناح المسيطر عليها — قد سلكت نهجا يرفض دفع اي جزء من كلفة صلتها بالوضع العربي ، ومن كلفة المشكلات والاعباء الاجتماعية الناجمة عن تطور وتازم نظامها الاقتصادي ، فان هذا النهج بات ، موضوعيا ، اكثر استحالة بعد الاحداث الاخيرة . ذلك ان اعباء الانفجارات العنيفة المتولدة عن التركيب المشوه والوحيد الجانب والتابع للاقتصاد الراسمالي اللبناني ونتائج تازم صلة لبنان بالوضع العربي ، ونتائج الصراعات الطبقية المحتدمة ، وعلى الاخص الخسائر والاضرار الناجمة عن المجابهات الاخيرة ، ان هذه الاعباء والنتائج كلها لا تطال البورجوازية وحسب ولكنها تضعها ايضا امام خيار حاسم . فاما الاستمرار في نهج التعنت والمغامرة بمجمل مصالحها ، واما التكيف — الجزئي بالضرورة — مع ضغوط قوى اجتماعية وسياسية — في مقدمتها الطبقة العاملة — ترفض الاستمرار في الوضع الراهن . ومما لا شك فيه ان هذا الخيار ، وصراع القوى التي يفرضه ، يضع البرجوازية اللبنانية امام طور جديد من حيث تازم التوازنات داخلها وتفاوت المصالح والاضرار بين اجنحتها المختلفة ، في صلتها بالوضع العربي وبالسوق والاوضاع الداخلية .

ان هذا التطور الكبير في الصراع الاجتماعي في لبنان ، والتازم في اوضاع البرجوازية نفسها لغير صالح النهج التقليدي الذي اعتمدته حتى الان في الرد على القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها اوسع الجماهير ، يفسحان المجال واسعا لدفع النضال الاجتماعي الى مستوى اكثر ايجابية وتقدما .

ثانيا — البرنامج المطلبي للحركة الشعبية

ان برنامج التغيير المرحلي الممكن والمطلوب ، على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي ، لا يلخص فقط المطالب الرئيسية للحركة الشعبية في هذا المجال وانما يقدم ايضا الحلول المرحلية الاجدى لمعالجة مجمل اوضاع الاقتصاد اللبناني وتركيبه لما فيه مصلحة تطوره . لذا ينبغي التشديد هنا على النقاط البرنامجية التالية :

١ — الدفع باتجاه تطور اقتصادي وطني مستقل ومتوازن ، يرتكز اكثر فاكثر على قاعدة انتاجية صلبة .

٢ — تصفية بقايا العلاقات الاقطاعية في الريف . واستكمال بناء القاعدة التحتية للزراعة (من مياه وشبكات ري وسدود وطرقات زراعية) واستصلاح الاراضي ، والغاء احتكار كبار المزارعين لخدمات «المشروع الاخضر» . وتوسيع التسليف الزراعي ووضعه في خدمة الفلاحين وصغار المزارعين . وتسلم الدولة اهم المرافق الزراعية — الصناعية كشركة الريجي ومصنع السكر ، وتنمية الصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية .

وخفض كلفة الانتاج الزراعي بتخفيض ايجار الارض واسعار البذار والادوية والادوات والاسمدة الزراعية والتمهيد لتولي الدولة استيراد وتوزيع هذه المواد الاساسية . ثم تشجيع قيام التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية ، وتقليص الوسطاء بين المنتج الزراعي والمستهلكين .

٣ — اصلاح النظام الضريبي الذي يقوم حاليا على تحميل الكادحين وذوي الدخل المحدود عبء تمويل الموازنة ، بواسطة اتكاله الرئيسي على الضرائب غير المباشرة بينما يتهرب كبار الراسماليين ، من دفع الضرائب المباشرة مستفيدين من كل الثغرات في التشريعات الضرائبية ، ومن ضعف اجهزة الجباية والمراقبة ، ومن تواطؤ اجهزة الدولة المختلفة وفسادها . ان الاصلاح المطلوب في هذا المجال يقضي باعتماد نظام ضريبي جديد يرتكز الى :

● الضريبة التصاعدية على الدخل الموحد

● فرض الضرائب على الريع العقاري وعلى « الخلو » التجاري ، وما شابه .

● تعزيز اجهزة الرقابة والجباية الضريبية وتشديد العقوبات بالنسبة للمخالفات والتجاوزات

٤ — اتخاذ الاجراءات الحاسمة لتحديد الاسعار وتقييد الارباح التجارية الفاحشة التي يجنيها كبار الاحتكاريين ، وتولي الدولة استيراد وتوزيع المواد الغذائية الاساسية والادوية والغاء احتكار التمثيل التجاري .

فقد اثبتت التجارب الطويلة ان كل المحاولات المعلنة للحد من الغلاء وارتفاع اكلاف المعيشة عديمة الجدوى بمعزل عن هذه الاجراءات الاولية والاساسية . وتسهيلا لتنفيذ هذه الاجراءات ، لا بد من تنمية وتدعيم الاجهزة الادارية المكلفة بمراقبة الاسعار ومكافحة التلاعب والتخزين وانشاء محاكم خاصة للبت السريع بالمخالفات . كما لا بد من استكمال انشاء المجلس الوطني للاسعار وتوسيع صلاحياته وزيادة نسبة تمثيل العمال والمستهلكين فيه .

٥ — اقرار السلم المتحرك للاجور المواكب لحركة الاسعار بوصفه الاجراء الوحيد القادر على منع تدهور الاجور الفعلية للعمال والمستخدمين بفعل الارتفاع في الاسعار واكلاف المعيشة الضرورية الاخرى (السكن ، الخدمات الصحية والتربوية وغيرها) .

ولا بد ، لاعطاء هذا الاجراء كامل فاعليته من ضمان حق الثبات في العمل باستكمال تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل وتامين دفع الحد الادنى للاجور والتقيد بالحد الادنى لساعات العمل وتطبيق التشريعات العمالية بالنسبة لجميع العاملين ، وعلى الاخص بالنسبة للعمال الزراعيين . وتحقيق مطلب «الاجر المتساوي للعمل المتساوي» بالنسبة للنساء . والتصدي لرفع وتائر العمل كيفيا وكافة اشكال التحايل التي يعتمدها ارباب العمل من اجل تخفيض الاجور الفعلية للعمال والمستخدمين . وتحسين شروط العمل .

٦ — تعميم وتوسيع التقديمات والضمانات الاجتماعية والصحية لتشمل جميع العاملين (بمن فيهم الفلاحون والصيادون والعمال الزراعيون ..) ، وتخفيض الايجارات . وتعميم التعليم الرسمي وخفض اسعار الكتاب المدرسي وتوحيده . نحو تحقيق ديمقراطية التعليم ووطنيته **واستخدام اموال صندوق الضمان الاجتماعي** التي هي « اجور مؤجلة » عائدة للطبقة العاملة والمستخدمين لتمويل المشاريع الاجتماعية التي تعود بالفائدة على المضمونين وعلى الاخص مشاريع الاسكان الشعبي . والاستيراد او التوزيع المباشر للادوية .

٧ — صيانة وتطوير الحريات النقابية

بالاعتراف بحق التنظيم النقابي للعمال الزراعيين والفلاحين وموظفي الدولة . واعتماد هيكلية ديمقراطية جديدة لتنظيم الحركة النقابية ، تضع حدا لسياسة التجزئة وشق صفوف الطبقة العاملة ، وتقوم على اساس مبدأ « النقابة الواحدة للمهنة الواحدة » ، وبناء اللجان النقابية على مستوى المصنع ووحدة العمل ، وتشجيع نشوء الاتحادات المهنية القطاعية ، وتنشيط عمل مجالس المندوبين والجمعيات العمومية داخل النقابات .

أزمة النظام السياسي والتغيير الديمقراطي المرحلي

ان الحاجات الوطنية والاجتماعية النامية ، المعبرة عن تازم القضية الوطنية والاجتماعية في هذه المرحلة من تطور لبنان ، والتي باتت تحملها قوى اجتماعية وسياسية مناضلة ومتطلبة في طالبتها ، اخذت في الاونة الاخيرة — تصطدم اكثر فاكثر بجدار النظام السياسي القائم كاشفة من ناحية السمات الرئيسية لتركيبه المتخلف ، مسلطة الضوء من ناحية ثانية على ازمته العميقة التي بلغت اخيرا طورها الانفجاري ، وناقلة من ناحية ثالثة قضية التغيير الديمقراطي المطلوب في تركيب نظامنا السياسي الى صعيد اكثر الحاحا واقرب امدا .

اولا — التركيب الطائفي شبه الاقطاعي للنظام السياسي اللبناني

لقد شددت منظمتنا في خطها السياسي دائما على الحقيقة القائلة بانه اذا كان التطور الاقتصادي للبنان المعاصر قد ادى الى سيادة العلاقات الراسمالية اقتصاديا داخل المجتمع اللبناني ، فان العلاقات السياسية التي شكلت اطار هذا النمو الراسمالي ظلت محكومة بتركيبات موروثة عن مرحلة ما قبل الراسمالية متكيفة الى هذا الحد او ذاك مع نتائج وحاجات التطور الراسمالي . لقد كنا نؤكد على الدوام ان النظام السياسي للبرجوازية اللبنانية ليس نظاما ديمقراطيا برجوازيا انما هو في حقيقته نظام شبه اقطاعي يجعل من الطائفية السياسية المحور الرئيسي لمجمل البناء الفوقي للمجتمع . ولم يكن تشديدنا على هذه الحقيقة من قبيل التزام الدقة النظرية فحسب ، بل كانت له اهميته الفائقة لصياغة الاستنتاجات البرنامجية ضمن رؤية صحيحة لتطور المجتمع اللبناني في مجراه الملموس . ذلك انه على قاعدة هذا التحديد لسمات البنية السياسية اللبنانية بما هي بنية طائفية شبه اقطاعية تؤطر نموا راسماليا لا بد ان يولد في النهاية حاجات ومعضلات تتخطاها ويطلق قوى اجتماعية تفيض عنها . على قاعدة هذا التحديد وحده تكتسب قضية الديمقراطية في لبنان ابعادها الحقيقية وتصبح مطروحة برنامجيا على صعيدها التاريخي الصحيح بما هي اولا وفي الاساس قضية تجاوز التركيب الطائفي شبه الاقطاعي للنظام السياسي اللبناني .

١ — الطائفية السياسية : البناء الفوقي للمجتمع الراسمالي

ان نظام الطائفية السياسية — الذي يحدد الحياة السياسية اللبنانية — هو قبل كل شيء الامتداد التاريخي للتنظيمات والتقسيمات والمؤسسات وقواعد التمثيل السياسية . وما يرتبط بها من قوانين وايديولوجية . التي كانت سائدة في العهد الاقطاعي . والتي جرى تطويعها لتشكل الاطار السياسي والقانوني والفكري لنمو شبكة العلاقات الراسمالية التي باتت الآن نمط الانتاج المهيمن على المجتمع اللبناني .

وهو يرتكز الى الاسس التالية :

□ الانعزالية السياسية والثقافية ، بوصفها القانون العام الذي يحكم صلة لبنان بالوطن العربي .

□ قواعد للتمثيل السياسي تحول الطوائف ، وضمنها العشائر والعائلات ، الى مؤسسات سياسية ، تتوازع التمثيل السياسي ضمن دوائر انتخابية اقرب ما تكون الى تقسيمات لبنان الاقطاعي القديم .

□ توازع مراكز السلطة السياسية والادارية حسب النسب العددية (المفترضة ، لا الاحصائية) لكل طائفة من العدد الاجمالي للسكان .

□ تكريس هذه القواعد الاساسية للحياة السياسية في جملة من المواثيق والقوانين وفي الايديولوجية والثقافة السائدتين في المجتمع اللبناني .

لكن نظام الطائفية السياسية هذا — الذي يشكل التعبير السياسي عن سيادة العلاقات الاجتماعية شبه الاقطاعية — قد اكتسب وظيفة جديدة ، ذات طابع راسمالي ، هي وظيفة حماية وتأمين استمرار وتجديد سيطرة البورجوازية المالية التجارية على الاقتصاد ، ومن خلاله على مختلف نواحي الحياة اللبنانية . فهذه الطبقة — التي تلعب دور الوسيط بين السوق الغربية والداخل العربي والمرتكزة الى نظام « الاقتصاد الحر » التابع والمشوه والوحيد الجانب — كانت الطبقة الحاضرة تاريخيا وراء هذا النظام السياسي والمستفيدة من استمراره .

من هنا يمكن القول ان الطائفية السياسية هي البناء الفوقي السياسي والقانوني والايديولوجي للمجتمع الراسمالي اللبناني الخاضع للسيطرة الاقتصادية البرجوازية .

ولقد اكدت منظمتنا في خطها السياسي دائما على ان الطائفية في لبنان هي نظام من الامتيازات المادية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) تحميها وتتحكم بها امتيازات ومواقع استئثار ضمن السلطة السياسية ، وهي ، بهذا المعنى ، ليست « علة في النفوس » او « في النصوص » ، ولا هي مجرد عصبية دينية او اداة تضليل ايديولوجي وحسب . بل هي مجموع العلاقات والمؤسسات والقوانين التي تتحكم بالحياة السياسية والفكرية اللبنانية . ولما كانت تستند على الانشطار العمودي للمجتمع اللبناني — اي انها تتغذى من بقايا التشكيلات العائلية وشبه الاقطاعية (قبل الراسمالية) — فان الطائفية تؤثر بدورها في التركيبة الطبقية الناجمة عن سيطرة العلاقات والتشكيلات الاجتماعية الراسمالية .

في ظل سيادة الطائفية السياسية على المجتمع اللبناني الحديث — اي في ظل التكريس السياسي والقانوني والايديولوجي للانشطارات العمودية فيه — تحولت الطوائف ليس فقط الى مؤسسات سياسية بل وايضا الى قنوات لتوزيع الدخل الاهلي والثروة الوطنية .

ولهذا نقول ان نظام الطائفية السياسية — بما هو هذا البناء الفوقي للمجتمع الراسمالي — يحمي الامتيازات المادية ، اي يسيطر على سلطة التوزيع واعادة التوزيع الطبقية للدخل الاهلي والثروة الوطنية ، ولكنه ايضا يتحكم بسلطة توزيعها على اساس طائفي (الطوائف كقنوات لتوزيع الدخل الاهلي والثروة الوطنية) .

وهكذا ، فالطائفية السياسية تحافظ على الامتيازات المادية داخل الطبقة المسيطرة اقتصاديا (البرجوازية) ، والفريق السياسي الحاكم اسميا ولكنها توزع هذه الامتيازات **بطريقة متفاوتة** بين ابناء تلك الطبقة وهذا الفريق على قاعدة من التمييز الطائفي فيما بينهم .

ومن جهة اخرى . فاذا كانت الطائفية السياسية ، بما هي النظام السياسي للسيطرة البرجوازية ، تكرس « **الحرمان** » بين افراد الشعب عموما ، فانها ، في الوقت نفسه ، « توزع » هذا الحرمان بطريقة متفاوتة بين افراد الشعب ، على قاعدة من التمييز الطائفي فيما بينهم .

ولهذا « التفاوت في توزيع الحرمان » — او هذا « الحرمان المتفاوت » — بين ابناء الشعب ، على قاعدة التمييز الطائفي بينهم ، مظاهر واضحة ومحددة ، يمكن ايجازها بما يلي :

□ التفاوت في النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين المناطق اللبنانية وتحديدا بين القسم الاكبر من بيروت والجبل من جهة (حيث تتركز اكثرية طائفية معينة) وبين باقي المناطق من جهة ثانية (حيث تتركز اكثرية طائفية مختلفة) . وهو قاعدة التفاوت في مستويات المعيشة ، والحالة الاجتماعية ، وتوافر الخدمات والامكانات الصحية والتعليمية وما شابه ، بين ابناء الشعب اللبناني .

□ التمييز في حقوق المواطنية وفي الحقوق السياسية .

ابتداء من الحرمان من الجنسية لاسباب طائفية ، وانتهاء بالتمييز السياسي بين المواطنين على اساس طائفي (يقوم على قاعدة الاكثرية والاقلية الطائفية المفترضة ، لا الاحصائية) بكل ما ينجم عنه من استئثار اعتباطي بمواقع السلطة ، ومن انعدام التكافؤ في فرص العمل والتوظيف والترقي بين المواطنين .

□ التمييز في فرص العمل والترقي

وهو يستند الى تركز الامكانيات التعليمية والثقافية — تاريخيا — في مناطق معينة ، بفعل النشاط المبكر للارساليات (غير المفصول بتاتا عن غرض الاستعمار في ايجاد ركيزة لسيطرته من ابناء طوائف معينة) . كما يستند الى النظام التربوي نفسه (بتوزع خدماته ومدارسه غير المتكافيء بين المناطق ، و « المصالح » التي تضعها على اللغة الاجنبية والطابع الارسالي — الطائفي لبعض الجامعات ودورها التاريخي المميز في انتاج الكوادر العليا والمتوسطة للادارة) .

وينعكس هذا كله على شكل فرص غير متكافئة في تحصيل العلم اصلا ، وفي نوعيته .

يضاف الى هذا كله ارتباط فئات طائفية معينة ، منذوقت مبكر ، بالفروع الرائدة والغالبة في الاقتصاد .

وبناء على هذه العوامل مجتمعة ينمو التفاوت الطائفي في فرص الحصول على العمل ، وفي نوعيته ؛ وامكانات الترقي فيه في العدد الاكبر من وظائف القطاع العام والخاص وفي التدريس والمهن الحرة. ويتكرس هذا الاتجاه نفسه عبر « الحواجز الطائفية » المباشرة ، اي الحواجز القائمة على التوزيع الطائفي المتفاوت للوظائف في مؤسسات الدولة المختلفة .

وهكذا ، فاذا كانت هناك حصة اكبر من الامتيازات المادية محصورة بيد جناح طائفي معين من الطبقة المسيطرة — في قمة الهرم الاجتماعي — واذا كان هناك توزيع لبعض فضلات الامتيازات على فئة طائفية معينة من المحرومين — في قاعدة الهرم الاجتماعي — فذلك كله خدمة للغرض اياه : غرض حماية الامتيازات المادية العائدة للبرجوازية كلها (باجنحتها الطائفية المختلفة) عبر ايجاد كتلة من هذه البرجوازية تدافع عن استئثارها بالامتيازات المادية على انه دفاع عن وجودها الطائفي نفسه. ومن جهة اخرى ، فان لتوزيع بعض فضلات الامتيازات على اوساط طائفية معينة ، في اسفل الهرم الاجتماعي ، وظيفة محددة ايضا : هي وظيفة تنمية وترسيخ قاعدة شعبية تدافع عن السيطرة الطبقية للبرجوازية على انه دفاع ايضا عن « امتيازاتها » الطائفية هي وعن وجودها الطائفي نفسه .

وهكذا نرى كيف ان استنجاد البرجوازية بالبنيةالسياسية والقانونية والايديولوجية شبه الاقطاعية والطائفية كبنيةفوقية لحكمها ، انما جاء يخدم حماية وتجديد سيطرة هذهالبرجوازية باشكال « مميزة » ابرزها :

□ الانعزالية السياسية والثقافية — كسمة بارزة تحكم صلة النظام اللبناني بالوطن العربي — وهي تشكل قبل كل شيء ، عملية تحصين للبرجوازية اللبنانية ، وتكريس لسيطرتها على السوق الداخلية والبلد ، وحماية لها من خطر الابتلاع على يد طبقات برجوازية عربية اقوى ، وتابيد لدورها الاقتصادي المتميز في الاقتصاديات العربية .

□ تؤمن الطائفية السياسية اللحمة الطائفية في وجه الصراعات الاجتماعية . وتسخر جمهورا شعبيا لبنانيا للدفاع عن الحكم البرجوازي على انه دفاع عن الوجود الطائفي و « الوضع الخاص » لهذا الجمهور .

□ واخيرا ، ليس اخرا ، فان « الامن الطائفي » الذي يقوم على لعبة التوازنات الدقيقة بين مختلف الممثلين السياسيين للطوائف اللبنانية — شكل افضل اطار قانوني وسياسي لنمو وتوطد سيطرة برجوازية ترتكز الى الفوضى الاقتصادية الكاملة ، والى قوانين « الاقتصاد الحر » ، والعمليات الوسيطة الخارجية ، وجشع الربح السريع باية طريقة وباسرع وقت مع رفض دفع اية كلفة اجتماعية لقاء كل ذلك .

فكان شلل المؤسسات التشريعية و غياب الدولة بفعل التوازنات الطائفية السياسية وانقسام البلد الى دويلات شبه مستقلة ، المناخ الامثل لنمو مثل هذه البرجوازية ، بعيدا عن اي تشريع ، واية رقابة ، واي تدخل للدولة في شؤون « اقتصادها » .

٢ — الاقطاع السياسي : وكيل البرجوازية في السلطة

الاقطاع السياسي هو الوكيل السياسي للبرجوازية لما يؤمن لها من توظيف لاجهزة الدولة والتشريع والادارة في خدمتها وضمن الحدود التي تؤمن لها مصالحها ولما يضمن من قاعدة شعبية لحكمها عبر توزيع « فضلات الامتيازات » ، وعبر تغذية اللحمة الطائفية التي تحرك هذه القاعدة الشعبية دفاعا عن السيطرة البرجوازية .

والاقطاع السياسي ، في تركيبه الداخلي ، هو التجسيد التاريخي للطائفية السياسية المعبر عن الامتزاج بين تقسيم لبنان الطائفي وبين تقسيمه الى قطاعات وعشائر . ويتكون هذا الفريق الحاكم ، على العموم ، من ابناء الاسر الاقطاعية والادارية والمالكة للعقارات التي توارثت الاقطاعات والحكم على امتداد القرنين الاخيرين بوجه خاص . وهو فريق فقد ، على العموم ، القاعدة الاقتصادية التقليدية التي كانت تمده بسلطته السياسية — وعلى الاخص ملكية الارض — لكنه استمر في السيطرة على مقاليد السلطة السياسية بفعل عوامل متعددة ابرزها :

١ — التوافق بين استمراره في الحكم وبين متطلبات نمو الراسمالية المالية — التجارية — الخدماتية و« اقتصادها الحر » .

هذه الراسمالية التي تكونت في احشاء الانتداب واستكملت سيطرتها الاقتصادية ابان العهدين الاستقلاليين ، الاول والثاني (بحيث يمكن القول ان التوافق بين حاجات هذه الراسمالية وبين الدور الذي يلعبه الاقطاع السياسي ، كان كاملا حتى اواسط الستينات) .

٢ — اشكال التكيف المختلفة لبعض اطراف الاقطاع السياسي مع العلاقات الراسمالية الجديدة

وابرزها انخراطه في بعض الفعاليات الاقتصادية الراسمالية او الوكيلة للمصالح الراسمالية (كالمحاماة مثلا) . لكن عملية « تبرجز الاقطاع السياسي » هذه تبقى بطيئة جدا ، ويبقى الطابع الغالب عليها هو طابع انتفاع الاقطاع السياسي على حساب البرجوازية .

٣ — دور النظام الطائفي نفسه، بمؤسساته وقوانينه ، في تجديد سيطرة الاقطاع السياسي

وتامين تجديد الولاء له من قبل جمهوره الانتخابي . ومن ابرز العوامل هنا ، العامل الايديولوجي (العصبية الطائفية) الذي يتحول الى قوة مادية بالغة الاهمية لما تفرضه من تماسك ولحمة على الطوائف المختلفة .

في العدد القادم :
القسم الثاني والاخير
من التقرير السياسي

خطوة ـ خطوة على جبهة «الأوبك»

استكمالاً لنزع سلاح النفط السعودية تسعى لتجميد الأسعار !.

الدور الاميركي على الجبهتين السياسية والنفطية بتوسيط القيادة الساداتية على الجبهة السياسية ، والسعودية على الجبهة النفطية ، تترافق حلقاته وتتفاعل بشكل مترابط ومتكامل . ذلك لان مرتكزات الاستراتيجية الاميركية في المنطقة تقوم على انجاز الهدفين المتداخلين في آن معا . وهما : فرض تسوية اميركية — اسرائيلية للصراع العربي الاسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية من جهة ، و « تسوية نفطية » تحقق الهيمنة الاميركية الكاملة على الثروة النفطية العربية.

ومع تقدم الخطوات الاميركية على الجبهة المصرية في سيناء ، ومع بوادر التجاسر على تدنيس الارض العربية المصرية بالوجود العسكري الاميركي، بعد الاقتصادي والسياسي والثقافي، تدب خطوات كيسنجر على الجبهة النفطية في احذية سعودية . والخطوات على جبهة النفط، تستهدف محاصرة الانظمة الوطنية المناهضة للامبريالية ، وكسر وحدة الاوبك ، واقتحامها .

الخطوات السعودية — الاميركية الجديدة

في ١٥ آب الجاري ، اعلن وزير البترول والثروة المعدنية السعودي ، وقبل ايام فقط من انتهاء الفترة التي حددتها الاوبيك للنظر في الاسعار وتعديلها ، اعلن ، محاور السياسة السعودية النفطية التي تستجيب بشكل كامل لعناصر السياسة الاميركية كما اعلنها كيسنجر مرارا . وهي تتلخص في العمل على :

— «الابقاء على اسعار النفط مجمدة ، والتصدي للبلدان التي تدعو الى رفع الاسعار بنسبة ٣٥ بالمئة » والادعاء بان :

— « تدمير المستهلكين لا يحتاج الا الى تخفيض الانتاج » وتخويف البلدان المنتجة بالزعم بان :

— « تدمير بلدان الاوبيك لا يحتاج الا لانتاج ما هو اقل من المعدل الحالي » .

ويخلص الوزير السعودي، الحريص على الاقتصاد الراسمالي اكثر من حرصه على ثروات بلده ، يخلص الى القول :

— « بان الدول التي تريد رفع الاسعار لا تهتم بضرورة عدم انهيار الاقتصاد العالمي (الراسمالي) » .

وبوقاحة بالغة يؤكد في تصريحاته الاستعداد للعمل على تنفيذ السياسة السعودية،والتهديد باحباط اية معارضة وطنية ، اواقتصادية متعارضة نسبيا مع السياسة الاميركية ، عن طريق التلويح : « بان السعودية يمكن ان تضاعف انتاجها اربع مرات مما هو عليه [من ٢ مليون الى ١١ مليون برميل يوميا] اي تعويض اي تخفيض واحباط اية محاولة لرفع الاسعار . ولم ينس ان يربط مطالبته بالابقاء على تجميد الاسعار ، بمناشدة باهتة لفظية زائفة ، « لكي تخفض البلدان الصناعية سعر ما تصدره من بضائع » .

من الواضح أن هذه السياسة ليست جديدة بل هي حلقة في سلسلة الخطوات السعودية التي تستجيب لمتطلبات السياسة الاميركية . لكن الجديد في الامر هو الطابع الهجومي والمعبر بشكل مباشر من المطالب الاميركية من جهة، وتوقيتها مع التقدم الاميركي على جبهة سيناء من جهة ثانية .

فما هو جوهرها ؟ وما هي خطورة توقيتها ؟

على امتداد تاريخ الاوبيك ، كان الدور السعودي يشكل الاداة العربية الابرز للسياسة الاميركية النفطية . في قمة الاوبيك في الجزائر اوائل اذار ٧٥، مارست السعودية ضغطا كبيرا على الدول الاعضاء ، وتمكنت من فرض قرار التجميد للاسعار ، وعارضت بشدة خفض الانتاج . بل، لقد قاطع فيصل المؤتمر احتجاجا على « عدم تخفيض الاسعار» كان ذلك في الوقت الذي كانت فيه القوة الشرائية لعائدات البلدان المنتجة تنخفض في استمرار بسبب من ارتفاع معدلات التضخم الخيالية ، وتدهور قيمة الدولار . وقد اعلنت الكويت في حينه عن « ان عائداتها هبطت بنسبة ٩ر٨ في المائة » .

اما التصريحات الاخيرة فانها تنقل السياسة السعودية الى مرحلة الهجوم والاشتباك المباشر مع بلدان الاوبيك لتنفيذ السياسة الاميركية . وهي تتمثل بتجريد البلدان المنتجة من جميع الاشكال التي يمكن ان يتخذها سلاح النفط السياسي — الاقتصادي . وبالرغم من الاضرار المتزايد الذي تلحقه السياسةالاميركية واجراءاتها بالمصالح الاقتصادية الحيوية للبلدان المنتجة .

فالدعوة الى الابقاء على تجميد الاسعار تعني بالضبط سيادة سعر هو اقل من سعر « الحد الادنى » الذي اقترحه كيسنجر. وهو ٧ دولارات للبرميل الواحد بالنسبةلبترول الخليج . [السعر الحالي هو ٦ر١٠ دولار للبرميل] ★ . اما الادعاء بان تخفيض الانتاج هو « تدمير لاقتصاديات الدول الصناعية المستهلكة » ، فهو لا يستند الى اي اساس اقتصادي علمي . ذلك لان تدابير خفض الاستهلاك في البلدان الراسمالية اتخذت لها اشكالا مختلفة . فسياسة المحافظة على وتائر الانتاج التي تضمن الابقاء على اسعارالسلع الصناعية مرتفعة بالرغم من الزيادةالمضطردة من الصادرات تكمل اجراءات التقشف الاجباري والاختياري .. وقد ادت فعلا الى الانخفاض النسبي في الطلب ، وبالتالي الاخلال بموازنة العرض والطلب التي جرت وراءها الانخفاض في العائدات للدول المصدرة . وهو ما يدحض ادعاءات اليماني وحججه الغربيةالامبريالية .

اما تخويف الدول المنتجة بدمار اقتصادياتها اذا ما هي اقدمت على تخفيض المعدلات الحالية فهو ايضا زعم اميركي واضح، ويعكس بوضوح السياسات العربية الرجعية التبعية الامبريالية واللاوطنية التي تتمثل في الفوضى الاقتصادية والتصاعد الخيالي لمعدلات الانفاق والبذخ والتبذير . وهو ما يجعل سياساتها غير قادرة على استيعاب الثروة الوطنية وتخطيط استثماراتها .

والخلاصة ، فان تصريحات الوزير السعودي تؤكد عزم حكومته على العمل على تجريد بلدان الاوبيك من جميع الاشكال الاساسية التي يمكن ان يتخذها سلاح النفط في المعركة ضد اسرائيل والامبريالية ، او في معركة الحفاظ على المصالح الاقتصادية المباشرة لبلدان الاوبيك كافة .

فبعد ان استبعدت السعودية الشكل الامضى والفعال لسلاح النفط وهو الحظر الكامل ، تتصدى اليوم لسحب الشكلين الاخرين له وهما : تخفيض الانتاج وتخطيطه للحفاظ على الثروة القوميه القابلة للنفاذ، او تعديل الاسعار وربطها باسعار السلع الصناعية والمواد الاولية الاخرى ، بما يضمن الحفاظ على قيمتها الحقيقية وقوتها الشرائية.

اما اتهام الدول التي تريد رفع الاسعار بانها « لا تهتم بعدم انهيار الاقتصاد العالمي (الراسمالي) »، فهي اكذوبةمركبة من اكاذيب الامبريالية التي يرددها الشيخ اليماني ، لانها تنطلق من القول بان رفع الاسعار سوف يؤدي الى التضخم المتسارع وبالتالي الى انهيار الاقتصاد العالمي ، وهو ما يضربالتالي باقتصاديات الدول المنتجة التي لا يحرص اليماني على اقتصادياتها اكثر من حرصه على الاقتصاد الراسمالي ؟.

ان ارتفاع اسعار النفط ، كما تؤكد جميع الدراسات الاقتصادية العلمية ليس هوالسبب في التضخم ، بل نتيجة له ، ومساهمتها فيه لم تكن الا بنسبة ضئيلة جدا . ان الاسباب الحقيقية للتضخم تكمن في عناصر البنية الداخلية للاقتصاد الراسمالي . وهي بالضبط كما يقول جيسكار ديستان رئيس الجمهورية الفرنسية تكمن في حركته الداخلية اي « في تجلي الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي العام في الجهاز الانتاجي الراسمالي » وحتى في حالة حصول الانهيار الفعلي في الاقتصاد الراسمالي ، والذي يمكن ان يصيب اقتصاد البلدان المنتجة ، فالقضية لا يمكن أن تناقش على اساس المصير المشترك والتخويف فيه، لان المسالة هي « ليست في التعايش فوق نفس المركب بل في معرفة من يوجهه والى اي جهة » [كما يقول خبير البترول الدكتور نفوك سركيس] .



الشيخ زكي اليماني: صوت سيده «كيسنجر»!

وبعد ذلك تكون المناشدة الباهتة للدول الامبريالية « بتخفيض اسعار ما تصدره من بضائع » ليست سوى تزييف وتضليل . بعد ان تحدث الوزير السعودي عن التخلي عن جميع اشكال السلاح البترولي وتصدي حكومته لمساعدة اميركا في انتزاعها من بلدان الاوبيك .

ماذا يعني توقيتها ؟

وعنا يتأكد تماما عند ارجاع الجهود السعودية الى الاصل، الى خطوات السياسة الاميركية ضد دول الاوبيك . فمن التهديد بالاحتلال المباشر لابار النفط ، الى تشكيل منظمة الطاقة الدولية الرعاية الاميركية، حتى القمة الاميركية — الفرنسية في المارتنيك، الذي تتوجت برفع السعر الرسمي للذهب ، وما يترتب عليه من مضاعفات بالنسبة لعائدات البلدان المنتجة .

في منظمة الطاقة الدولية « منظمة تكتل البلدان الراسمالية المستهلكة » رفضت الولايات المتحدة بعناد الربط بين معالجة قضايا النفط والمواد الاولية الاخرى ، او السلع الصناعية . بل اعلنت بوضوح انها نظمت مؤتمر الطاقة لاهداف محددة ، وهي : كسر احتكار الدول المنتجة ؟.. انهاء سلطة الاوبيك كمجموعة !.

واذا كان طابع التصريحات السعودية يكمل جهود كيسنجر وخطواته على النطاق الدولي، فماذا يعني توقيتها ؟.

ان اقدام الخطوات الاميركية التي تستعد للانغراس في الارض المصرية والقادمة في عربة السادات ، تتوافق مع الخطوات التي تدب في الاوبيك لمحاصرة الانظمة الوطنية ، وكسر وحدة الاوبيك واقتحامها .

— على الجبهة النفطية السعودية، وعندما تتمكن السعودية واميركا من تجريد بلدان الاوبيك العربية من جميع اشكال الاسلحة النفطية الثلاث : الحظر وتخفيض الانتاج وتعديل الاسعار وربطها بالمواد الاولية الاخرى والسلع الصناعية عندها ايضا ، يكون الكلام السعودي ومطالبات الدول الصناعية « تخفيض اسعار السلع الصناعية » تزويرا مفضوحا للحقائق الاقتصادية والسياسية.

الاميركيون لن يمروا !

وعلى الجبهة النفطية، كما هو بالضبط على الجبهة السياسية هناك قوى وعناصر مناهضة تجعل الاميركيين لن يمروا في سيناء والاوبيك.

فالجماهير العربية ، والثورة الفلسطينية ، والانظمة الوطنية المناهضة لاسرائيل والامبريالية اضافة الى المازق المركبة التي تقود اليها السياسة الموالية للامبريالية واستمرار المسالة الوطنية الفلسطينية ، تجعل الاقدام الاميركية في سيناء لن تمر . بل تجعل الشعوب العربية والانظمة الوطنية المناهضة لاسرائيل والامبريالية تشد على اسلحتها اكثر فاكثر وتتمسك بها ، سواء العسكرية او الاقتصادية اوالسياسية.

وعلى جبهة النفط، فبالاضافة الى عناصر مناهضة الجبهة الساداتية ، هناك المشاكل المتزايدة التي تنجم عن استمرار انخفاض العائدات النفطية ، واضطراب برامج الانماء او توقفها . وهو ما يجعل السياسة الاميركية في القارات السعودية تحمل عناصر اخفاقها ولن تمر هي الاخرى !.

سعيد جواد

هكذا من الأصل



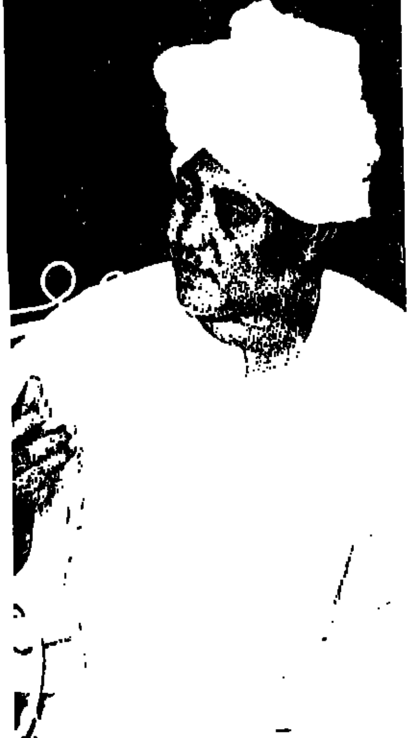
جنوب السودان :

في ظل حكم "الانيانيا"!

بقلم : مناضل سوداني

الوضع في جنوب السودان يتدهور الى حالة تشبه الفوضى والاقتتال بين جماعات « الانيانيا » المتنافسة والمتصارعة على الاستئثار بكل شيء (المناصب ، الترقيات ، الامتيازات التوكيلات الخ ..) والاثراء غير المشروع بسرقة واستنزاف ميزانية الجنوب وازدراء الاموال والمعونات والتبرعات التي ترد والمفروض فيها ان تخصص لتوطين الجنوبيين العائدين من الاقطار الافريقية المجاورة ولاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا الجزء من السودان ... وهذه الصراعات المستمرة بين القوى الجنوبية الرجعية الانفصالية — بما فيها « قوات » الانانيا — لا تشكل عائقاً أمام أمن وحريات وتقدم المواطنين الجنوبيين فحسب ، بل هي تهدد وحدة الوطن السوداني نفسه ، وانهاكه كلما بها للنهوض الثوري . هذا الحال فرضه على جنوب الوطن نظام نميري بابرامه — اتفاقية ادس ابابا — مع القوى الانفصالية والرجعية والتي سلمها مقاليد الجنوب وهي « الانيانيا » وهي عصابات انفصالية رجعية جنوبية في السودان يسندها الاستعمار والرجعية الامريقية ، والاستعمار البريطاني هو الذي هيأ هذه القوى الرجعية الجنوبية — منذ تمرد عام ١٩٥٥ في الجنوب — لتلعب دور الاحتياطي الرجعي وبؤرة الثورة المضادة الدائمة التي يستغلها الامبرياليون في اضعاف السودان ومنع التحولات الثورية فيه وضربها وتصفيتها باستمرار . ونظام نميري الذي اقدم على هذه الاتفاقية مع العملاء — في سعيه لتوفير دعم يحتاجه من الانانيا — يحصد الان النتائج العملية بوضع العناصر الانفصالية مسيطره على الجنوب . فالانباء تحمل الان اخبار الصدامات المسلحة بين العناصر المتنافسة من الانيانيا — بين الرفضين لاتفاقية ادس ابابا والقابلين انطلاقا من طموحات فردية لتحقيق مراكز اكبر في السلطة والهيمنة على الجنوب. ولا بد هنا من ان نذكر ان فهم ما يجري في جنوب السودان والاحداث التي ستجد هناك يتم من خلال متابعة التطورات التي حملتها هزيمة انتفاضة ١٩ تموز .

ان الاختلال الذي احدثه ردة ٢٢ تموز — تموز — ١٩٧١ في موازين القوى السياسية — بعد القمع الدموي والاضطهاد الذي تعرض له وما زال يتعرض الحزب الشيوعي والحركة الثورية السودانية — هذا الاختلال الذي حدث لصالح الرجعية السودانية هو الذي فتح باب الارتدادات المهينة التي اعقبت ردة تموز السوداء التي شملت السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية الى جانب شمولها





للوضع في جنوب السودان وتكريس ديكتاتورية عسكرية صادرت الحريات الاساسية والديمقراطية للمواطنين .

الحل الديموقراطي السلمي لقضية الجنوب

لقد كان الحل الديمقراطي السلمي لمشكلة الجنوب الذي اقترحته القوى الديموقراطية السودانية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي منذ ١٩٥٦ — وبدأ في تنفيذه فعلا الشهيد جوزيف قرنق ابان توليه لوزارة شؤون الجنوب — يرى ان الاساس في ذلك الحل هو ان تتسلم الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب قوى ديمقراطية وتقدمية جنوبية — هذا بعد القضاء التام على كل جيوب التمرد العميل وتصفية قوى الانفصال الرجعية الجنوبية المرتبطة بالاستعمار . فالقوى الوطنية والديمقراطية الجنوبية هي وحدها القادرة على السير بالجنوب في طريق التطور والنهوض واحداث التنمية الاقتصادية الاجتماعية الجادة لانتشاله من التخلف بينما انها هي القوى القادرة على اشاعة اجواء الديمقراطية الشعبية وخلق ظروف نضج وتطور الثقافات والابداعات وسط التجمعات القومية الجنوبية . وتظل القوى الديمقراطية الجنوبية الممثلة الحقيقية لشعب الجنوب ومصالحه بينما القوى الانفصالية تمثل العدو الرئيسي للجنوبيين لأنها تتاجر بقضيتهم وامنهم واستقرارهم مع دوائر الاستخبارات الامبريالية ، والقوى التقدمية الجنوبية لها مصلحة كاملة واصيلة في سودان موحد ديمقراطيا وتقدمي مزدهر — بينما القوى الجنوبية التي اتى بها نميري ووزير خارجيته السابق الدكتور منصور خالد — تعني الرموز المعاكسة لوحدة وتقدم ازدهار السودان ...

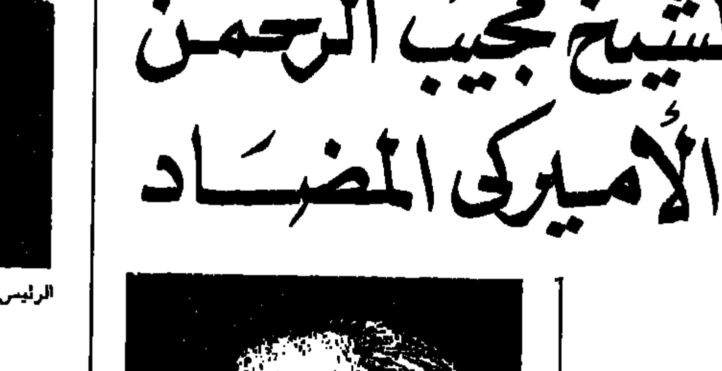
ويبقى في النهاية ان نقول ان وحدة السودان الحقيقية وانتصار قضية الثورة فيه مرهونة بعد التطورات التي استجدت بعد اتفاقية ادس ابابا باستنهاض القوى الوطنية والديمقراطية الجنوبية ونضالها المزدوج ضد حكم الانيانيا وديكتاتورية نميري لاستعادة الديمقراطية جنبا الى جنب مع القوى الديمقراطية والوطنية في الشمال . فالمعركة واحدة ، ولهذا فتنمية وتوحيد القوى الوطنية والتقدمية الجنوبية ومساعدتها من اخص واجبات الحركة الثورية في الشمال واكثرها الحاحا لتامين الثورة ووحدة الوطن . ونظام نميري يضيف عبئا جديدا — في مسار سياساته الرجعية — الى القوى الثورية السودانية .. اذ عليها ان تناضل من اجل وحدة السودان . وقد كانت هذه لعبة الشيطان التي اخفاها الامبرياليون والرجعيون ونظام الردة وحشوا بها نصوص (اتفاقية ادس ابابا) التي عقدها نميري من وراء ظهر شعبنا .

النميري يرقص في الجنوب

سقوط الشيخ مجيب الرحمن والهجوم الأميركي المضاد



الرئيس الجديد خندقار مشتاق احمد



الشيخ مجيب عبد الرحمن : قتل نفسه سياسيا قبل ان يقتله اليمين !



قتل الشيخ نفسه سياسيًا قبل أن يقتله الانقلابيون اليمينيون!

في الخامس عشر من الشهر الحالي اطاح انقلاب عسكري دموي بحكومة الشيخ مجيب عبد الرحمن وقتله مع مئتين من انصاره . ومع ان الوجوه التي برزت في الحكومة الجديدة مدنية الا ان القوات المسلحة هي التي تحملت اعباء القيام بالانقلاب وانجاحه وهكذا فقد توارى الشيخ مجيب رئيس رابطة عوامي وبطل استقلال بنغلادش ، والذي خرج من السجن الباكستاني ليصبح رئيس دولة جديدة مستقلة في العاشر من شهر كانون ثاني عام ١٩٧٢ .

المقتل السياسي للشيخ

منذ تولى سلطة بنغلادش اراد الشيخ مجيب ان يقيم دولة مستقلة غير مرتبطة بالغرب، لذلك فقد ارتبط بأواصر وثيقة مع الهند والمعسكر الاشتراكي ، كما اراد في الوقت نفسه ان يخلق جملة اصلاحات اجتماعية في البلاد ، لكنه اراد كل ذلك انطلاقا من رؤيا متخلفة ومن منظور استبدادي بيروقراطي ، فعزل جماهير الفقراء — وما اكثرها في بنغلادش — من كل ما يدور في المسرح السياسي ، واحاط نفسه باطار من الزبانية وباطار من قوى سياسية ابعد ما تكون عن الشعب وهمومه . بل واكثر من ذلك فقد طرد معظم العناصر الرديكالية من حكومته، واضطهد كل من كان ينادي باصلاحات حقيقية في الريف وفي جهاز الدولة . وعلى هذا فان ميزان الشيخ مجيب كان مثقلا بالريش الرجعي والبيروقراطي ، وبخروج العناصر الراديكالية من الحكم فقد اصبح المجال طليقا للقوى الرجعية للوصول الى السلطة والكشف عن توجهاتها السياسية والتخلص من الشيخ مجيب بكل اوهامه ونواياه الحسنة . لهذا نرى ان الذي خلف الشيخ القتيل هو من اقرب المقربين اليه ونائبه في زعامة الحزب وهو خندقار مشتاق احمد المعروف بميوله اليمينية والغربية ، كما ان معظم عناصر الوزارة الجديدة كانت قد شاركت في الحكومة السابقة، وبذلك فان الحكومة الجديدة قد خرجت من جلد ورحم الحكومة السابقة ، فظهرت بذلك هشاشة الجهاز الذي اعتمده الشيخ مجيب ومظهرة في الوقت نفسه هشاشة المفهوم السياسي للتغيير لدى الشيخ القتيل . لذلك فان هذا الاخير لم ينح من السلطة فقط بل قتل ايضا ، ولم يقتله الاخرون بقدر ما قتل نفسه .

هوية السلطة الجديدة

ولم تتوان السلطة الجديدة في داكا لاظهار هويتها ، فقد صرحت منذ اليوم الاول بانها « ستخلق صداقات مع كل الاطراف التي لم تكن صديقة سابقا » . ثم اضافت بعد ذلك « باننا سوف نقيم علاقات متينة مع كل الدول بدون استثناء » . ومما يوضح الهوية السياسية الجديدة للحكومة في داكا هو أن اول انباء الانقلاب الدموي كان في رسالة من السفارة الامريكية في داكا الى وزارة الخارجية في واشنطن ، كما ان باكستان كانت اول من اعترف بالنظام الجديد ، واعتراف باكستان يعني اعتراف حلف جنوب شرقي اسيا في الوقت نفسه .

اما فيما يتعلق بالزعيم العسكري للانقلاب الميجور جليل فهو انسان يميني ، ويعتبر ان مثله الاعلى هو الجنرال جريفاس زعيم منظمة ايوكا القبرصية الفاشية ! وعدوه الرئيسي هي الهند ، ولا يتورع حتى يخفي هويته السياسية الحقيقية بالتحدث عن اشتراكيته على الطريقة الصينية ، لكن الوقائع سرعان ما تفضح الكلمات .

الحكومة السابقة وبؤس بنغلادش :

لم يات الانقلاب الجديد ليعبر عن امال ومصالح ملايين البؤساء في بنغلادش ، مع ذلك فقد سهل البؤس المسيطر والذي لم تطرده الحكومة السابقة في انجاح عملية الانقلاب . كان بؤس بنغلادش بلا نظير وقد مات الالوف ومئات الالوف جوعا في العام الماضي، ولم يكن الحكم السابق يعمل على تخفيف البؤس بقدر ما كان يعمل على اخفائه ، لذلك فقد جمعت الحكومة السابقة اكثر من ١٠ ملايين ريفي في معسكرات في الشمال ، وبدلا من ان تساعد منكوبي الريف هؤلاء على العودة الى قراهم ومساعدتهم فقد طردتهم من ضواحي العاصمة حتى لا يسيئوا الى منظرها.

اما الاصلاحات الزراعية التي تمت فلم يستفد منها الا رجال النظام، اي الذين ليسوا بحاجة الى مساعدة . فعمليات الري وفتح الابار كانت في خدمة رجال البرلمان ، كما ان المساعدات المالية المرصودة لمساعدة فقراء الريف كانت تذهب الى رجال السلطة والى اقارب الشيخ مجيب وحاشيته ، كل ذلك سبب تدفقا مستمرا من القرية الى المدينة لان الحكومة لم تمس علاقات الانتاج التقليدية، علاقات انتاج ما قبل الاستقلال، الاقطاعية .

اما اذا انتقلنا الى ميدان الحريات السياسية فالامر اكثر سوءا وسلبية، فقد كان الشيخ مجيب يعمل منذ بداية هذا العام لخلق حزب وحيد في البلاد يضم حاشية له وليس جماهير بنغلادش، لهذا فقد ضرب كل من يعارضه وخاصة الجناح اليساري في السلطة والجيش ، كما اغلق كل الصحف الا المباركة لنظامه، وكان نصيب الحركة الطلابية من الاضطهاد هنا باهظا ، لقد قمعت بلا رحمة الحركة الطلابية اليسارية في جامعة داكا ، اما اتحاد نقابات العمل فكان كاريكاتيريا تابعا لشيلة الدولة من الفه الى يائه .

يضاف الى كل ذلك حملة الاغتيالات السياسية التي شهدتها البلاد وخاصة في عام ١٩٧٤ . كل هذه الظواهر والحكومة دائما بمنطقي وصولي وعشائري جعلت « صديق الامة » في النهاية معزولا ، وخلقت مجالا صالحا لتآمر العناصر الامريكية والرجعية .

ان حزب الشيخ مجيب كان مجرد اطار عريض للبرجوازية والاقطاع التقليديين، ولم يكن حجم الفساد الا بقدر حجم بؤس لا نظير له، لذلك فكل ما كان يصدر من اصلاحات كان يذهب وينهدر في قنوات الطبقة الحاكمة. لذلك فقد سقط النظام بدون مقاومة ، وحتى الميليشيا الشكلية التي اقامها النظام لم يسمع لها صوتا ، فقد كانت ميليشيا طبقة وليست ميليشيا شعبية ..

بداية هجوم امريكي ؟

مع كل بؤس النظام السابق ، فان الحدث يبقى نكسة للقوى الوطنية في منطقة جنوب شرقي اسيا ، فهو يتم بعد انتصارات شعوب الهند الصينية، وظهور تهديد الحكومات الموالية لامريكا في الفلبين وماليزيا ، لذلك فان الحدث ياتي كهجوم مضاد من الامبريالية الامريكية واعوانها لتثبيت مواقعهم المهتزة، كما تتحرك الولايات المتحدة بشراسة لتحتفظ بقوة البلدان ذات المواقع الاستراتيجية ، وفي حالة بنغلادش فان المحيط الهندي هو المقصود الرئيسي ، وهذا يفسر حملة الدعاية الامريكية المبالغ فيها عن اتساع النفوذ البحري السوفيتي في المحيط الهندي وعن قاعدة في الصومال وتسهيلات سيلان .. ولا شك ان مجيء النظام الجديد في داكا سيساعد الرجعية في جنوب شرقي اسيا على تنسيق عملها لضرب التيار التحرري الصاعد في المنطقة .

امر اخر يجب ان نشير اليه هو علاقة الانقلاب بالاحداث الجارية في الهند، فالرجعية الهندية الموالية لامريكا ما تزال تخوض معركة ضارية ضد نظام انديرا غاندي، ولا شك بان الانقلاب الجديد يشكل صفعة للحكومة الهندية الراهنة ودعما للعناصر المناوئة لها ، انطبيعة الانقلاب في داكا تقرع الاجراس لحكومة انديرا منذرة اياها بالاختيار ، فاما تتابع اصلاحاتها ضمن اطار يميني وتنتهي الى ما انتهى عليه صديقها الشيخ مجيب او تتجه الى جماهير الشعب اداة التغيير الرئيسية .

ان الولايات المتحدة تهدف دائما في سياستها لخلق مناطق « متجانسة سياسيا» اي تابعة للسياسة الامريكية بشكل كلي ، وقد كان مجيب عبد الرحمن يشكل لها نشازا على الرغم من حكمه المناهض للشعب ، لذلك فقد اهرقت دمه كما اهرقت دم الليندي ، وهذا يظهر ان ساسة البيت الابيض لم يتخلوا عن سياسة المؤامرات التي تهندسها المخابرات المركزية، فانهم بالنسبة لهم « هم التجانس » ، اي اصدقاء على الطريقة الامريكية . ان انقلاب بنغلادش يظهر للجميع ان امريكا لا تتعامل بطيبة خاطر مع نظام الا اذا كان تابعا كليا لها . هذه هي الحقيقة على الرغم من اوهام الكثيرين في المنطقة العربية الداعين الى « صداقة شريفة » مع ساسة البيت الابيض !.

هكذا من الأصل

مع الدكتور ميشال سليمان في حوار حول:

الحرية، الثقافة الوطنية والشعر

أجرى المقابلة: شربل داغر

اللقاء مع الامين العام الجديد لاتحاد الكتاب اللبنانيين الدكتور ميشال سليمان حار وغني. بحيث تتدافع. في حديثه نبرات صلبة صلابة الموقف والمعتقد. وبحيث تتقاطع. في حديثه ايضا. نظرات عميقة حول الحرية والثقافة الوطنية كما الشعر.. وهو في ذلك فارس الكلمة وسيد الموقف.

دفاعا عن الحرية والثقافة الوطنية

□ كيف تفسر نشأة الاتحاد وتقيم بأيجاز دوره في الدفاع عن الحرية والثقافة الوطنية ؟

● اصبح معلوما ان اتحاد الكتاب اللبنانيين قد جاء نتيجة مراحل تاريخية مر بها لبنان والمنطقة العربية باسرها فلقد سبقت انشاء الاتحاد محاولات كثيرة كانت جميعا ترمي الى انشاء هيئة ادبية مسؤولة تجمع من الادباء اللبنانيين من يندرجون في خط وطني تقدمي على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم الفكرية والاجتماعية.

ويلاحظ من خلال ذلك واثره ان الاتحاد قد تكون بعد هزيمة الخامس من جزيران فكانه جاء بمثابة الرد الثقافي والادبي على الهزيمة.

ومنذ ما ظهر الى حيز العمل ندب نفسه للدفاع عن الثقافة الوطنية وما تمثله من تطلعات جماهيرية على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، من هنا كانت للاتحاد اسهامات عديدة في مختلف القضايا الوطنية التي برزت منذ نشوئه حتى الان وذلك بوصفه جزءا من الحركة الوطنية اللبنانية كما انه اسهم بالتالي في مجمل الاحداث العربية وفي سائر المؤتمرات الادبية التي عقدها الاتحاد العام للادباء العرب في عدة عواصم عربية. والحق انه كان للاتحاد مشاركات ملحوظة خاصة في الدفاع عن حرية التعبير لدى الاديب العربي لكي يستطيع ان يشارك في قضايا الامة المصيرية.

وتجدر الاشارة هنا الى ان لجنة الدفاع عن حرية الاديب العربي قد اقرت مبدئيا في المؤتمر العاشر للادباء العرب في الجزائر بمطالبة مستمرة من اتحادنا. وكان مؤتمر القاهرة الاخير لتشكيل هذه اللجنة وتسمية اعضائها بمساهمة ايضا من الاتحاد وقد انتخبت عضوا فيها ممثلا الوفد الادبي اللبناني.

دفاعا عن النهوض الاجتماعي — الوطني

□ كيف تحدد صلة الاتحاد بالنهوض الاجتماعي — الوطني الحاصل ضمن اطار الحركة الشعبيه اللبنانية ؟

● ان الاتحاد قد قام بنشاطات ملحوظة على الصعيد اللبناني فما اهينت الحرية مرة الا ووقف الاتحاد مستنكرا ومدافعا عنها، وما طلع حادث مما له علاقة بالجماهير اللبنانية الا وكان الاتحاد صوتا بارزا لهذه الجماهير متبنيا قضاياها ومدافعا عن مصالحها. ولعل اهم ما قام به الاتحاد في هذا الصدد هو الوثيقة التي ناقشها ووافق عليها زهاء ثلاثين مجلسا وهيئة ادبية وثقافية وفنية وعلمية لبنانية مما يؤكد ان هذا الاجماع على وثيقة يضعها الاتحاد وتحظى بهذا التاييد انما هو دور ريادي في الحركة الثقافية اللبنانية بناط امره بالاتحاد ويجعله بحجم المسؤولية التاريخية في المرحلة الراهنة التي يمر بها لبنان.

فلقد تناولت الوثيقة الاحداث الدامية الاخيرة مشيرة الى الاتجاهات الانعزالية في المجتمع اللبناني التي تحاول دائما صيانة امتيازاتها المادية وما ينعكس عنها من امتيازات ثقافية عامة. وردت اسباب هذه الاحداث الى طبيعة المجتمع اللبناني من خلال صراعاته الطبقية وما تعانيه الجماهير من حرمانات على اكثر من صعيد.

وقد اشار في نهاية هذه الوثيقة الهامة الى ما ينبغي ان ينتهج للخلاص من هذا الوضع المتردي على مختلف الاصعدة من سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مؤكدا بوضوح ان مستقبل لبنان لن يكون الا بالديمقراطية.

نحو تعديل ديمقراطي في بنية الاتحاد.

□ في ضوء التحضير لمؤتمر الاتحاد الاول ماذا يمكن ان نبلور من تعديلات تصيب نظام الاتحاد الداخلي بحيث تتوافق مع الحاجة الوطنية لتطور الاتحاد وتحقق مصالح الادباء النقابية ؟

● باعتبار ان الاتحاد قد ندب نفسه لقضايا الادب والثقافة الوطنية فمعنى ذلك ان عليه الكثير مما عابه بالامس وما ينبغي عليه حاليا ومستقبلا ان نقوم به وسندرس الاتحاد في مؤتمره الاول الذي نحضر لانعقاده جوانب مسربه لكي نستطيع ان نضع جدولا زمنيا بالنشاطات الادبية التي ننوي القيام بها على الصعيد اللبناني والعربي والعالمي.

اما فيما يتعلق بالاتحاد بوصفه هيئة ثقافية كبرى فان امامه الكثير مما ينبغي ان يقوم به. واول هذه الاشياء ايجاد مقر له يجتمع فيه اعضاؤه ويقومون بنشاطات ادبية دورية. وهناك المسالة المهنية في وضع الاديب وسيوليها الاتحاد اهتماما فعليا ان من حيث علاقة المؤلف بدور النشر او بما ينبغي ان يناله من ضمانات اجتماعية توفرها الدولة لسائر المواطنين.

وثمة مسالة اخرى وهي تتعلق بمبدا الانتساب للاتحاد فالنظام الداخلي ينص على ان المنتسب الى الاتحاد يجب ان يكون صاحب اثر مطبوع ومشهود له فيه ولما كانت هناك رغبة في توسيع قاعدة الاتحاد فهناك بالمقابل رغبة في اعادة النظر بهذا البند من القانون ستدرسه الهيئة الادارية لتعديله فيتاح بذلك انضمام عدد من الكتاب البارزين والعاملين في الحقل الادبي وليس لهم اثر مطبوع.

سيمفونية المأساة — البطولة

□ ... ونرجع الى الشعر، تتكلم الاوساط الادبية عن رائعة شعرية جديدة لك قيد الصدور تعكس بنفس سيمفوني روعة المأساة — البطولة في نضال الشعب ؟

● الشعر عندي، وهو قمة الفن، بشكل اقصى درجة من الفنية يحققها الشاعر لنفسه. من هنا نطرح السؤال الاكبر من هو الشاعر او ما نفسه ؟ وعندي ان الشاعر هو المخيلة التي تجمع اصداء الواقع بجميع ارهاصاتها مضافا اليها الحلم الكبير في نطاق الوجود. اما نفسه فهي الذات القادرة على ان تستوعب الذات العامة بحيث تصبح في المعطى الفني ممثلا لها كاملا، على هذا النحو افهم الشعر واعارسه عطاء ابداعيا قائما على رؤية جديدة، رؤية تاخذ بالجزئيات والكليات لكي تصوغ منها اطارا للقصيدة المتكاملة قوامه اللغة الجديدة. بهذا المعنى احسب انني قدمت نتاجي الشعري وخاصة ما هو منه قيد الصدور وهو متمثل بقصيدة بعنوان «الكلس والمادية والطريق الى شقراء» وقد شئتها معادلا فنيا لواقع نعيشه، اما القصيدة بحد ذاتها فهي عبارة عن لوحات لصور متداخلة ترتدي اسلوبا تعبيريا جديدا يختلف عما عداه من نتاجي الشعري لذلك لانني انطلق في شعري من مبدا كون القصيدة، كل قصيدة ينبغي ان تكون منفردة بسماتها الخارجية والداخلية لكي لا تجيء عملا مكررا لسابق له وان بلغ من الجمالية درجة عليا.

والقصيدة هذه قائمة على عدة محاور بعدة رموز يشفع بها جميعها انها متكاملة في السياق العام. فهناك العظمة الصاعدة من الخرائب متحدية الموت منشدة نهاية مزامير النواح وهناك زهرة التبغ الدالة على الشعب في صموده ضد اعدائه بدليل ان جذورها هي وحدها التي تسهر في الارض حتى الصباح الى ان ياتيها القمر النهاري فيغرقان معا في عملية عضوية هي التفاعل الجدلي، اذا شئت بين الفكر والواقع، وكيف يتحرك الواقع تحركه العفوي والحتمي معا في صيرورة معينة وفقا للمرحلة التي يعيشها وتمضي القصيدة على هذا النحو مستبطنة وقائع واحداث مما يتفجر في واقعنا الراهن دون ان تبلغ درجة من الانهيار في الموقف الفعلي وما يعادله في الموقف الفني.

من التراث

من وحي برنامج الاصلاح السياسي للحركة الوطنية والتقدمية، بعض الكلمات في الوطنية والحرية والديمقراطية من التراث اللبناني

والشواهد كثيرة في التاريخ القديم والجديد اذ لا بد للملوك من احزاب تنصرهم وتنفر معهم للذود عن عروشهم فتقتتل الرعية ولم تزل بالاقتتال حتى يظفر فريق بآخر، وغلب ان يظفر فريق الحرية ان لم يكن عاجلا فبعد حين. لانه متى عصفت نسمة الحرية بامة واذاقتها شيئا من حلاوة الديمقراطية فلا تنكص عنها حتى تبلغ امانيها.

امين البستاني — مختارات امين البستاني / ١٩١٩

ان وطنيتنا الحديثة ولدت في حضن الشورى والديمقراطية. واتجهت الى الشعب. واستندت الى قوته وكفائته ومصلحته: طالبت وطنيتنا. اول شيء. بدستور ديمقراطي تصان حرمته: طالبت بمجلس نواب تنتخبه الامة انتخابا حرا، ليعبر عن ارادتها. طالبت باطلاق الحريات للقول والاجتماع والكتابة والتنظيم. طالبت بالغاء الامتياز واعلان المساواة امام القانون. طالبت بنشر الثقافة وادخال مجانية التعليم والزامية التعليم، طالبت بانهاض مستوى المراة. لان «الامة نسيج الامهات» طالبت بتربية قومية جامعة تشعر الفرد بالمسؤولية امام المجموع...

رئيف خوري — الفكر العربي الحديث

الوطن العربي

ردود فعل واسعة ضد التسوية الثنائية

المنظمات الجماهيرية: لندحر الحل الأميركي

لا تزال الاتفاقية الجديدة الاميركية — الاسرائيلية — المصرية على جبهة سيناء تثير العديد من ردود الفعل العنيفة، على مختلف الاصعدة، الفلسطينية والعربية والدولية.

ومنذ اللحظات الاولى لاعلان الموافقة المصرية على بنود التسوية الجزئية الاميركية — الاسرائيلية التصفوية، عم الوطن العربي موجة من السخط والاستنكار على الصعيدين الرسمي والشعبي منددة بالتسوية الجزئية الامبريالية الاستسلامية، ومحذرة من مخاطر اتجاه السياسة المصرية الراهنة، التي اقل ما يمكن ان يقال عنها، انها، اعطت واشنطن الضوء الاخضر لتكريس وتعميق نفوذها السياسي والعسكري وبصورة عملية في المنطقة العربية عامة ومصر خاصة، كخطوة اولية لضرب الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية.

وقد اجمعت مختلف ردود الفعل، وتعليقات الصحف العربية اليومية، على ان الخاسر الحقيقي في حالة الوصول الى توقيع الاتفاقية الاستسلامية، هو الشعب الفلسطيني.

وطالبت كافة ردود الفعل، القوى الوطنية والتقدمية، والدولية الصديقة العمل بشتى الوسائل والسبل، لاحباط التسوية الثنائية الاميركية على جبهة سيناء نظرا لخطورة وابعاد ونتائج مضمون الاتفاقية الثنائية والجزئية الجديدة على المستقبل السياسي والعسكري لمجمل الاوضاع العربية.

الثورة الفلسطينية والمنظمات الجماهيرية لدحر الغزوة الاميركية للمنطقة

فعلى الصعيد الفلسطيني، اصدر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في اعقاب الاجتماع الذي عقده خلال الاسبوع الماضي، بيانا ندد فيه بالتسوية الجزئية الثنائية على جبهة سيناء، وهاجم الحلول الاميركية الاستسلامية، وحذر من خطورة الوضع السياسي الراهن، واقدام النظام المصري على توقيع الاتفاقية.

الجبهة الديمقراطية: لنناضل من اجل دحر الحل الاميركي

واصدرت لجنة الاعلام المركزية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا تحت عنوان «اليوم يبدأ الغزو السياسي الاميركي الجديد لمصر» هاجمت فيه بشدة التسوية الاميركية الجزئية التصفوية وزيارة كيسنجر الحالية للمنطقة، وموافقة النظام المصري على بنود الاتفاقية الاميركية — الاسرائيلية — المصرية.

وقال البيان ان كيسنجر يصل الى المنطقة «ليضع حجر الاساس لاول قاعدة الكترونية عسكرية اميركية في تاريخ مصر، وعلى ارضها وبموافقة حكومة مصر، وليقطف ايضا ثمرة التراجعات السياسية والاقتصادية المصرية على امتداد الفترة الماضية».

واشار البيان الى مكاسب اسرائيل من الاتفاق الجزئي في سيناء وقال «ان الخطوة الجديدة تعني على الصعيد العملي والسياسي اتاحة الفرصة امام اسرائيل لتزيد عدوانيتها ضد الشعوب العربية وبشكل خاص الشعب الفلسطيني والشعب السوري». واكد وجود ضغوط سعودية مصرية على منظمة التحرير من اجل تقديم تنازلات للاردن في اطار ما يسمى «بمشروع المصالحة».

ودعا البيان الى توحيد كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية العربية تحت شعار واحد «دحر الحل الاميركي ممثلا بالصفقة المصرية — الاميركية — الاسرائيلية الجديدة في سيناء، واية تسويات جزئية منفردة مماثلة تحاول الامبريالية الاميركية تمريرها على الجبهات العربية الاخرى».

وطالب بيان لجنة الاعلام المركزية للجبهة منظمة التحرير برفع صوتها عاليا ضد المؤامرة والاسراع الى العمل من اجل تعبئة قوى التحرر العربية.

المنظمات الشعبية الفلسطينية لا الخطوة التصفوية الجديدة

واصدرت الامانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وكذلك لجنة فرع لبنان للاتحاد، بيانا نددت فيه بالاتفاقية الجديدة، وقال البيان، ان نجاح الاتفاق الجزئي بين مصر ودولة الاحتلال، يعني تعريض كل مكتسبات امتنا وثمرات نضالها للخطر الحقيقي، ويهدد امن بلادنا العربية واستقلالها وسيادتها الوطنية.

واكد بيان الامانة العامة وكذلك فرع الاتحاد في لبنان، ان الكتاب والصحفيين الفلسطينيين يقفون مع زملائهم الكتاب والصحفيين العرب الديمقراطيين والتقدميين صفا واحدا لاحباط هذا المخطط على طريق مواصلة الكفاح في سبيل احباط مشروع الاتفاق بين مصر واسرائيل. وكذلك افشال محاولات اخضاعنا لمخططات النظام الاردني.

واكد بيان الاتحاد العام للمراة الفلسطينية ان الاتفاق يشكل خروجا على المبادىء القومية وتخليا عن القضية العربية الفلسطينية ودعا بيان الاتحاد العام للمراة للوقوف في وجه التسوية المؤامرة.

ومن جهة اخرى تداعت كافة المنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية الفلسطينية لعقد اجتماع طارىء وعاجل لبحث موضوع التسوية الجزئية على جبهة سيناء واتخاذ الخطوات الرامية الى دحر الحل الاميركي.

ولا تزال العديد من البيانات والعرائض الشعبية ترد تباعا حتى كتابة هذا التقرير.

ردود الفعل العربية

الجزائر: الشعب الفلسطيني الخاسر الاكبر من الاتفاقية

اتصفت كافة التعليقات العربية وردود فعلها بالحدة، والتحذير من نتائج توقيع الاتفاقية، وابرزته في صدر صفحاتها الاولى.

فقد خصصت جريدة «الجمهورية» الجزائرية تعليقها لزيارة كيسنجر الحالية الى المنطقة في نطاق ابرام اتفاقية جديدة بين القاهرة وتل ابيب. وكتبت الصحيفة تقول لقد صدرت اول الردود للاتفاقية المصرية — الاسرائيلية من الشعب الفلسطيني الذي سيكون بدون شك الخاسر الحقيقي في حالة الوصول الى اتفاقية..

وقالت ان تل ابيب وواشنطن ترغبان في ان تقوم مصر بتجميد الموقف وبالتالي الاستمرار في احتلال الاراضي العربية بما في ذلك الجزء الاكبر من سيناء.. ان الاتفاقية الاسرائيلية المصرية المتوقع عقدها تتجاهل تماما مسالة انسحاب القوات الصهيونية من الجولان والضفة الغربية.

وقالت الصحيفة ان لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق في معارضة المناورات الامبريالية التي قد تؤدي الى فصل هذا البلد «مصر» عن الاسرة العربية ويكفي تذكر قرارات مؤتمر قمة الرباط لادراك مدى الابتعاد الذي حدث عند الخط المرسوم ولا سيما في حالة ما اذا تحققت المبادرات الامريكية.. ومن السذاجة الاعتقاد ان سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط قد طرا عليها اي تغيير.

واضافت الصحيفة انها خطة وضعها منذ امد بعيد وليام روجرز سلف كيسنجر وهي خطة تتميز بانها تهدف الى خنق اماني العرب.

اما صحيفة «الراي العام» الكويتية فكتبت تقول: — ان الفائز الكبير في هذا الموضوع هو «اسرائيل».

واشارت الصحيفة الى ان «اسرائيل» في مقابل التنازلات التي حصلت عليها لاتعتزم الانسحاب الا من اراضي لا تخصها اغتصبتها حتى تلجا الى المساومة عليها.

وحملت الصحيفة على صفة «الخونة» التي اطلقها راديو القاهرة على هؤلاء الذين بدون تحفظات على مسالة المفاوضات المصرية «الاسرائيلية» وقالت الصحيفة ليس من حق مصر وصم المعارضون لهذه المفاوضات باسم المصلحة الوطنية وليس عن طريق المزايدة، بصفة الخونة.

وفي بغداد قالت صحيفة الثورة العراقية في تعليق لها، ان اخطر ما سيتضمنه الاتفاق الجديد بين العدو الاسرائيلي ومصر هو مكافاة الولايات المتحدة الامريكية على وساطتها بالسماح لها ولاول مرة ان يكون لها وجود عسكري في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي المطل على البحرين الابيض والاحمر.

وقالت: كما ان هذا الجزء يعتبر المدخل الاستراتيجي الشمالي لحقول النفط في شبه الجزيرة العربية والعراق والخليج.

واكد التعليق، ان هذه اول مرة تسمح فيها دولة ذات سيادة بكامل ارادتها لدولة اجنبية ان تقيم على اراضيها الوطنية اجهزة «تجسس» ترقب وترصد كل اسرارها العسكرية.

واشار التعليق في ختامه، ان اخطر ما في الاتفاق الجديد الذي يجري اعداده الان هو انه يفتح بابا واسعا امام الامبريالية لتنفيذ هذا المخطط.

وفي الجمهورية العربية الليبية، اكد الرائد عبد السلام جلود، رئيس الوزراء الليبي في تصريح له معارضة بلاده الكاملة لمشاريع التسوية الاستسلامية المطروحة لتصفية القضية العربية الفلسطينية.

وفي دمشق حذرت صحيفة «الثورة» السورية من ان اي حل جزئي لقضية الشرق الاوسط دون الوصول الى حل كامل للمشكلة وشامل لبقية الاجزاء سيجعل المنطقة معرضة لهزات عنيفة.

وانتقدت الصحيفة في معرض تعليقها صفقة الاسلحة الاميركية الجديدة لاسرائيل.

بيان الكتاب والصحفيين العرب

اصدر عدد من الكتاب والصحفيين العرب بيانا حول الاتفاق الاميركي — المصري — الاسرائيلي، اكدوا فيه ان اية حكومة مصرية سابقة في مختلف العهود لم تجرؤ على فرض ما تحاول ان تفرضه السلطة الحالية في مصر من تنازلات تطعن بالسيادة الوطنية، وتضع الجيش الوطني المصري والقوات العربية تحت رحمة العسكرية الاميركية.

وقال البيان الذي استعرض مخاطر نقاط الاتفاق على المستوى العربي والفلسطيني، ان الشعوب العربية بنضالها اسقطت من قبل حلف بغداد الاستعماري ومبدأ ايزنهاور ومختلف التكتلات والمشاريع العدوانية، وهذه الشعوب قادرة اليوم على التصدي لكل المخططات المعادية.

وطالب البيان جميع العناصر والقوى الوطنية والتقدمية في مصر والوطن العربي، التصدي لهذه المؤامرة، والعمل على احباطها بتوحيد الصفوف لمواجهة هذا الزحف الامبريالي على المنطقة واسترجاع المبادرة من القوى المضادة.

وقد حمل البيان توقيعات السادة: ميشيل كامل، عبد الرحمن الخميسي، فاروق القاضي، نبيل زكي، سمير كرم، محمود درويش، معين بسيسو، ماجد ابو شرار، غانم زريقات، نزيه ابو نضال، ناجي علوش سليمان الفرزلي، فواز طرابلسي، محسن ابراهيم، علي اسحق، محمد كشلي، طلال سلمان، بلال الحسن، محمد كشو، سمير فرنجية، حسين مروه، محمد دكروب، كمال حمدان، دكتور مهدي عامل، فؤاد زحيل، الياس شاكر، ايلي فرحات، جلال خوري، كريم مروه، فايز القفيه، دكتور صادق العظم، دكتور اسعد عبد الرحمن، سمير سعد، عفيف فراج، انور الفطايري، عصام الجندي، محمد يشموشي، سعد محيو، جوزيف سماحة، زهير الهواري، مختار زهير، فيصل سليمان، توفيق طاهر، باسم صلاحي، وليد شقير، شربل داغر، ناجي العلي، احمد حلاوة، فيضي ابو ملحم، توفيق خطاب، عوض شعبان، فارس بزي، انيس فاتم، عارف الريس، بسام ابو شريف.

صيدا

الرفيق نايف حواتمة في مهرجان صيدا :
لنناضل لاسقاط الحل الأميركي التصفوي بكافة حلقاته

شهدت مدينة صيدا من بعد ظهر يوم الاحد الماضي في مبنى قصر البلدية ، اضخممهرجان جماهيري حاشد ، حضره اكثر من ٢ الاف شخص من ابناء صيدا والجنوب ومخيمات شعبنا الفلسطيني الصامد في جنوب لبنان ، وبحضور ممثلي الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية وحركة المقاومة الفلسطينية فيمنطقة صيدا واسر الشهداء الابطال ، وذلكبمناسبة ذكرى اربعين الشهداء : ماهر المجذوب ، وجوزيف البيطار ، وابو العبد ، وصلاح ، وحسين شعبان ، ويوسف ضاوي .

وقد تحدث في المهرجان الذي استمر عدة ساعات الرفيق نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والرفيق محسن ابراهيم الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان والاخ المناضل مصطفى معروف سعد ، وفضيلة السيد كاظمابراهيم بالاضافة الى العديد من الوجوه الوطنية لمنطقة الجنوب وعدد من الشخصيات — الاسلاميةوالمسيحية في المنطقة .

الرفيق نايف : الثورة قادرة على اسقاط الحلول الاميركية

ووسط عاصفة من الهتافات بحياة الثورة الفلسطينية وسقوط الحل الاميركي الاستسلامي التصفوي، القى الرفيق نايف حواتمه ، الامين العام للجبهة الديمقراطية، كلمة الجبهة ، حيا في مقدمتها ابناء صيدا والجنوب المناضل وشهداء الجبهةالديمقراطية والثورة الفلسطينية، مؤكدا على التلاحم الثوري والمصيري بين المقاومة الفلسطينية، والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وحتمية انتصارها وسلحة بالبندقية الثورية وببرنامج مرحلي وطني وديمقراطي .

القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية تخطط لضرب الثورة

وفي كلمته شرح الرفيق نايف جوهر الحل الاميركي وخطورته واشار الى ان الحل الاميركي الذي يجري تنفيذه خطوة — خطوة لا يقف عند حدود قضايا الصراع العربي — الاسرائيلي وقضايا الصراع الفلسطيني — الاسرائيلي . بل يشمل جميع قضايا الوطن العربي التحررية ، وجميع قضايا الشرق الاوسط لضمان وطن عربي وشرق اوسطي ، يكون لخدمة المخططات الامبريالية ، ويؤمن للسوق الامبريالية الاحتكارية بمصادر الطاقة من منابعها حتى مصباتها .

واضاف، من هنا علينا ان ندرك جيدا ان الحل الاميركي التصفوي الاستسلامي ليس حلا جغرافيا يقف عند حدود الاراضيالعربية والفلسطينية المحتلة ، بل ان الحل الاميركي التنالي في سيناء هو حلقة من حلقات الحل الاميركي التصفوي الشامل للقضايا العربية التحررية والفلسطينية .

واشار الرفيق الامين العام ، الى انوجزرة الكتائب ، واحداث قبرص ، وعملية تسليح الامبراطورية الايرانية والرجعيات العربية الاخرى تهدف كلها الى بناء القوى الدركية الحارسة ومن اجل بناء اجهزة قمعيتبوليسية لحماية مصالح الاحتكارات الامبريالية على امتداد الوطن العربي والشرق الاوسط .

واضاف قائلا : ومقابل كل هذه التنازلات تجري عملية المقايضة على الارض العربية المحتلة ، رخيصة ومبتذلة ، على حساب حقوق شعبنا الفلسطيني المبدئية في الخلاص من اللجوء والعودة لبلاده وبناء دولتهالوطنية الفلسطينية المستقلة .

الحل الاميركي في جبهة الخليج كما في جبهة سيناء

واشار الرفيق الامين العام الى ان الحل الاميركي يستهدف ايضا ضمن جدول زمني تضعه الامبريالية ترتيب الاوضاع العربية قطرا قطرا وترتيب اوضاع منطقة الشرق الاوسط . ثم وبشكل عام وفي ظل عملية الترتيب، وبمقدار ما تخضع عملية الترتيب هذه بضمان مصالح الامبريالية بشكل عام والاميركية بشكل خاص بمقدار ما تتعالى الدبلوماسية الامبريالية الاميركية لممارسة عمليات فك التحام القوات العربيةوالاسرائيلية الصهيونية على الارض العربية ولم تصل بعد الى حدود تهدد امن اسرائيل . وطويلة هي المرحلة التي سيصلون بها الى حدود قريبة من حدود ١٩٦٧ . ومن هنا ليس من الغرابة على الاطلاق ان يكون الحل الاميركي الحل الاستسلامي التصفوي سالكا بدون حقول الغام على جبهة الخليج بينما يتعثر علىجبهة سيناء نسبيا ، ويتعثر بنسبة اكبر قليلا على الجبهة السورية ومتعثر كليا على الجبهة الفلسطينية . ليس هذا من باب الصدفة اذ ان هذه حلقة من حلقات الحل الامريكيلترتيب اوضاع المنطقة مقابل المساهمة بحل بعض المشكلات القطرية التي خلقتها الامبريالية الاميركية وحلفائها وعملائها في المنطقة لهذا القطر العربي او ذاك، مقابل ذلك يجري تقديم سلسلة من التنازلات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية. والسياسية والثقافية والتنظيمية على صعيد اجهزة الدولة وعلى صعيد المجتمع لصالح تثبيت مصالح الامبريالية واعادة الاقطار العربية للسوق الاستعمارية ، واعادة ربط الاقطار العربية قطرا وراء قطر في المصالح الاحتكارية الامبريالية وبالاستعمار الجديد دون ان يتخذ اسماء احلاف، او يتخذ اسماء معاهدات ، بل المعاهدات الحقيقية هي بالحبل الوطيد جدا الذي تربط فيه اعناق هذه الاقطار العربية عنقا وراء عنق بالمصالح الاستعمارية وبالسوق الاستعمارية ربطا اقتصاديا وثيقا، ربطا احتكاريا وثيقا ، ربطا مدججا بالطائرات والدبابات لقمع شعوب المنطقة المناضلة بقيادة قواها الوطنية والديمقراطية والثورية من اجل الخلاص الوطني والتحرر ، من اجل بناء الاستقلال والنضال الحق على طريق تصفية المصالح الامبريالية الاحتكارية لتعيش شعوب المنطقة حرة مستقلة تصنع مستقبلها الذي تناضل من اجله وفي ظل وحدة ودولة قومية عربية اشتراكية وديمقراطية ترفرف عليها رايات السلام .

وهاجم الرفيق الامين العام للجبهة بشدة الاتفاقية المصرية — الاسرائيلية المنتظرة ، وموقف النظام الساداتي ، موضحا ان اميركا يريد انتزاع مفتاح المنطقة باخراج مصر من الدائرة العربية وفوق كل هذا انزال جنود اميركيين في الممرات لتقوم بدور مهديءوعازل للشعب المصري ضد امكانية متابعة تحرير اراضيه، بالاضافة الى دورها في خدمة العدو الصهيوني .

واضاف الرفيق نايف، اننا نقول للسادات بأن ما من مناضل وطني وشريف يرفض عودة بوصة من الارض .. ولكن السؤال اية بوصة ..؟؟ هل البوصة المحررة بقوانا، بقوى شعبنا الوطنية والتقدمية وبسلاحنا وسلاح القوى الصديقة ..؟ ام البوصة التي يجلو عنها الاحتلال الصهيوني مقابل سلسلة لا تنقطع من التنازلات على حساب شعب مصر الجائع لصالح طبقة اقطاعية تنبش قبورها من جديد ، ولصالح طبقة كمبرادورية راسمالية طفيلية ؟!.

لن نرفع العزل الفلسطيني عن نظام الملك حسين

واضاف الرفيق الامين العام ، انـه فـي الوقت الذي يجري فيـه تنفيذ الحل الاميركي التصفوي على جبهة سيناء والخليج ، تجري ايضا محاولات جر سوريا الى خطوة جزئية ثانية وتجميدها في ميدان الصراع العربي - الاسرائيلي . وبعد ذلك تدخل مسالة الصراع في ثلاجة حتى عام ١٩٧٧ .

وطيلة هذه الفترة تجري عملية تثبيت الثورة وضرب الحركة الوطنية العربية، ويتفرغوا من اجل تجديد دور الملك حسين لياخذ دوره بعد تراجعاته من قرار الرباط ولياخذ على عاتقه تصفية القضية الفلسطينية ضمن المملكة الاردنية المتحدة ليكون تصفية نهائية تخلع شعبنا والتيه في مشروع المملكة .

واضاف الرفيق الامين العام قائلا : نحن نعلم ان الخطوة التالية قادمة ونتوقع على امتداد الاشهر القادمة ان تتحرك قوى الاحتياط الاستراتيجية في هذا البلد للتجربة رابعة وخامسة بعد انجاز خطوة سيناء ولفتح ميدان جديد في لبنان وتاخذ اسرائيل من ذلك دورا مباشرا ليصبح الطريق امام الملك حسين سالكا وهذه المرة متذرعا بالعقدة الفلسطينية وسيحاولون حل هذه العقدة وتوجيه الضربة للثورة والحركة الوطنية في لبنان حتى يصعد هؤلاء الحكام والملك حسين على جثة الثورة. واكد ان تجربة عمان في لبنان لن تتكرر مرة اخرى .

واكد بقوله : نحن واثقون ان علينا انزلاق الحل الاميركي الاستسلامي واذا تمكنوا من انجازات على جبهة الخليج فلن نمكنهم من انجاز هذا الحل على الجبهة الفلسطينية والجبهات الاخرى .

ونحن نسمع اصوات المصالحة الواقعةتحت ضغط الرجعية العربية نحن نقول لن تمر المصالحة ولن نرفع العزل الفلسطيني عن الملك ونظامه واذا تقدمت بعض الاجتهادات العربية الخاطئة لن نرتكب هذه الخطيئة لانها تحمل في احشائها اعطاء الملك حسين قرارا فلسطينيا لتصفية الثورة الفلسطينية ، بل لينفذ اولا .

نطالب بالاصلاح الديمقراطي داخل م.ت.ف

وحول منظمة التحرير الفلسطينية قال الرفيق نايف ان علينا ان نحبط الحلالامريكي في حلقته الثالثة على ارض منظمة التحرير الفلسطينية وشعبنا في الداخل يناضل تحت رايات دحر الاحتلال الصهيوني ورفض عودة النظام الهاشمي ومن اجل الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير واضاف : واننا نقول للذين اختلفوا معنا يوما ما لنناضل جميعا ضد الحل الاميركي على امتداد الساحةالفلسطينية والعربية، علينا ان نصارع على ارضالموس وعلى ارض هذا الواقع ليس جغرافيا فقط والا نكون قد ارتكبنا خطيئة لن يسكت شعبنا عليها . واكد الرفيق نايف اننا بوحدة وطنية بقبضة متحدة على قاعدة البندقية والبرنامج السياسي نضمن لشعبنا استعادة وجـوده المفقود منذ ١٩٤٨ وحتى الان . وتحت راية هذا البرنامج علينا ان نصارع لتعزيز الوحدة الوطنية ونقول للذين ما زالوا يناضلون خارج م.ت.ف وداخل م.ت.ف ضمن دائرةالائتلاف الوطني بان علينا تصليب اوضاع م.ت.ف. ان منظمة التحرير الفلسطينية مليئة بالشوائب وبالعناصر الخاملة والفاسدة والمفسدة وعلينا ان نكون واضحين اذا اردنا ان نحبط الحل الامريكي في لبنان وفي الاردن ونجابـه الردة اليمينية فان ذلك يتطلب تعزيز الوحدةالوطنية وتصليب اوضاع منظمة التحرير الفلسطينية.

واكد الرفيق الامين العام ان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تناضل مناجل اصلاح اوضاع المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية وتطهير كافة اجهزة م.ت.ف ومن اجل توحيد جميع قوى الثورة في جيش تحرير موحد وميليشيا منظمة موحدة على اسس ديمقراطية وسنبقى نناضل من اجل هذا لان الاصلاح الديمقراطي داخل م.ت.ف يعني بوضوح تصليب اوضاع م.ت.ف وتمكننا من اعادة بناء المنظمات الجماهيرية المهنية والنقابية على اسس سليمة لان هذا التصليب هو الذي بامكانه ان يحمي الوحدة الوطنية، وهو الذي يمكن ايضا من تصليب وحدتنا السياسية والقتالية . لان م.ت.ف تتعرض هذه الايام لضغوط رجعية واسعة من اجلرفع العزل عن الملك حسين ومن اجل التكيف مع الاوضاع العربية كل ذلك دون ان ينفذ الملك حسين ايا من اتفاقية عمان وقرارات الرباط واوضح الرفيق الامين العام ان م.ت.ف حبلا ملتفا حول عنق النظام الاردني ، بعد انتصاراتها السياسية المتعاقبة . انم.ت.ف هي الاطار العريض الذي يضم القوى المقاتلة، وعلينا ان نحتفظ بهذا الاطار من اجل احباط الحل الاميركي ومنع الملك حسين من مصادرة حقوق شعبنا .

واشار في ختام حديثه ، الى اننا لسنا وحدنا فالقوى الديمقراطية والتقدمية العربية موجودة وتقف الى جانبنا ولن تبقى ايضا القوى الثورية في الخليج ساكتة عما يجري في ساحة الخليج، نحن ايضا لسنا وحدنا في هذا العالم بل معنا كل البلدان الاشتراكية وكل قوى الخير والتقدم في هذا العالم لقبر الحل الاستسلامي وبيدنا السلاح والبرنامج المرحلي السياسي ومعنا كل قوى الثورة العربية والحركة الوطنية والشعب اللبناني الشقيق .

الرفيق حواتمة يجتمع الى الأخ صالح مطيع وعلي عنتر

اجتمع الرفيق نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالاخ محمد صالح مطيع عضو المكتب السياسي للجبهة القومية وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية يوم ١٦—٨—٧٥ وتناول اللقاء بحث الوضع في المنطقة العربية ، واكد الرفيق حواتمه انخطوات الحل الجزئي تؤدي الى مزيد من الاسترخاء السياسي والعسكري والتنظيمي في الاقطار العربية ، وخاصة على جبهات المواجهة .

وبالمقابل اكد الاخ وزير خارجية اليمن دعم بلاده الثابت للثورة الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها ، لانتزاع حقوق شعب فلسطين الوطنية وعلى راسها حقه في التحرر والاستقلال الوطني على اراضيه التي يتم انتزاعها من الاحتلال الصهيوني ودحره عنها .

كما اجتمع الرفيق نايف حواتمه يوم ١٨—٨—٧٥ بالاخ علي عنتر عضو اللجنة المركزية للجبهة القومية نائب وزير الدفاع في اليمن الديمقراطية . واكد الرفيق الامين العام على ان الهجمة الامبريالية على الوطن العربي تتركز الان على الجبهة المصرية لاخراج مصر من دائرة الصراع العربي — الاسرائيلي وعلىجبهة الخليج العربي لتامين مصادر النفط للسوق الراسمالية العالمية .

واكد الرفيق حواتمه ان على جميع قوى الثورة الفلسطينية والعربية ان تتحدد في خندق لدحر الحل الاميركي الاستسلامي التصفوي وعلى اهمية تصليب الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة البرنامج الوطني المرحلي للثورة وتصحيح اوضاع منظمة التحرير .

وبالمقابلاكد الاخ علي عنتر دعم اليمن الديمقراطية الثابت للثورة الفلسطينية وشعبها المناضل .

وكان الاخ علي عنتر قد قام بزيارة للمخيمات الفلسطينية فيبيروت (برج البراجنة ، شاتيلا ، بير حسن ، بير العبد ، تل الزعتر) حيث تفقد المواقع العسكرية لميليشيا الجبهة الديمقراطية ، وابدى اعجابه بانضباطيتها ومستواها التدريبي .

اليمن الديموقراطية

مؤتمر توحيدي لفصائل العمل الوطني في اليمن الديموقراطية

يعقد في عدن ، في الخامس عشر من ايلول — سبتمبر القادم — مؤتمر توحيد فصائل العمل الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية ، بعد الاتفاق الذي تم في ٥شباط — فبراير — بين فصائل العمل الوطني الثلاثة .

وقد ذكر الرفيق عبد الفتاح اسماعيل الامين العام للتنظيم السياسي للجبهة القومية مؤخرا في مؤتمر للطلبة ، ان المؤتمر سيعقد في ايلول القادم ، واكد الرفيق عبد الفتاح ، ان نتائج الحوار الديمقراطي بين الجبهة القومية ، والاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية ، قد وصل الى نتائج جيدة ومشرفة .

والجدير بالذكر ان الحوار قد ارتدى صيغته العملية والملموسة منذ اتفاق ٥ شباط الماضي ،

وانه فيما بعد المؤتمر السادس للجبهة القومية ليؤكد في برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، على اهمية وحدة فصائل العمل الوطني . لان ذلك بالضبط يعني خطوة هامة رائدة على طريق انجاز مهام مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي في اليمن الديمقراطية ، بما تعكسه هذه الوحدة من اثار ايجابية على صعيد تطور مجمل الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وبما تعكسه بالضرورة من تأثير مستمر ومتصاعد على الجماهير الشعبية في مزيد من العمل والبناء واليقظة الثورية .

ومن هنا فقد اشار الرفيق عبد الفتاح اسماعيل في معرض كلمته امام جماهير الطلبة اليمنيين ، ان وحدة هذه الفصائل على الصعيد الخارجي ستكون نموذجا يستفيد منه المناضلون وكافة حركات التحرر العربية.

ومن جهة اخرى ، عقد الاتحاد الشعبي الديمقراطي مؤخرا مؤتمره العام الثامن من ١٨—٢٠ تموز — يوليو — الماضي تحت شعار في سبيل تعزيز وحدة القوى الثورية في اليمن الديمقراطية ، على طريق بناء الحزب الطليعي ، ومن اجل وحدة الحركة الثورية اليمنية وقد شارك في المؤتمر ممثلو حركات التحرر الوطني اليمنية والعربية .

ثوار عمان يدمرون ١١ موقعا لقوات الغزو الاجنبية

دمر ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان ١١ موقعا دفاعيا لقوات الغزو الايرانية والاردنية ومرتزقة قابوس ، وقتلوا وجرحوا ١٣ من افرادهم فيهجومين لقواتجيش التحرير الشعبي التابع للجبهة ضد المواقع المعادية بالمنطقة الغربية من ظفار خلال الايام القليلة الماضية .

وقالت ثلاثة بلاغات عسكرية اصدرها مكتب الجبهة في عدن ، ان هجوم الثوار اسفر ايضا عن تدمير عدد من الاليات العسكرية . واضافت ان الطائرات المقاتلة التي تستخدمها قوات الغزو الاجنبية في عمان ، شنت ثلاث غارات وحشية على المنطقة الغربية المحررة من ظفارخلال الاسبوعين الماضيين، الا انها فشلت فيتحقيق اهدافها .

طرابلس تودع الشهيد الرفيق علي محمود برو

« هذا بعض واجب التكريم للذي سقط ويده على الزناد مناضلا ضد الحلف الامبريالي — الصهيوني — الرجعي ، بعض واجب التكريم للذي لفظ انفاسه الاخيرة وهو يهتف «الثورة حتى النصر» لقناعته الراسخة بأن الثورة لا بد منتصرة ، بعض واجب التكريم لرفيق يوسف علي العطار ، الذي قضى عمره القصير في سبيل العمال والفلاحين وسائر الكادحين .. »

بهذه الكلمات ، استهل الرفيق حكمت العيد ، باسم المكتب السياسي لمنظمة العمل الشيوعي فيلبنان ، خطابه في طرابلس بذكرى اسبوع الشهيد علي محمود برو « الملقب علي عنتر » يوم الجمعة الماضي في سينما الاندلس (باب التبانة).

وقدم عريف الاحتفال الرفيق طلال الخواجه الخطباء . فالقى محمود برو وعبد الفتاح سوق كلمات عاطفية مؤثرة باسم اهل الشهيد ورفاقه في فرع طرابلس لمنظمة العملالشيوعي ثم توالى على الكلام ممثلو الاحزاب والمقاومة ، الرفاق والاخوة سميحالعبدالله (من منظمة التحرير) وعبد الغني مسقاوي — الحزب الشيوعي — وهناءالمراوي — الحزب التقدمي الاشتراكي — وعبدالله الشهال — منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي — وقد حيوا جميعا نضال الشهيد والمنظمة التي قاتل تحت رايتها ، واجمعوا

واختتم الرفيق حكمت العيد المهرجان بكلمة شكر فيها المقاومة الفلسطينية والاحزاب على مشاركتها في ذكرى الشهيد الذي جسد التلاحم الرائع بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . ودعا الى تحويل لبنان الى « الحلقة الاقوى في مسلسل الصمود بوجهالمخططاتالامبريالية — الصهيونية — الرجعية » والى تعزيز المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة دفاعا عن سيادة لبنان وكرامته الوطنية . ورد الرفيق العيد على الذين يعتبرون أن التصدي للجولة الرابعة بالهجوم علىالمتحدثين عن هذه الجولة ، بقوله ان هؤلاء فاتهم أن الخيار الان هو بين خط يؤدي حتما الى تجدد الاقتتال وبين خط التغيير الديمقراطي.

● كنت اقف امام لافتات المحلات ، احاول فك رموزها . واسأل المارة عن الكلماتعندما يستعصي علي الامر . وهكذا تعلمت القراءة بنفسي » — هذاما كان يردده الشهيد لرفاقه واصدقائه . فقد اضطر للعمل باكرا وهو لم يتم دراسته على مقعد « الكتاب » في الحي الشعبي الفقير .

● كان معروفا عنه انه لا يسكت على ظلم . فلقب بـ « علي عنتر » ، حتى بات اللقب ملازما له .

● انضم الى منظمة العمل الشيوعي (فرع الشمال) عام ١٩٧٣ مؤكدا أن اليسار هو وحده نصير المتفلين والمحرومين . وكما قال في طلب انتسابه « أن منظمة العمل الشيوعي لا تفرق بين علوي وسني ومسيحي . الفقراء من كل الطوائف محرومون وبؤساء ،وان تغيير المجتمع كله هو الحل ؟ »

● ان رفاق علي سيظلون ، ضحكته المجلجلة الصاخبة المرحة ، تاكيدا من قبل الشيوعيين على هذا التعلق بالحياة الذيضحون فيسبيله حتى بالحياة نفسها !!



هكذا من الأصل